الجزء الثانى من حاشية العلامة الصبان على
شرح العلامة الاشمونى على الفية
ابن مالك فى علم النحو نفعنا
الله بهم والمسلمين
آمين

obeikandl.com

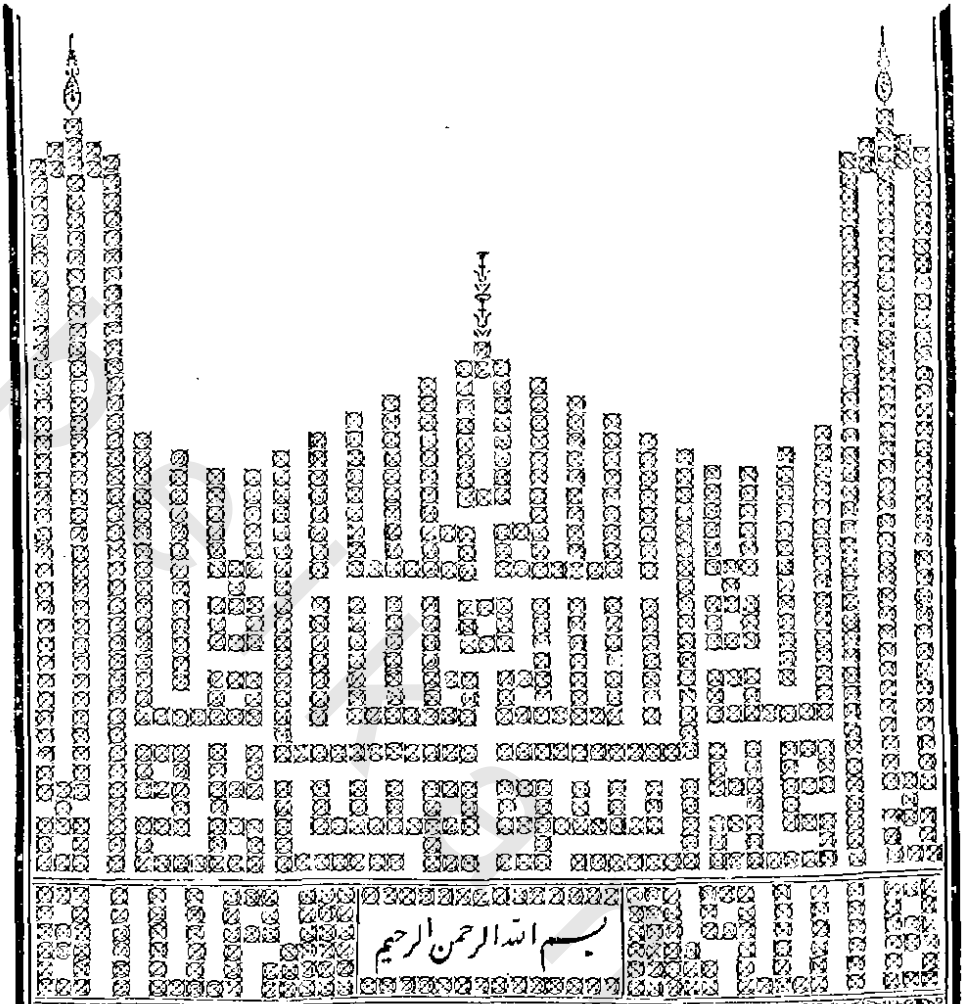

بسم الله الرحمن الرحيم

(لا التي لنفي الجنس)

أي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده وتسمى لا التبرئة باضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها النفي الجنس نصا كونها له في الجملة لان لا العاملة عمل ان انما تكون نصا في نفي الجنس اذا كان اسمها مفردا فان كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعا نحو لا رجال كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد في مطوله وأما لا العاملة عمل ليس فانها عند افراد اسمها النفي الجنس ظهورا لعموم النكرة مطلقا في سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال فان ثنى اسمها او جمع كانت في الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا ثنى اسمها أو جمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه والمهملة كالعاملة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفي الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس منفي نصا في * تعز فلا شيء على الارض باقيا * مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) أي نصا وقوله اختصت بالاسم أي النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لنفي

* (لا التي لنفي الجنس) *

اعلم انه اذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى

ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب للاعتناء ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل ٣ اما رفع واما نصب واما جر فلم يكن جر الثاني لاعتقاد أنه بمن المنوية فانها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الاحيان كقوله فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل الى هند ولم يكن رفعه الثاني لاعتقاد أنه بالابتداء فتعين النصب ولان في ذلك الحاقا للابان لمشابهتها اياها في التوكيد فان لا التأكيد النفي وان لتأكيد الاثبات ولفظ لا مساو للفظات اذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل وقد أشار الى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (عمل ان اجعل للا في نكره مفردة جاءتك) نحو لا غلام رجل قائم (أو مكررة) نحو لا حول ولا قوة الا بالله وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه * (تنبيه) * شروط اعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحا وتلويحا سبعة أن تكون نافية وأن يكون منفيها الجنس وأن يكون نفيه نصا وأن لا يدخل عليها جار وأن يكون اسمها نكرة وأن يتصل بها وأن يكون خبرها أيضا نكرة فان كانت غير نافية لم تعمل

الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من فاله سم (قوله وجود من) أي الاستغراقية كما في التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنها بالزائدة وفي سم أنها البيانية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه أن أصل لا رجل لا شئ من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أي وجود من لفظا أو معنى وقوله الا بالاسماء النكرات أي لانها التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص بقبيل أن يعمل فيه (قوله بمن المنوية) أي تضمنا لا تقديرا كما يفهم من الدماميني وذكره يس (قوله لظهورها في بعض الاحيان) أي ضرورة كما في حاشية شيخنا العدوي (قوله يذود) أي يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه الا أن يقال اعتنوا هم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملا من العاملة عمل ليس للاجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان في ذلك الخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أو لسلامته مما ذكر ولان الخ (قوله لتأكيد النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيا أكيدا قويا وهذا لا يقتضي وجود النفي أولا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وأن لتأكيد الاثبات) أي اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيا كما في القضية المعدولة المحمول نحو ان زيدا ليس في الدار فاندفع الاعتراض بأنها للتوكيد النسبة مطلقا اثباتا أو نفيا (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت مخطئة عنها فلم تعمل الا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفا أو مجرورا (قوله يؤذن بذلك) أي بالحمل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال في عبارته اعمال النصب في المضاف والشبيه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريح في أن لا النفي الجنس نصا سواء بني اسمها أو نصب وهو كذلك خلافا للتاج السبكي حيث خص افادتها ذلك بما اذا بني اسمها ولابن الهمام حيث ذهب الى أن المبنية أيضا ليست نصا في العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقا فان قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لا المتضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها في المضاف وشبهه والا لبنيا قلت لا نسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالرودانى وانما أعمر بالمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الاول فهمت من الترجمة أما الاولان ففهمهما منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نفي الجنس انصرف الى نفيه نصا قاله سم وعدم دخول الجار عليها من قوله عمل ان اجعل للا لان عملها عمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار انما يتعلق بالاسم فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ وتنكير الاسم والخبر من قوله في نكره والاتصال من قوله الآتي وبعد ذلك الخبر اذ كرا فادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم وبحث فيه بأنه انما يفيد قوله وبعد ذلك الخبر اذ كر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصا) أي ان يقصد المتكلم نفيه نصا ولا شك في سبق

OpenMaktabah.com

هذا القصد على المشروط الذى هو عملها عمل أن فلا يرد أن كون النفى نصا قرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرط السبق الشرط على المشروط (قوله وشذا عمال الزائدة) أى لعدم اختصاصها بالفعل وهى الاهمال (قوله لو لم تكن الخ) وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمرا أى امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزارى الذى كان بينه وبين قبيلة غطفان لنبوت الذنوب لها المستفاد من النفى المأخوذ من لو المسلط على النفى المأخوذ من لم لان نفى النفى اثبات فلم يستفد من لا نفى أصلا فتعين أن تكون زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لو تدل على امتناع جوابها اكثر طها على ما هو المشهور وقال الرودانى فى الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمرا لان ذنوبهم كالذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعنى أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اه وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب فى غير محله (قوله أو لنفى الجنس) اى مطلقا عن قيد الوحدة والا فالاتى لنفى الوحدة لنفى الجنس أيضا لكن فى ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك ان تقول انها لنفى الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ان) اى اوا هملت وكررت (قوله خفض النكرة) اى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حينئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور باضافة لا اليه (قوله بلا شئ بالفتح) وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فجعله جرا بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله فى التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) بكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أى عند الجمهور أما فى المعرفة فخبر الما فاتها ما من نفى الجنس وأما فى الانفصال فتنبيها بالتكرير على كونها لنفى الجنس لان نفى الجنس تكرار للنفى فى الحقيقة افاده الدماميني ومنه يعلم أن الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفى الجنس فى النكرات واجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فى الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) اى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر فى حق على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لاشطر بيت ولهذا لم يذكره العينى فى شواهده وصار مثلا يضرب عند الامر العسير نقول البعض هو من كلام على وهو من الكامل ودخله الوقص فى جزأيه الاول والثانى خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيثم بالمثلثة اسم سارق اورع أو حاد أقول وهذا شطر بيت من الرجز (قوله فؤول) أى بانه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به سمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضى والثانى أولى من الاول لانه معترض بان العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل منوية لم يحتج الى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حينئذ تنكير اسم لا فى الحقيقة وبان العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما فى قوله * (يبكى على زيد ولا زيد مثله) * ولو كانت اضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الاول بان أل فى ابى الحسن وان كانت للمح الا ان الاصل فيها أن

وشذا عمال الزائدة فى قوله
لو لم تكن غطفان لاذنوب لها
اذن لقام بنصرها احمرا
وان كانت النفى الوحدة
أو النفى الجنس لا على سبيل
التنصيص عمت عمل ليس
كما مر وان دخل عليها جار
خفض النكرة نحو جئت
بلا زاد وغضبت من لا شئ
وشذ جئت بلا شئ بالفتح
وان كان الاسم معرفة أو
متنصلا لا أهملت ووجب
تكرارها نحو لا زيد فى الدار
ولا عمرو ولا فى الدار رجل
ولا امرأة وأما نحو قضية
ولا أبا حسن لها و لا هيثم
الليل للمطى وقوله
يكدن ولا أمية فى البلاد
فؤول وعدم التكرار فى
قوله

تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وان كان أقوى منها الا أنه معنوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهى لا للزم القبح ظاهرا وعن الثانى بان الفساد فى موضع اقتضى لا يستلزم الفساد فى موضع ليس فيه ذلك المقتضى نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل وأما التأويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب اذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لانها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الاظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وان اقتصر شيخنا والبعض تبعا للتصريح على كونها غائية بمعنى الى والفعل بعدها منصوب وقوله شانى أى باغضا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما تعلق به وما وصولة أو موصوفة والرابط محذوف أى شانيته ومن شانئا متعلق بشانئية على ما فى الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة (قوله ومشبه بالمضاف) من حيث ان كلا منهما اتصل به شئ من تمام معناه (قوله وهو وما بعده شئ من تمام معناه) أى بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والممنوت مع أنه قسم من المفرد على أن سيم نقل عن الرضى فى النداء أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف بل صرح صاحب الهمع فى النداء بان الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف والمراد بالتمام المتمم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم انما لم يبن لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وانما بنى ظريف فى لا رجل ظريف لان الصفة وموصوفها واحد فى المعنى اه وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها المفرد لتركبه معها اما على القول بانه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الاضافة التى هى من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه ودخل فى المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا أبا لك ولا أخا لك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور ان مدخول لا مضاف حقيقة الى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهى مثل مثلك لانه لم يقصد نفى اب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الاب وكل من يشبهه اى لا ناصر لك والاضافة غير المحضة ليست محصورة فى اضافة الوصف العامل الى معموله فلم تعمل لا فى معرفة ولو سلم ان الاسم معرفة فهو نكرة صورة ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله جماعة كالفارسى وابن الطراوة واختاره السيوطى بان مدخول لا مقدر اكن جاء أبا لك وأخا لك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدى للتخفيف شذوذا واللام ومجروراها خبر وفيه أن المنصوص عليه ان الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام اذ لا وجه لمنع لا أبا فيها او عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجروراها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به (قوله او مضارعه) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا له فى هذا على المضاف كما حمل عليه فى الاعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت قال الدمامينى ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه ايضا بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف اى لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية وكذا القول فى ولا معطى لما منعت (قوله واما الرافع له) معادل له المحذوف اى اما الرافع فلا خلاف فيه واما

أشانئ ما شئت حتى لا أزال لا
لأنت شانئية من شانئا شانى
ضرورة اه واعلم أن
اسم لا على ثلاثة أضرب
مضاف ومشبه بالمضاف
وهو وما بعده شئ من تمام
معناه ويسمى مطولا ومطولا
أى ممدودا ومفردوهو
ماسواهما (فانصب بها
مضافا) نحو لا صاحب بر
ممقوت (أو مضارعه) أى
مشابهه نحو لا طالعا جبلا
ظاهرا (وبعد ذا) أى
المنصوب (الخبر اذكر) حال
كونك (رافعه) حتما وأما
الرافع له فقال الشلوبين

الرافع الخ (قوله لا خلاف) اى بين البصريين اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان للخبر فلا اولى بذلك افاده الدماميني (قوله فمذهب الاخفش الخ) دليله ان ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيبويه انه مرفوع الخ) مقتضاه انه مرفوع بالمبتدا قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفى التصريح أن العامل فيه الرفع لامع اسمها الان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه والذى يتجه كما اشار اليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح وان العامل فى الحقيقة هو النكرة فقط التى هى المبتدا قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا تجزء منها نسبوا ذلك الى المجموع تسمحا وبه يندفع الاستشكال بانه لو كانت لامع اسمها فى محل رفع مبتدا لزم ان الخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادا ويرد ان المبتدا لا يكون مجموع اسم وحرف غير ساباط فان قلت كون النكرة مبتدا زال بدخول الناسخ فهى الآن ليست مبتدا فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المصنف فى شرح تسهيله وشرح كافيته ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا قال ولهذا اتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم نفعل ذلك فى اسم ان لقوتها ونسخها عمل الابتداء لفظا ومحلا فتلخص ان ما فى الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغى ارجاعه اليه بالتأويل هذا وقد وجه سيبويه عدم عمل لا فى الخبر بضعف شبهها بان حالة التركيب لانها صارت بجزء كلمة وانما عملت فى الاسم لقربه وقال فى المغنى الذى عندى ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل فى الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل واما الارجل ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اه أى ان النصب بالتبعية على اللفظ كما ان الرفع فى الفاضل كذلك قال فى شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الاخفش وسيبويه فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الاخفش يمتنع لما فيه من اعمال عاملين لا الاولى ولا الثانية فى معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل واحد اه بايضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم او معربا كما يرده (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا او جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الاقرب عندى نعم ويرشحه قوله * تعزفلا الفين بالعيش متعا * (قوله فاتحاله) فتحا ظاهرا أو مقدرا كما فى المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفى قوله فاتحا قصور سيشير الشارح اليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لانهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لانه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن ان يكون اقتصاره على الفتح لكونه الاصل او مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريبا فى المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور والآتى قريبا فى جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة اعراب وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسها ورده الرودانى بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس فى العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما عهد فى الاسماء فالصواب أن المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجيه فينبغى حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسمح فافهم (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب اسقاط جواب لان لا رجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال

لا خلاف فى أن لا هى الرافعة له عند عدم تركيبها فان ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الاخفش أنها ايضا هى الرافعة له وقال فى التسهيل انه الاصح ومذهب سيبويه انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولم تعمل الا فى الاسم * (تنبيه) * أفهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر (وركب) الاسم (المفرد) وهو ما ليس مضافا ولا مشبها به مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحا) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح وانما بنى لتضمنه فى هذه الحالة معنى من الاستغراقية وحرف الجر لان قولنا لا رجل فى الدار مبنى على جواب سؤال سائل محقق

البعض ويمكن دفعه بان المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة سؤال الخ (قوله او مقدر) اى مفروض واتما فرض لان الكلام بعد السؤال أوقع فى النفس (قوله من الواجب) اى المتحتم (قوله فتضمن من قبيل ذلك) كلامه يوهم ان تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر وأول البعض كلامه كالصريح فى ان تضمن معنى من ايما مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه ان يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار اليه الناظم بقوله وركب الخ وان نقل يس عن ابن هشام ان التركيب أيضا لا يصلح علة لاصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذى لا يقتضى البناء كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن فى قوله فقام يذودنا الناس الخ ويجاب عن الاول بان اشتراط كون التضمن باصل الوضع انما هو فى البناء الاصلى لا العارض والحاصل ان البناء على ثلاثة أنواع أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه فى شبه الحرف وعارض واجب ومن اسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبنى واضافة الظرف الى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك فى مواطن كثيرة وعن الثانى بان التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر وليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من (قوله لحقته) ولانه اعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) اى فى باب الاعراب والضمير للغير (قوله فيبنيان الخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما اياه فى اللذين والذين على القول باعرابهما لان سبب البناء وارد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة رهنا لك بالعكس ولا يخفى أن القائل باعراب اللذين والذين يقول بان تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان فقول البعض انهما غير حقيقيين انما يأتى على مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه (قوله تعز) اى تسل وتصبر (قوله وقد عنتهم) اى أهمتهم والشؤن جمع شأن وهو الخطب قال فى التصريح والجملة أى جملة وقد عنتهم شؤن فى موضع رفع خبرا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى فأمسى وهو عريان رقو لهم ما احد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعينى لان واو الحال لا تدخل على الماضى التالى الا كما قاله الموضح فى باب الحال اه قال الرودانى قوله لان خبر الناسخ الخ فيه ان هذا غير مسلم على اطلاقه وحاصل ما فى التسهيل والهمع ان الخبر ان كان جملة بعد الا لم يقترن بالواو الا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير الا يقترن بالواو وبعد كان وجميع اخواتها الا بعد جميع النواسخ هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما الا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلا وحملوا ما ورد من ذلك على انه حال والفعل تام لا ناقص او محذوف الخبر ضرورة فظهر ان جملة وقد عنتهم شؤن لا يصح ان تكون خبرا ولا يضا هذه الجملة بعد الا الا بجائية وسيأتى فى باب الاستثناء ان لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب وصرح فى المغنى بأن من شروط عملها ان لا يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب ان الجملة حال كما قال العينى وقد نقل

أو مقدر سأل فقال هل من رجل فى الدار وكان من الواجب أن يقال لا من رجل فى الدار لكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما جرى ذكر من فى السؤال استغنى عنه فى الجواب فحذف فقيل لا رجل فى الدار فتضمن من فبنى لذلك وبنى على الحركة اذ انما يعرض البناء وعلى الفتح لخفته هذا اذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى او مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كلا حول ولا قوة) الا بالله وجمع التكسير مثل لا غلمان لك أما المثنى والمجموع جمع سلامة المذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء كقوله

تعز فلا الفين بالعيش مترفا
ولكن لو اد المنون تتابع

وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا
بماء الا وقد عنتهم شؤن

الشارح في باب الحال جواز اقتران الماضي التالي الا بالواو وخبر لا محذوف قبل الا فلم يبطل نفيها الا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما الا في الدار اه وكتب على قوله وقولهم ما أحد الخ ما نصه فيه ان ما لابطال نفيها بالا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذي لا يشترط عدم ابطاله بالا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو ولما تقدم فاحد مبتدا محذوف الخبر والجملة بعد الا حال لا انه اسم ما وخبرها محذوف قبل الا كما مر في لا بئين لان خبر ما لا يجوز حذفه اه وقال الشارح في شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري قال في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ان واوها الخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب المبرد الى انهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولوضح هذا الاعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قاله الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بئين كرامالكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أي بلا تنوين لان تنوينه وان كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لاسماء انظرا الى ان التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضي (قوله وقد روي بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أي لذي الشيب وضبطه الشارح على الاوضح بالكسر جمع أشيب وهو انسب ببقية القوافي (قوله لا سابغات) أي دروعا سابغات أي واسعة والجأواء كحمراء قاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التي يعلوها الجأو أي السواد لكثرة الدروع وباسلة نعت الجأواء من البسالة وهي الشجاعة (قوله والثاني) مفعول أول لاجعل لكن مكن الياء ضرورة وحذفها للساكنين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف الاوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى أي ولا خلة اليوم وتمامه قيل اتسع الخرق على الراقع وقيل اتسع الفتق على الراتق وعلى هذا القائل وابن الوردي وغيرهما بل قيل هو الصواب لان القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أي لا حول ولا قوة موجودان لنا لان لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدا فالمقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على حدته أي لا حول موجودا لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره ان يقدر لهما معا خبر واحد مرفوع بلا الاولى والثانية لانهما وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان وأن يقدر لكل خبر على حدته كذا في التصريح والدماميني وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لاواسمها وفيه ان الاخبار عن مجموع لاواسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كأن

وذهب المبرد الى أنهما معربان وأما جمع السلامة لمؤنث فمبني على ما ينصب به وهو الكسر ويجوز أيضا فتحه وأوجبه ابن عصفور وقال الناظم الفتح أولى وقد روي بالوجهين قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه ألذ ولا ذات للشيب وقوله لا سابغات ولا جأواء باسلة تقي المنون لدى استيفاء آجال (والثاني) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة الا بالله (أجعلا مرفوعا) كقوله لا أم لي ان كان ذاك ولا أب (أو منصوبا) كقوله لا نسب اليوم ولا خلة (أو مركبا) كالاول نحو لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة في قراءة أبي عمرو وابن كثير

يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا اه بعض تصرف وكتب الرودانى قوله متماثلتان أى لفظا ومعنى فلا يرد أن زيدا من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه أن رفع الخبر فى ذلك وفى نحو ان زيدا وان عمرا قائمان انما هو بمجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة تأثر بين مؤثرين مطلقا ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو عمرو قائمان فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ولا فرق الا أن التثنية فى الاول بحرف العطف وفى الثانى بالصيغة ولا أثر له اه واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فأما الرفع) أى رفع الثانى مع فتح الاول (قوله على محل لا مع اسمها الخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا وفى عبارة الشارح هنا فيما يأتى التسمح المتقدم بيانه والمحل فى الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل (قوله فان محلهما الخ) نقل سم عن الدمامينى أن الامر كذلك عند سيبويه المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسمح المتقدم وفيه بعد عندى نظر لانه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدا فى شئ عند سيبويه لان رفع الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر الا أن يقال الثانى والمنفى كالشئ الواحد فجعل أحدهما كانه عمل الآخر ونظير غير قائم الزيدان متأمل (قوله زائدة بين الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب أن فى الكلام تسمحا كما مر ايضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الرودانى والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة أن الزائدة هى التى لا عمل لها اصالة والملغاة هى التى لها عمل اصالة لكن أهملت اه وظاهره أن الزائدة باقية على كونها للنفى وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذى لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه الا أن يكون أغلبيا والاوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف الملغاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للاعمل فيه) أى بل هى ملغاة عن العمل فى الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لا قاله الدمامينى وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدا مستقلا ليس معطوفا على مبتدا تقدم فيكون العطف من عطف الجمل ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما الاول والمبتدا عند غير سيبويه والمبتدأ الاول والمبتدأ الثانى المستقل عند سيبويه على معمول واحد وهو الخبر هذا ما ظهر لى (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل من لا الاولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب قبل العطف الخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع

فأما الرفع فانه على أحد ثلاثة أوجه العطف على محل لا مع اسمها فان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لئلا يكون أو الابتداء وليس للاعمل فيه أو ان لا الثانية عاملة عمل ليس وأما النصب فبالعطف

بلا الاولى لان لا الاولى ناصبة لما بعدها لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر عنده كغير فيلزم ارتفاع الخبر عاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الاولى كذا فى شرح الجامع بايضاح ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولا فلان مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الاولى عند غيره وأما ثانيا فلانه يعد رفع ما بعد الثانية بالاولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بأن لا الاولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فتكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يرده اناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبارة الهمع وغيرهما ولا فى مجعثنا مركبة فلا عمل لها فى الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها أن كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو لما معطوف على اسمها فاعرف ذلك وزد فى التصريح أن يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذه الزيادة من النظر ما فيها فتأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة عند الاخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (قوله اما رفعه) وعليه فالخبر واحد ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت لا الاولى مهملة أو عاملة عمل ليس ويجب خبران ان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا تقسيمه ان يكون الخبر واحدا للثلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد فان حملتهما مع عاملتين عمل ليس جاز ذلك تقديرا خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ماهر فى حالة بنائهما معا على الفتح فتنبه واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله وأما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذوران السابقان وكذا ان جعلت مهملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين ان كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على المبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبران هكذا ظهر لى ثم رأيت فى كلام الدماميني ما ظاهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا قوة يرفع الاول على الغاء لا وأعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب والكلام جملتان اه (قوله فلا لغو الخ) اللغو القول الباطل والتأثيم قول لا تأثم والضمير للجنة (قوله فى نحو لا حول الخ) أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا للعمل لا فان لم تتكرر لا فسيأتى حكمه فى قول المصنف والعطف ان لم تتكرر لا الخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كان أحد الاسمين غير مفرد فان كان الاول ففيه أيضا خمسة أوجه يأتى فتح الاول ينصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها وهذا ما فى التنبيه الاول وان كان الثانى تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما فى التنبيه الثانى

على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وان رفعت أولا) اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس فالثانى وهو المعطوف (لا تنصبا) لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا او محلا وهو حينئذ مفقود بل يتعين اما رفعه كقوله

فاهبر نك حتى قالت معلنة لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

واما بناؤه على الفتح كقوله

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم

فى فصل ما يجوز فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله

(قوله خمسة أوجه) أى اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لان ما بعد الاولى اما مبنى على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو هى نوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهى بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب اربعة ما بعد الاولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه فى خمسة ما بعد الثانية هذه الاربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاولى مضروبا فى خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت ان قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا عشر تفصيلا لا يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله افهم كلامه) يعنى قوله وان رفعت اولا لانتصبا لانه علق منع النصب على رفع الاول فأفهم انه اذا كان مفتوحا او منصوبا بأن كان مضافا او شبهه جاز فيه الاوجه الثلاثة (قوله صالحا للعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعين رفعه) اى بالابتداء او بالعطف على محل لا مع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لان العامل له عمل ليس يختص ايضا بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لافتح لان فاء زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله اجز فيه الخ - لى معنى لاحل اعراب ونعتا عطف بيان او بدل ومبنى صفة نعتا ويلى صفة ثانية هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء باردا عندنا فماء الثانى نعت للاولى فيجوز فيه الاوجه الثلاثة لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا موطئا ولا بد من تنوين باردا لان العرب لا تركب اربعة اشياء ولا يصح ان يكون ماء الثانى توكيدا لفظيا ولا بدلا لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفا حتى يكون توكيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كما فى التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظى وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة وقال فى التسهيل يجوز كونه عطف بيان او بدلا لجواز كونهما اوضح من المتبوع ووجه الرد فى جواز كونه توكيدا او بدلا بانه لا مانع من اعتبار كون وصف الثانى طارئا بعد التوكيد او الابدال او يكون وصف الاول محذوفا لدلالة وصف الثانى عليه وفيه بحث لان ما ذكر من الوجهين انما يصلح توجيها للتوكيد لا الابدال لان حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل الثانى اتحادهما تقييدا ومثل جاءنى رجل رجل او رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظى لا من الابدال (قوله فافتح) يجرى على الغالب والا فقد يكون مبنيا على غير الفتح كالياء فى النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت فى محل نصب او يحكم بالمحل على كل اختاريس على التصريح الثانى واستظهره بعضهم وفارق صفة لا صفة المنادى المبنى حيث لم تبن لان الصفة هنا هى المنفية فى المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادى فى المعنى كما قاله سم (قوله على نية) اى نية تركيب الصفة مع الموصوف فيه ان هذا خلاف ما مشى عليه سابقا من ان بناء الاسم لتضمنه معنى من الاان يقال ما تقدم فى اصل البناء وما هنا فى كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد التعذر وجب البناء لان المراد به التركيب فالاولى ان يقال مشى فى كل من الموضعين على قول من القولين فى علة البناء اشارة الى الخلاف فيها هذا وجوز بعضهم ان تكون فتحة

خمسة اوجه فتحهما وفتح الاول مع نصب الثانى وفتح الاول مع رفع الثانى ورفعهما ورفع الاول مع فتح الثانى * (تنبيهان) * الاول أفهم كلامه انه اذا كان الاول منصوبا جاز فى المعطوف ايضا الاوجه الثلاثة الفتح والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة * الثانى محل جواز الاوجه الثلاثة فى المعطوف اذا كان صالحا للعمل لا فان لم يكن صالحا تعين رفعه نحو لا امرأتين فيها ولا زيد ولا غلام رجل فيها ولا عمرو (ومفردا نعتا لمبنى بلى) منعوته اجز فيه الاوجه الثلاثة (فافتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف

قبل دخول لا مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظريف فيها (أو انصبن) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا فيها (أو ارفع تعدل) مراعاة لمحل لا مع المنعوت نحو ١٢ لا رجل ظريف فيها (وغير ما يلي) منعوته (وغير المفرد) وهو المضاف والشبيه به (لا تبن)

لتعذر موجب البناء بالطول (وانصبه) نحو لا رجل فيها ظريفا ولا رجل صاحب برفيها ولا رجل طالع جبلا ظاهر (أو الرفع أقصد) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب برفيها ولا رجل طالع جبلا ظاهر وكذا يمتنع البناء ويجوز الامران الآخران اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرا أو ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد (والعطف ان لم تتكرر لا) معه (احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله

* فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح واما ما حكاه الاخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فان لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها * (تنبيه) * حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلا وامرأة فيها ولا أحد رجل وامرأة فيها فان لم يصلح له تعين الرفع نحو لا أحد زيد وعمرو فيها (وأعط لا) هذه مع همزة استفهام ما تستحق) من الاحكام (دون الاستفهام) على ما سبق بيانه

الصفة اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتي يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي اذ لا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصبن) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لان الناظم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد الخ) وفارقت صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينه لو باشرتها وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا الجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير ما يلي لان الفاصل لاحظ له في البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذي هو منه الطول لانه خبر والخبر لا يبنى في هذا الباب وكان ينبغي ان يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء الخ) هذا مفهوم قول المصنف لمبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قبل او بالعطف على محل لا مع اسمها الان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنبه (قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد) أي بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه انه يمنعه قوله أو الرفع اقصد الا ان يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال لا عمل ليس أو الغائها (قوله دون البناء) أي لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبره وهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أي فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على ان الاصل ولا امرأة فحذفت لا وابقى البناء بحاله على نيته لا (قوله حكم البدل الخ) منه عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضي ان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب اه أي واما المعنوي فلا يجوز تأكيد المبني به أي لانه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوي معارف وفي تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذ لا تعمل لا في معرفة فاحفظ، وجوز الاندلسي بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب قال في الرضى وقوله أقرب اذا لم يفصل عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهنا الفاصل مقدر يقتضي جوازه لا امتناع لان العامل المقدر هو لا وهي تقتضي الفتح (قوله رجلا) أي منه أي من الاحد فوجد الضمير المشترط في بدل البعض والنصب اما اتباع للمحل او للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لا مع اسمها (قوله تعين الرفع) أي على الابدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد زيد) منه بدلا البعض والاشتمال لمضافان الى ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح (قوله هذه الاولى حذفه لشمول الاعطاء للعامل عمل ليس أيضا (قوله مع همزة الاستفهام) هذا باعتبارها كان وهي الآن همزة توبيخ وانكار كذا في الشيخ يحيى والردوانى وكلامهما بالنسبة لغير صورة لاستفهام عن النفي واستعمال الهمزة في غير الاستفهام الحقيقي مجاز كما سنوضحه في باب العطف (قوله من الاحكام) كالاعمال عمل ان وجواز الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد الثانية بالشروط

السابقة (قوله واكثر مايكون ذلك) اى الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى على الفعل الماضى والانكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالانكار عدمه منكرا قبيحا الا بالجد والتقى (قوله ألا طعان) اى موجودوا لافرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا الفرسان أما على رواية من رفعها فهى خبر لا الثانية والفرسان بضم التاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو اسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة وبالمعجمة من الغدو ضد الرواح وقوله الا تجشؤكم اى الناشئ من كثرة الاكل والاستثناء منقطع والتنور مايخبز فيه من شرح شواهد المغنى للسيوطى مع زيادة (قوله الا ارعواء) اى انكفاف والشبيبة الشباب وهو لغة حداثة السن وعند الاطباء كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل فى حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن شفى مع زيادة قال الدماميني وأذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفى ضمير شبيبته فى الربط لان مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اه باختصار (قوله ويقل ذلك) أى الاعطاء المذكور وقوله من النفى متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والانكار وقرر البعض العبارة بما لا ينبغى فاحذره (قوله لسلمى) هى زوجته وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت رأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر دماميني (قوله اما اذا قصد بالاستفهام) أى مع لا اذ المجموع هو الدال على النفى على المذهبين الآتيين وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان والا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى عن لا أفاده الرودانى (قوله فيرأب) أى يصلح منصوب فى جواب النفى أتأت أخربت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) أى لا فقط ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك اذ لا خبر للفعل وبحث فيه الرودانى بأن كونها بمنزلة أتمنى ان أوجب أن لا يكون لها خبرا أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فان أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل قال والحق انهما ان اراد بانه لا خبر لها انه يحذف ولا يذكر فسلم والا فتسليط التمنى على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو تمنى المعنى فى الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك اتمنى ما حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج الى خبر فلا يرد قوله والا فتسليط الخ والحاصل ان الاماء كلام تام حملا على معناه وهو أتمنى ما كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به واتمنى له مفعول به فلا يرد قوله ان أوجب كونها بمنزلة أتمنى الخ (قوله وخالفهما المازنى والمبرد) فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لان مستطاع اما خبر لا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأبا كان يبطل المذهب الاول قال فى الهمع والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمنى واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر على الثانى (قوله ولا حجة لهما) أى للمازنى والمبرد (قوله خبرا)

واكثر مايكون ذلك اذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والانكار كقوله
الا طعان الا فرسان عادية
الا تجشؤكم حول التنانير
وقوله
الا ارعواء لمن ولت شبيبته
وآذنت بمشيب بعده هرم
ويقل ذلك اذا كان مجرد استفهام عن النفى حتى توهم الشلوبين انه غير واقع
كقوله
الا اصطبار لسلمى ام لها جلد
اذا ألاقى الذى لاقاه امثالى
اما اذا قصد بالاستفهام التمنى وهو كثير كقوله
الا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيرأب ما أثأت يد الغفلات
فعند الخليل وسيبويه ان الا هذه بمنزلة اتمنى فلا خبر لها وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت وخالفهما المازنى والمبرد

أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لاخبرلها وقوله أوصفة أى حتى يمنع قولهما لاتجوز مراعاة محلها مع اسمها فى كلامه اف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أى على الوجهين فاعلا أى نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أى فى محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لشابهة حركته لبنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لاوزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمنى وماذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ماصرح به الرضى فى المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه الا أن يخرج على ماأجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه اه سم أو يقال هو من وصف المنفى لامن نفى الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لامن نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام المازنى والمبرد أيضا لان جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسيأتى فى باب النداء جواز جعل نحو ياحليما لايجهل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف هذا وبحث الرد وانى فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كالكابرة مقتضى العقل اذ لايشك عاقل تأمل فى أن المعنى انما هو استطاعة رجوع عمر ولى فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل أن المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أى فتدل على تحقق مابعدها وتقويته لتركبها فى الاصل من همزة الانكار لابطالى ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشئ ببينة كذا فى المغنى والدمامينى عليه قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على مالا تدخل عليه لامثل ألا ان زيدا قائم وكذا الكلام فى أما والاكثر على أنهما حرفان موضوعان لتركيب نبيهما اه (قوله ألا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لان ألا داخلة فى الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أى لطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أى ولو تقديرا كما فى البيت ويشترط فى الجملة ان تكون خبرية فعلها مضارع اومؤول به كما سيأتى (قوله الا رجلا الخ) بعده

ترجل لحى وتقم بيتى * واعطيها الاتاوة ان رضيت

قال الازهرى هما لاعرابى اراد ان يتزوج امرأة متعة ورجلا منصوب بمحذوف اى الا ترتق رجلا وهو منصوب بما يفسره مجزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه ان نصبه بما يفسره مجزاه يخرج الا عن كونها للعرض او للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهدا لمدعى الشارح ثم رايته فى الدمامينى على المغنى ثم رايت صاحب المغنى اعترض ايضا جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته اهم من الدعاء له فالحمل عليه اولى وبأن شرط منصوب الاشتغال ان يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة واجيب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة واجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وبقى وجه ثالث وهو قول يونس الالاتقى ونون الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا اذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله

ولاجهة لهما فى البيت اذ لايتعين كون مستطاع خبرا أوصفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية ولاخبر هناك (تنبيه) نافى الالمجرد التنبيه وهى الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان اولياء الله لاخوف عليهم ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم وقوله

ألا رجلا جزاه الله خيرا

يدل على محصلة تبيت

وليست الاولى مركبة على الاظهر وفى الاخيرتين خلاف وكلامه فى الكافية ١٥ يشعر بالتركيب (وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر) جوازا عند الحجازيين ولزوما عند التميميين والطائيين (اذا المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة نحو ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت قالوا الاضير فان خفى المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره قال حاتم

وردجازرهم حرفا مصرمة
ولا كريم من الولدان مصبوح

(تنبيه) *ندر فى هذا الباب حذف الاسم وابقاء الخبر من ذلك قولهم لا عليك يريدون لا بأس عليك اه

*(خاتمة) *اذا اتصل بلا خبر أو ذمت أو حال وجب تكرارها نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله

رأت امر ؤ منا خلقت لغيرنا
حبالك لا تنفع وموتك فاجع

وقوله

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت
ركائبها أن لا اينار جوعها

وقوله

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة
ولكن بانواع الخدائع والمكر

فضرورة والله أعلم

(ظن وأخواتها)

هذه الافعال

فى البيت الثانى ترجل لمتى الخ وقيل بضم التاء من ابات اى تبيتنى عندها وقيل معناه تكون لى بيتا اى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى أى تسرح شعر رأسى واللمة بكسر اللام هى فى الاصل الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم وقوله وتقم بيتى بضم القاف اى تكنسه والاتاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العينى ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الاولى) اى الاستفتاحية مركبة اى من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الاظهر) اى من الخلاف بدليل تعبير المصرح بالاصح فايوهمه قوله وفى الاخيرتين خلاف من انه لا خلاف فى تركيب الاولى غير مراد ولعل وجه صنيعه انه لم يظهر له ترجيح فى الاخيرتين بخلاف الاولى لكن فى التصريح ان الاصح البساطة فى الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) الا انهما اذ لخا عن المعنى الاصلى (قوله اسقاط الخبر) ومنه لا سيما ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولان خبرها خبر فى الاصل لاسمها ولا يصح ان يكون لفظ الجلالة خبر اله لتعريفه وتنكير اله ولما قال ابن الحاجب من ان المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الا رسول وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وسنتكلم على القولين فى الاستثناء فان قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهى بالنظر الى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت النسبة انما وقعت للبدل بعد نقض النفى بالا فالبدل هو المقصود بالنفى المعتبر فى المبدل منه لكن بعد نقضه ونفى النفى اثبات افاده الدماميني (قوله اذا المراد) باذا الشرطية او اذ التعليلية والشرط اولى لابهام التعليل ظهور المراد فى كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) اى لهم بدليل واخذوا من مكان قريب قالوا الاضير اى علينا بدليل وانا الى ربنا لمنقلبون (قوله قال حاتم) نوزع فى نسبته الى حاتم والحرف الناقة المهزولة وقيل المسنة والمصرمة بفتح الراء المشددة التى يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون اقوى لها والولدان جمع ولد من صبى وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته اى سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا وقد افق الشارح بعزيته الى صدر بيت آخر كما بينه العينى (قوله ندر فى هذا الباب الخ) كاندر حذفهما معا فى قولك لا فى جواب القائل اعلى بأس (قوله اذا اتصل بلا خبر الخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) مالم يكن الخبر او النعت او الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لا تنفع) اى لانافية ويحتمل انها عاملة عمل ليس والخبر محذوف اى لا تنفع فيها فلا شاهد فيه

(ظن وأخواتها)

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدا الذى هو اسم استفهام او مضاف اليه فان هذه الافعال تدخل عليه ويتقدم عليها نحو ايهم ظننت افضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يتقدم عليها واما الخبر فيجوز ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه فى الباب اذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو اين كنت واين ظننت مراقاله سم (قوله تدخل بعد

استيفا فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتأخر و يتقدم المبتدا والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدا والخبر) يشكل عليه حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه انه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد ان الخبر محذوف اى ثابتا او مستقرا وحسبت زيدا عمرا وافعال التصيير كصيرت الطين خزفا واجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة ان هذه الافعال لا تدخل الا على المبتدا والخبر وعن الاخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدا والخبر لكن الاخبار في ثانيهما باعتبار الاول وفي اولهما باعتبار اعتقادان المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئي له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أي أنهما متحدان أو أن المرئي الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي على نوعين) جعل الاخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها الداخلة على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما ان ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذا والا وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى الى مفعول واحد وبأنها لو تعدت الى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الاول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبطل الثاني أنها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اه همع وللاخفش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الابطال بان من باب ظن ما لا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتي فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر (قوله لقيام معانيها) أي التضمنية (قوله جزأي ابتدا) اى جزأي جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله ولهما اى للمفعولين من التقديم والتأخير ما لهما مجردين أي عن هذه الافعال والثاني منهما من الاقسام والاحوال ما للخبر كان اه قال الدماميني في الاحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما للخبر كان ولم يقل ما للخبر المبتدا وأما قول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فعلى اضمار القول أي وجدت الناس مقولا في حق كل واحد منهم اخبر تقله كما أول قول الشاعر

* وكوني بالمكارم ذكريني * بأنه خبر معنى أي تذكريني (قوله رأى بمعنى علم الخ) يستفى منه أرى المبني للمفعول فانه استعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وان استعمل في الاكثر أريت بمعنى اعلمت نقله اللقاني عن الرضي (قوله يرونه) اى يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد في الامتناع والقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل الا ان يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف

تدخل بعد استيفا فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين وهي على نوعين أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب وأفعال تصيير وقد أشار الى الاول بقوله (انصب بفعل القلب جزأي ابتدا) يعني المبتدأ والخبر (أعني) بفعل القلب (راى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله

رأيت الله أكبر كل شيء
محاولة وأكثرهم جنودا

وبمعنى ظن وهو قليل وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي يظنونه ونعلمه فان كانت بصرية

للواقع

اومن الرأى اوبمعنى اصاب رئته تعدت الى واحد واما الحلمية فتستأتى و (خال) بمعنى ظن كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى يسومك مالايستطاع من الوجد وبمعنى علم وهو قليل كقوله دعانى الغوانى عمهن وخلتنى لى اسم فلا أدعى به وهو اول فان كانت بمعنى تكبر اوظلع فهى لازمة و (عات) ١٧ بمعنى تيقفت كقوله علمتك الباذل

للواقع (قوله أومن الرأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد يقال رأى ابو حنيفة حل كذا اى اعتقد حله فيتعدى الى واحد ولايرد رأى ابو حنيفة كذا حلا لاحوازان يكون بمعنى ظن اوعلم لكن صرح بعضهم كما فى الدمامينى بان راى الاعتقادية متعدية الى اثنين وقال الرضى لادلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على ان رأى التى من الرأى متعدية الى واحد دائما لجوازان تتعدى تارة الى مفعولين كرأى ابو حنيفة كذا حلا لا وتارة الى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا الى اولهما كرأى ابو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح فى جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية الى واحد هو مصدر ثانى الجزأين مضافا الى اولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه فى العبارة وفى الدمامينى مايخالف ذلك وعلله بان المضاف اليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الافعال مستدعية فى المعنى لشيئين يتعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون احدهما كالتتمة للآخر وهو قابل للبحث وماقدمناه عن الرضى أوجه فتأمل (قوله اصاب رئته) بالهمز عضو ذو شعبتين فى القلب (قوله اخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذاهوى مفعوله الثانى تغضض الطرف اى تكفه يسومك اى يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دعانى) اى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل وخلتنى الياء مفعول اول وجملة لى اسم مفعوله الثانى وقوله فلا ادعى يظهر انه على تقدير همزة الاستفهام الانكارى اى افلا ادعى به وهو اول اسم لى وجملة وهو اول حال وقد عمل خال هنا فى ضمير من لشئ واحد وهو خاص بافعال القلوب فلا يقال ضربتنى كما سنبسطه (قوله اوظلع) من باب نفع كما فى المصباح اى عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل اوالجر باضافة الباذل اليه فانبعثت اى انطلقت واجفات الشوق اى دواعيه واسبابه (قوله منانا) اى معدد للنعم والندى الجود والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر واما علمه بفتحتين فتعدى الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا فى القاموس (قوله شفته العليا) اما من شق السفلى فأفلح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما فى القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهى لازمة) ومصدر الاولى وجد بتثليث الواو ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم اى بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان ثبت) بفتح الثين وضمها كما فى القاموس اى اتقدت صاليا هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرها فعردت بالعين المهملة فالراء المشددة اى انهزمت (قوله وظنوا انهم ملاقوا ربهم) التلاوة الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) اى مبتا (قوله وفى مضارعها الغتان)

المعروف فانبعثت
البذل واجفات الشوق
والامل
وقوله
علمتك منانا فلست بآمل
ندا الدهر لوظل الثواء ثغرثانا عاريا
وبمعنى ظننت وهو قليل
نحو فان علمتموهن مؤمنات
فان كانت من قولهم علم
الرجل اذا انشقت شفته
العليا فهو اعلم فهى لازمة
واما التى بمعنى عرف فستأتى
و (وجدا) بمعنى علم نحو
وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين ومصدرها الوجود
فان كانت بمعنى اصاب
تعدت الى واحد ومصدرها
الوجدان وان كانت
بمعنى استغنى اوحزن او
حقد فهى لازمة و (ظن)
بمعنى الرجحان كقوله
ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا
فعردت فيمن كان عنها معردا
وبمعنى اليقين وهو قليل
نحو وظنوا انهم ملاقوا
ربهم واما التى بمعنى اتهم
فستأتى و (حسبت) بمعنى
ظننت كقوله تعالى يحسبهم
الجاهل أغنياء من التعفف
وتحسبهم ايقاظا وهم رقود
رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا

٣ ص ن وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة

والمحسبة والمحسبة فان كانت بمعنى صارا حسب أى ذا شقرة او حمرة وبياض كالبرص فهى لازمة (وزعمت مع عد)
بخلاف التى بمعنى عد فهى بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا فى القاموس فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمحسبة والمحسبة) اى بفتح السين وكسرها (قوله مع عد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال اى يمشى متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثليث الزاى كما فى القاموس (قوله قال السيرافى الخ) ساق كلام السيرافى دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل منافٍ للمدلول الا ان يجاب بأن المراد بالاعتقاد الظن كما هو فى قول المصنف وجعل اللذ كاعتقادها وبالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجانى وكلام ابن الانبارى ليقابل بكل منهما القول الاول اما مقابلته بكلام الجرجانى فلاشتراط الجرجانى فى الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل وأما مقابلته بكلام ابن الانبارى فلاشتراط ابن الانبارى عدم الصحة واطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد فعلم ان بين القول الاول وقول الجرجانى التباين بناء على ان المراد بالاعتقاد فى الاول الظن او بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وان بين الاول وقول ابن الانبارى العموم والخصوص من وجه نعم ان حمل كلام ابن الانبارى على أن الزعم يستعمل فى القول من غير صحة غالبا كما فى كلام كثير فلا ينافى أنه قد يستعمل فى القول الصحيح كما فى قول أبى طالب يخاطب به صلى الله عليه وسلم

ودعوتنى وزعمت أنك ناصح * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافى العموم والخصوص المطلق واما بين قول الجرجانى وقول ابن الانبارى فتباين لاشتراط الصحة فى أولهما الان المعلوم لا بد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها فى ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها فى الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الهمع فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة او بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد واخرى بحرف الجر اه وفى القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء فى الاولى وعلى فى الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال ممالزم البناء للمجهول واما هزل المبنى للفاعل فضد الجد كما فى الصحاح (قوله الى ان) أى المشددة والمخففة منها بدليل الامثلة وكثرة فى اكثرية التعدى الى ان وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبعكسها ما هب فان تعديه الى ان وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا فى المغنى والدماميني (قوله والثانى) اى عد (قوله المولى) اى الصاحب مفعول ثان وشريك مفعول اول اى مخالطك فى حال الغنى والعدم كفقل الفقر (قوله بمعنى حسب) اى بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به او بالخفض باضافته اليه فمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله فى الحاجة) فى القاموس حاجته محاجا وتجاه فحجوته فاطمته فغلبته (قوله أورد) اى اوساق او وقف او كتم كما فى التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعول ثان مضاف للعهد

ومعنى الرجحان فالاول كقوله
زعمتنى شيخا ولست بشيخ
انما الشيخ من يدب دبيبا
ومصدرها الزعم قال
السيرافى هو قول مقرون
باعتقاد صح ام لا وقال
الجرجانى هو قول مع علم
وقال ابن الانبارى انه يستعمل
فى القول من غير صحة
ويقوى هذا قولهم زعم
مطية الكذب أى هذه
اللفظة مركب الكذب
فان كانت بمعنى تكفل
أو رأس تعدت لواحد تارة
بنفسها وتارة بالحرف وان
كانت بمعنى من اوهزل
فهى لازمة *(تنبيه)*
الاكثر تعدى زعم الى ان
وصلتها نحو زعم الذين كفروا
ان ان يبعثوا وقوله
وقد زعمت أنى تغيرت بعدها
ومن ذا الذى يا عمرو لا يتغير
والثانى كقوله
فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى
ولكنما المولى شريكك فى العدم
فان كانت بمعنى حسب
تعدت لواحد وجبا بمعنى
ظن كقوله
قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى المات بنا يوما ملمات
فان كانت بمعنى قلب فى
الحاجة او قصد او رد تعدت
الى واحد وان كانت بمعنى
اقام او بخل فهى لازمة و(درى) بمعنى علم كقوله دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد أو

والاكثر فيه ان يتعدى الى واحد بالباء تقول دربت بكذا فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد بنفسه والى آخر بالباء نحو قول لوشاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراكم به وتكون بمعنى ختل اى خدع فتعدى لواحد نحو دربت الصيد اى ختلته (وجعل اللذ كما عتقد) فى المعنى نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى اوجدا اوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت لعامل كذا والتى بمعنى انشأ قد مضى ١٩ الكلام عليها فى بابها واما التى بمعنى صير فستأتى (وهب) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله

فقلت اجرنى ابا خالد
والافهبنى امرأ هالكا

اى اعتقدنى و (تعلم) بمعنى اعلم كقوله

تعلم شفاء النفس قهر عدوها
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

والكثير المشهور استعمالها فى ان وصلتها كقوله

فقلت تعلم ان للصيد غرة
والا تضيعها فانك قاتله

وقوله تعلم رسول الله أنك مدركى وفى حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور اى اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد فقد بان لك ان افعال القلوب المذكورة على اربعة انواع * الاول مايفيد فى الخبر يقينا وهو ثلاثة وجد وتعلم ودرى * والثانى مايفيد فيه رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وزعم وهب * والثالث مايرد للامرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم * والرابع مايرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال وحسب * (تنبيه) * انما قال اعنى رأى الى آخره ايذانا بان افعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين اذ منها مالا ينصب الا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ومنها لازم نحو جبن وحزن وهذا شروع فى النوع الثانى من افعال الباب وهى افعال التصيير (والتى كصيرا) من الافعال فى الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ

أو ناصب له اورافع له والنصب اوجهها والرفع اضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أى دم على الاغتباط وهو تمنى مثل حال المغبوط من غير ان يزول عنه (قوله والاكثر فيه الخ) عطف على مقدر أى هذا الاستعمال قليل والاكثر الخ أى الكثير اذ لا كثرة فى الاستعمال الاول (قوله فان دخلت عليه همزة النقل الخ) محله اذا لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى وما ادراك ما القارعة فالكاف مفعول اول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام ولا يبعد عندى منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثانى المتعدى اليه بالحرف لما فى الهمع والمعنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى اليه بالحرف فتكون فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كما عتقد) أى ظن كما يدل عليه عدة الشارح وغيره مما يدل على الرجحان كما سيأتى الآن يراد بالظن ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل كما قدير اد بالظن ذلك كما فى الاطول ثم قضية المتن ان اعتقد يتعدى الى اثنين وقد نقل فى الهمع عن السكاكى زيادة افعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح الكافية أى اعتقدوا وقال ابن الناظم اى ظنوا وقال الزمخشرى اى صيروا كذا فى شرح الغزى فالتمثيل بالآية مبنى على غير ماذكره الزمخشرى (قوله تعدت الى واحد) اى بنفسها فلا ينافى أن جعل بمعنى اوجب يتعدى الى ثان بحرف الجر كما فى المثال (قوله بمعنى ظن) احترازعن هب أمرا من الهبة وهب أمرا من الهيبة (قوله اى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به فى الهمع واراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله والا تضيعها اى هذه الوصية فانك قاتله اى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) اى حصل علما فى المستقبل يتعاطى اسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى امر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات الى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لانه امر بالعلم فأى فرق أفاده سم (قوله فى الخبر) أى فى ثبوته للمخبر عنه سم (قوله كصير) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقيل اصار كما فى التسهيل واما صير بمعنى نقل فضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال نحو لان دخال مازاده كثير من حذاق النحاة كما فى الغزى وهو ضرب العامل فى المثل نحو ضرب الله مثلا قرية واضرب لهم مثلا اصحاب القرية لكن الذى اختاره المصنف فى تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الآخر بيان او بدل ومازاده بعضهم من نبذ فى نحو نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح ان يكون ظرفا للنبذ لان الظرف لا بد ان يكون

حاويا الفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام واقره وهو يقتضي ان ما كان بمعنى بعد كمى وطرح مثلها في ذلك وان الظرفية للعامل لا تصح في نحو خلفت زيدا ورائي واجلست عمرا امامي وهو بعيد جدا ثم رأيت الفاضل الرودانى قال ينبغي ان لا يشك في بطلان هذه الدعوى اذ لا شك في صحة أبصرت الهلال في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق ان الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله في المسجد وتارة يحوى المفعول كالذى مر وتارة يحويهما معا كضربت زيدا في السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضى (قوله نصيروا مثل كعصف مأكول) هو عجز بيت من السريع المزدوف فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالاولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الاولى او مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كما في الرودانى بانه نظير لا أبالك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أكل حبه وبقى تبنه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاى اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة اثرهم اى عقب رحيلهم ودليلا بالدال المهملة (قوله فداء) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور وكذا في القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع الى الحدثان في البيت قبله وهو قوله

رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا

والحدثان بالكسر كما في القاموس وحدثان الامر ابتداؤه وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه وفي العيني ما يقتضي أنه محرك مثنى لانه فسره بالليل والنهار وعليه فالضمير في فرد للمقدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس اى حزن وقال العيني بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت والحزين الخاشع اه ففي كلامه تناف لان فاعلا انما يصاغ من المبنى للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) المناسب لما قبله من قوله والتى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والامر هب فدألزما ان يكون خص ماضيا مبنيا للمجهول ويرجح الاول قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو ضمير الشان وقوله وجوز الالغاء وقوله والتزم التعليق بناء على ان الرواية في هذين بصيغة الامر كما هو المشهور ثم التخصيص اضافى أى بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وابصر او التخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور ومما خص به الافعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو أن رآه استغنى وظنني وظننتني داخلا وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالما قال ابن كيسان نعم والاكثرون لا والحق بها في ذلك رأى البصرية والحالية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجوز ذلك في بقية الافعال فلا يجوز ضربني مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب انى ظلمت نفسي وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران احدهما مرفوع والآخر منصوب وهما شيء واحد وقيل لان الغالب في غير افعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربني مثلا لربما سبق

ووهب وترك وردّ (ايضا بها انصب بعد أن تستوفى فاعلها (مبتدا وخبرا) نحو قد صيروا مثل كعصف مأكول ونحو فجعلناه هباء منثورا ونحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وكقوله تخذت غراز انزرهم دليلا وما حكاه ابن الاعرابي من قولهم وهبني الله فداءك ونحو وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وقوله وربيته حتى اذا ما تركته انا القوم واستغنى عن المسح شاربه ونحو لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقوله قد شعورهن السود بيضا وردّ وجوههن البيض سودا (وخص بالتعليق) وهو ابطال العمل لفظا لا محلا (والالغاء) وهو ابطاله لفظا ومحلا (ما) ذكر (من قبل هب) من افعال القلوب وهو احد عشر فعلا

الى الفهم ماهو الغالب من التغاير ولم تفوه حركة للضمير على ما مر غير ذلك واما افعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مصدر الثاني مضافا الى الاول فيه زيد اذلك وايضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فان كان احد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا اياك ويمتنع الاتحاد في هذا الباب وفي غيره ان اضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا اضرب ترید ظن نفسه وضرب نفسه امامع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ضرب عمرا الا هو هذا حاصل ما في الهمع مع زيادة من الدماميني وفي المغني وغيره انه يجب فيما اوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو وهزي اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك من الرهب أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وقس (قوله وذلك) اى تخصيص ماذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثيرا كتأثير الفعل غيرها في المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف افعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد في قولك علمت زيدا قائما فراده بمتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله التي تدل) أي دلالة تضمنية (قوله أسامي) اى الواقعة مفاعيل ثانية غالبا (قوله بخلاف افعال التصيير) فان متناولها الذات فهي قوية في العمل (قوله لضعف شبههما بافعال القلوب) أي غيرهما اى فلا يضم اليه والى ضعفهما الحاصل لغيرهما ايضا من افعال القلوب وهو ماذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان تعليل الشارح يقتضي ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدماميني هذا مذهب الاعلم وذهب غيره الى انها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت ان فلانا خارج قال تميم وقياس تصرفها ان يدخلها الالغاء والتعليق (قوله ألزما ماض مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب تقديم معمول الخبر الفعلي وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولو رفع الامر على انه مبتدأ اول وهب مبتدأ ثان وقد الزما خبر المبتدا الثاني والرابط محذوف تقديره الزماه لم يلزم ذلك (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل ومن سواهما حال لازمة من غير اتى به لبيان الواقع اى اجعل كل الاحكام التي عدت للماضي ثابتة لغير الماضي حالة كونه جاريا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على ان دخول الصفة المشبهة وافعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولى لاتصاغ الامن لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين ومانقله البعض عن البهوتي واقره من التعليل بانهما لا يصاغان من فعل قلبي لا يخفى بطلانه اذ لا يمنع احد زيدا أعلم من عمرو وما اعلم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أي في غير المصدر اما فيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولا واحدهما لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتي والمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله في القلبي) قيد به لاخراج افعال التصيير الداخلة في قوله سابقا من افعال الباب (قوله وتعليقه) ان عطف على جواز فلا اشكال او على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافي ماسيأتي من ان التعليق

وذلك لان هذه الافعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول لان متناولها في الحقيقة ليس هو الاشخاص وانما متناولها الاحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة العمل بخلاف افعال التصيير وانما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا قلبيين لضعف شبههما بافعال القلوب من حيث لزوم صيغة الامر كما اشار اليه بقوله (والامر هب قد ألزما كذا تعلم) الزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والالف للاطلاق والامر نصب بالمفعولية والجملة خبر المبتدا وهو هب (ولغير الماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (من سواهما) اى سوى هب وتعلم من افعال الباب (اجعل كل ماله) اى للماضي (زكن) اى علم من الاحكام من نصب مفعولين هما في الاصل مبتدأ وخبر نحو ظن زيدا قائما وباهذا ظن زيدا قائما وانا ظان زيدا قائما ومررت برجل مظنون ابوه قائما يا عجبي ظنن زيدا قائما ومن جواز الالغاء في القلبي وتعليقه على ماستراه

لازم عند وجود المعلق لا جائزا والمراد بجوازه جواز الاتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل فى حال توسطه او تأخره) لكن يقبح الالغاء اذا اكد الفعل بمصدر لما فاة تأكيده الالغاء ويقل اذا اكد باسم اشارة وضمير عائدين الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذا اى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ورأيت بخط الشنوانى على هامش شرح التسهيل للدمامينى نقلا عن سم ما نصه ذكر المرادى ان لجواز الالغاء هنا قيدين اهملهما المصنف احدهما ان لا تدخل لام الابتداء على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الالغاء الثانى ان لا ينتفى الفعل فان نفى امتنع فيمتنع نحو زيد قائم لما ظن ابناء الكلام على النفى ولم يتعرض المصنف ولا غيره من اتباعه لهذا الذى ذكره المرادى وهو محل نظر اذ قد يدفع الاول بانه لا حاجة لاستدراكه لانه من باب التعليق اذ الظاهر ان تأخير الفعل مع وجود المانع لا يمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد اه اى يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفى للالغاء ويقول الشاعر * وما خال لدينا منك تنويل * على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى فى تكملته عن ابى حيان شيخ المرادى قال سم وينبغى ان يكون كاللام غيرها من المعلقات اه وقد تصرف البعض فى عبارة السيوطى بما لا فهم صحيح فوقع فى الخلل حيث قال عقب الشرط الاول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) اى قول المصنف لا فى الابتداء الان المراد بالابتداء ان لا يسبق على الفعل شئ كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) اى لان العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الاعمال اقوى لان اللفظى اقوى وان توسط ورجحه فى التوضيح وكل من التعليلين لا يجرى فى نحو قول الشاعر شجا لك الخ على تقرير الشارح الآتى اذ ليس فيه على تقريره عامل معنوى كما ستعرفه وانما يجريان فى نحو زيدا ظننت قائم (قوله شجالك) اى احزنك ربع الظاعنين اى منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع ربع وتعين الاعمال على نصبه وان جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغى ان يقع فيه خلاف بين بصرى وكوفى واما قول المصنف فى تسهيله والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين فالظاهر عندى ان مراده بمرفوع الفعل ما يصلح مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى احد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدا وخبره فاعتراض البعض بانه يلزم على الالغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى مدفوع (قوله وشجالك المفعول الثانى) اى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدمامينى وغيره شجا فى البيت اسما ماضيا مضافا الى الكاف لا فعلا ماضيا والشجا الحزن والمعنى ان سبب حزنك ربع الاحبة الظاعنين اى المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر اوقات الانس الفائتة (قوله ان يتأخرعنهما) وجملته حينئذ استئنافية كما فى المغنى (قوله فلا يرهبكم) بفتح الياء والهاء او بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتعال (قوله بل يتقدم عليه شئ) أى سواء صلح لان يكون معمول الخبر كما فى المثال أو لم يصلح كما فى البيت

(وجوز الالغاء لا فى) حال (الابتداء) بالفعل بل فى حال توسطه او تأخره وصدق ذلك بثلاث صور الاولى ان يتوسط الفعل بين المفعولين والاعمال حينئذ سواء كقوله شجالك ان ربع الظاعنين يروى برفع ربع على انه فاعل شجالك أى احزنك واظن لغو وشجالك مفعول اول لاظن وشجالك المفعول الثانى مقدم الثانية ان يتأخرعنهما والالغاء حينئذ ارجح كقوله آت الموت تعاونون ولا يهيبكم من لظى الحروب اضطرام الثالثة ان يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شئ نحو متى ظننت زيدا قائما والاعمال حينئذ ارجح

الآتي كما يدل عليه قول الشارح الآتي نعم يجوز الخ وانما جوز تقدم ذلك الالغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفي كلام شيخنا وغيره تقييد الشيء المتقدم بان لا يكون معمولا للفعل فان كان معمولا له كما في المثال ان جعل معمولا للفعل لا للخبر امتنع الالغاء عند البصريين لان المتقدم على ظن حينئذ معمولها فهي في الحقيقة في الابتداء بخلاف معمول الخبر لانه أجنبي من الفعل اذ معمول المعمول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لان العبرة في الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وان سبقه شيء غيرهما (قوله ولا يجوز الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا في الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بان لا يتقدم عليه شيء كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لما وهم الغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لان الفعل فيهما مسبوق بشيء وانما يكون هذا التمثيل مناسبا لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وان سبق بشيء غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن ان يعمم في قول المصنف وانو الخ بان يراد انو وجوبا وذلك اذا لم يسبق الفعل بشيء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز الخ أو استحسانا وذلك اذا سبق بشيء غير مفعوليه وان اقتصر الشارح في التمثيل على القسم الثاني وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فتأمل (قوله وتأمل) من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو كما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) اى اعطاء (قوله كذلك) اى مثل الادب المذكور وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشان عامل في محل كل من المفعولين على حدته أعني ضمير الشان المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل في محل الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح ان يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) اى من قوله والاعمال حينئذ ارجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ما سبق) اى حمل البيتين على نية ضمير الشان اولام الابتداء (قوله نفي ما) اى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما ان المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله فالله يس (قوله وان) اى سواء كانت عاملة او مهملة وان لم يمثل الشارح الا للمهملة (قوله ولا) اى سواء كانت عاملة عمل ان او عمل ليس او مهملة وان اقتصر الشارح في التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله في جواب قسم) قيل الصحيح انه ليس بقيد لكن في المغني ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه ان الذي اعتمده سيبويه ان لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم وقال في محل آخر لا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كلا (قوله علمت والله ان زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو اقسم في محل نصب سد مسد المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له اذا لم يضم الى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة اما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلان المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا ما قالوه والقائل أن يقول العلم

وقيل واجب ولا يجوز الغاء المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش (وانو ضمير الشان) ليكون هو المفعول الاول والجزآن جملة في موضع المفعول الثاني (أو) انو (لام ابتدا) لتكون المسئلة من باب التعليق (في موهم الغاء ما تقدما) كقوله

أرجو وآمل ان تدنو مودتها ... وما اخال لدينا منك تنويل

وقوله

كذلك أدبت حتى صار من خلقي ... أني رأيت ملاك الشيمة الادب

فعلى الاول التقدير اخاله ورأيته اى الشان وعلى الثاني لملاك وللدينا فالفعل عامل على التقديرين نعم يجوز ان يكون ما في البيتين من باب الالغاء لتقدم ما في الاول وأتى في الثاني على الفعل لكن الارجح خلافه كما عرفت فالحمل على ما سبق اولى (والتزم التعليق) عن العمل في اللفظ اذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر كما اذا وقع (قبل نفي ما) النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون (وان ولا) النافيتين في جواب قسم ملفوظ او مقدر نحو علمت والله ان زيد قائم وعلمت ان زيد قائم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو

انما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز ان يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوز المصرح في قول الناظم في باب اعراب الفعل وستره حتم نصب ان الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يقدر لها عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أي كبني ماوان ولا (قوله نحو ولقد علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ في محل نصب سدت مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العيني وجملة القسم المقدرة وجوابه في محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه مامر ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بان يكون اقسم على العلم واقسم على الاتيان (قوله والاستفهام) أي ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدماميني (قوله ذا الحكم) اى التعليق لا التزامه لقوله انحتم (قوله وان ادري الخ) اى ما ادري جواب هذا السؤال وما تعدون مبتدأ خبره ماقبله او فاعل بقريب لاعتماده على استفهام او بيعيد على التنازع والجملة على كل في محل نصب بادري (قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعي ورد في المغني بان الاعداد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيدا كثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثاني للتعدية (قوله ام مضافا اليه المبتدأ) اى او الخبر نحو علمت صيحة اى يوم سفرك (قوله ابو من) ابو اسم استفهام مبتدأ مضاف الى من فقول الشارح او مضافا اليه المبتدأ هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كما مر لا يقال ماله الصدر لا يعمل فيه ماقبله فكيف عمل أبو في من لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا (قوله فاى نصب على المصدر الخ) عبارة القارضي فأي اسم استفهام مفعول مطلق منصوب ينقلبون وهو مقدم من تأخير لان الاصل ينقلبون أي منقلب يعني اى انقلاب فقدم لان له صدر الكلام (قوله منقلبا أي انقلاب) يوهم ان اياصفة لمصدر محذوف وهو ينافي ما اسلفه من كونها استفهامية لان الاستفهامية لا تكون صفة كما ان الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمني (قوله فلا يعمل فيه ماقبله) مالم يكن حرف جر نحو من اخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى اى حال اتيت او مضافا نحو غلام من انت (قوله جاز نصبه) اى على انه مفعول اول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا بومن هو بمعنى اخبرني عن زيد لان زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق فان وقع بعد التاء كاف فهي حرف خطاب قال الشهاب في حواشي البيضاوي استعمال أرأيت بمعنى اخبرني مجاز ووجه المجاز انه لما كان العلم بالشئ وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الاخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الاخبار لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اه باختصار (قوله

و(لام ابتداء او) لام جواب (قسم كذا) نحو ولقد علموا لمن اشتراه وكقوله

ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها

(والاستفهام ذا) الحكم (له انحتم) سواء كان بالحرف نحو وان ادري اقريب ام بعد ما توعدون أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو ولنعلم اى الحزبين احصى لما لبثوا امدا او خبرا نحو علمت متى عذابا لم خبرا نحو علمت متى السفر ام مضافا اليه المبتدأ نحو علمت ابو من زيد ام فضله نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى نصب على المصدر بما بعده أي ينقلبون منقلبا أي انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله

(تنبيهات) الاول اذا كان الرابط بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه

وهو الاجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف الى مستفهم به وجاز أيضا رفعه لانه المستفهم عنه فى المعنى وهذا شبيه بقولهم ان أحدا لا يقول ذلك فاحدا هذا لا يستعمل الا بعد نفى وهنا قد وقع قبل ٢٥ النفى لانه والضمير فى لا يقول شئ واحد فى المعنى * الثانى من المعلقات أيضا العلل نحو وان ادرى لعله فتنة لكم ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ولو الشرطية كقوله

وقد علم الاقوام لو ان حاتما
أراد ثراء المال كان له وفر

وان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلق انما هو اللام لان الا أن ابن الخباز حكى فى بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان * الثالث قد عرفت ان الالغاء سببه عند وجود سببه الجواز والتعليق سببه الوجوب وان الملغى لا عمل له البتة والمعلق عامل فى المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت

يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملغى فى اللفظ عامل فى المحل فهو

(وهو الاجود) وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول الثانى وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف انه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب انه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بانه لا معنى لقولك علمت زيدا اجواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا العل) أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعلقها بدرى فلا تعلق غيره كما فى الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشرى وأيده صاحب المغنى فى الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدماميني انما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بان لها الصدر كالاستفهامية اذ كل ما له الصدر يعلق نعم لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتما) أن ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا وثراء المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير (قوله فى خبرها) اى أو اسمها المتأخر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة او معمول خبرها نحو علمت ان زيدا لفى الدار قائم (قوله والظاهر ان المعلق انما هو اللام) يفيد ان المعلق لا يشترط ان يكون فى صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها فى الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالى حرفى توكيد كما مر فهى مصدرة حكما فقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) اى ولا يحتاج الى ما سبق من اشتراط وجود اللام فى خبرها لان ايضا لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائزا واجب فيستثنى من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك ان تقول معنى تجويز سم التعليق هنا انه لا يتعين كسر ان وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق انه يتعين ما دام كسر ان فلا خلاف فى الحقيقة (قوله الجواز) اى فى غير المصدر اما اذا كان الملغى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لان المصدر لا يعمل فى متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم وفى غير اقتران المفعول الاول المقدم على عامله بلام الابتداء فالالغاء حينئذ واجب على ما مر (قوله والمعلق عامل فى المحل) اى فى محل الجملة بعد أن كان عاملا فى لفظ كل من الجزأين أو فى محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التى اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكا مفعول به او ان الاصل ولا ادرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اه ولا يخفى كفاية الظواهر فى أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ما هى بعد موجعات القلب أو اعتبار ان موجعات القلب فى معنى الجملة اى ولا موجعات لقلبى والا لزم عمل ادرى فى مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل ان يكون جملة فى الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا أو تقديرا نحو الذى مر على الوجه الاول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من امور لانه بمعنى وزيدا منتصبا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) اى المفقود زوجها فقوله لا من زوجة

اى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبهه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بافعال القلوب) اى الناصبة للمفعولين وقوله افعال غيرها اى غير افعال القلوب الناصبة لهما بان كان فعلا غير قلبي كما في الامثلة غير اولم يتفكروا الخ او فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسي وعرف ولم يمثل له الشارح اولا لشئ اصلا كما في اولم يتفكروا ويختص التعليق في القسم الاول اعني غير القلبي بالاستفهام بخلاف القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغني بقوله تعالى اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة بناء على الظاهر كما قاله الشمني ان ما نافية لكن في التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الافعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشمني وقيل ما استفهامية بمعنى اي اى شئ بصاحبكم من الجنون اى ليس به شئ منه اه وعليه لا مخالفة فتأمل * (فائدة) * الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه سدت مسد الثاني نحو علمت زيدا أبوه من هو وان لم يتعد اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر فهي في موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت اهذا صحيح ام لا وان كان يتعدى الى واحد سدت مسده نحو عرفت ايهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة حال وردبان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف اى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير وقال الفارسي مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره ابو حيان كذا في الهمع ومثله في المغني وزاد ان القول الاخير ردبان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح في محل آخر القول بالبدلية قال وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق ام لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا أبوه قائم او ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على انه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا ابوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم على ما عن المجرور اذ الاصل اولم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من اضافة الدال للمدلول اى لهذه المادة الدالة على العرفان باى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدية وملتزمة نعت تعدية أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعديه لواحد ملتزمه) للفرق في المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية الى اثنين بأن الاولى تتعلق بنفس الشئ وذاته كعلمت زيدا اى عرفت ذاته والثانية باتصاف الشئ بصفة كعلمت زيدا قائما اى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم فمعنى علمت ان زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف الى زيد في نفسه ومعنى عرفت ان زيدا قائم عرفت القيام في نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضي لا فرق بينهما في المعنى والفرق في العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم احد المتساويين بمعنى بحكم لفظي (قوله واسم المفعول منه) اما اسم المفعول من ظن التي للرجحان فظنون فقط واراد اسم المفعول في المعنى فلا يرد ان ظنينا ليس على وزن اسم

ولهذا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى * الرابع قد ألحق بافعال القلوب في التعليق افعال غيرها نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسألونك أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم أما ترى اى برق ههنا (لعلم عرفان وظن تهمة تعديه لواحد ملتزمه) نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا أى لا تعرفون وتقول سرق مالي وظننت زيدا اى اتهمته واسم المفعول منه مظنون وظنين قال الله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب

المفعول (قوله في غيرما) اى التركيب اوما واقعة على المعنى وفى فيه سببية (قوله بالتنبيه) اى على استعمالها فى غيرما يتعديان فيه الى المفعولين (قوله غالبا) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وجاء بمعنى بخل (قوله بخلافهما) اى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومهما ايضا فلا يرد علم اذا اشتقت شفقته لعليا فانه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن مغتفر لانه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام اى رأى فى منامه (قوله من قبل) اى قبل ذكر علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق بانتفى كما سيذكره الشارح اتى به لمجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم (قوله من الاحكام) اى الا التعليق والالغاء خلافا للشاطبى كما فى التصريح وغيره (قوله ابو حنش يؤرقنى الخ) ابو حنش وطلق وعمار واثالة اشخاص فقوله اثالا مرخم فى غير النداء للضرورة يؤرقنى اى يسهرنى وآونة جمع اوان وهو الحين اى الزمن كذا فى القاموس وقول البعض وأوان جمع آن مخالف للمنصوص مع كونه يرده ان فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف اعنى اثالا واذا الاولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل الزمن المعروف ويجوز ان يكون اراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل واللام فى لورد تعليلية والورد بالكسر المنهل اى الماء الذى يورد والآل بالمد قال فى المصباح هو الذى يشبه السراب اه والسراب كما فى القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء وقال فى القاموس الآل السراب اوخاص بما فى اول النهار اه والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره واراد به هنا الماء وبحث الدماميني فى الاستشهاد بذلك بان القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتى حالا وضعف بان رفقتى معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بان الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محضة ولك ان تقول المحقق كونهم رفقته فى اليقظة لا كونهم رفقته فى المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر صنيعه ان من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من انه لغو متعلق بانتفى (قوله او يقظية) فى تعبيره باليقظية دون البصرية اشعار بان الرؤيا قد تكون مصدر الرأى العلمية والبصرية هذا ومذهب الحريرى والمصنف ان الرؤيا لا تكون الا مصدر الحلمية وعليه لا اشكال (قوله الغالب الخ) اى وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال فى القاموس الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله فى هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامهما او انعدام أحدهما اما فى الثانى فظاهر واما فى الاول فلان الشخص لا يخلو عن ظن او علم بخلاف المفعول فى غير فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغى ان محل امتناع الحذف اذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن او علم اما اذا أريد ظننت ظنا عجيبا او عظيما او نحو ذلك او اريد اعلام السامع بتجدد الظن او العلم او ابهام المظنون او المعلوم للنكتة فينبغى الجواز افاده الرودانى ومما يجوز الحذف ايضا تقييد الفعل بظرف او جار ومجرور نحو ظننت فى الدار او ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه فى التسهيل (قوله

الغالب والمشهور كونها مصدر العلمية (ولا تجزهنا) فى هذا الباب (بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول)

فى غيرما يتعدى فيه الى مفعولين كما رأيت وانما خص هو علم وظن بالتنبيه لانهما

الا اذا كان بمعناهما وأيضا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبا بخلافهما (ولرأى) التى مصدرها (الرؤيا) وهى الحلمية (انم) اى انسب (ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتفى) اى انتسب ما موصول صلته انتفى فى موضع نصب مفعول لانم وطالب حال من علم ولرأى متعلق بانم ولعلما متعلق بانتفى وكذلك من قبل والتقدير انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعدية الى مفعولين من الاحكام وذلك لانها مثلها من حيث الادراك بالحس الباطن قال الشاعر

أبو حنش يؤرقنى وطلق
وعمار وآونة أثالا
اراهم رفقتى حتى اذا ما
تجافى الليل وانخزل انخزالا
اذا أنا كالذى يجرى لورد
الى آل فلم يدرك بلالا

فهم من اراهم مفعول اول ورفقتى مفعول ثان وانما قيد بقوله طالب مفعولين من قبيل المثال يعتقد انه احال على علم العرفانية قلت ليس فى قوله الرؤيا نص على المراد اذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقا حلمية كانت او يقظية قلت

ويسمى اقتصارا أما الثانى فبالاجماع وفى الاول وهو حذفهما معا اقتصارا خلاف فعن سيبويه والاخفش المنع مطلقا كما هو ظاهر اطلاق النظم وعن الاكثرين الجواز مطلقا تمسكا بنحو اعنده علم الغيب فهو يرى أى يعلم وظننتم ظن السوء وقولهم من يسمع يخل وعن الاعلم الجواز فى أفعال الظن دون افعال العلم أما حذفهما لدليل ويسمى اختصارا فجائز اجماعا نحو اين شركائى الذين كنتم تزعمون وقوله

بأى كتاب ام بأية سنة
ترى حبهم عارا على وتحسب

وفى حذف احدهما اختصارا خلاف فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور من ذلك والمحذوف الاول قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فى قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف اى ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا ومنه والمحذوف الثانى قوله ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم أى فلا تظنى غيره منى

و يسمى اقتصارا) اى يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار على نسبة الفعل الى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين وعلى احد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى الى واحد فى صورة حذف احدهما فعلم ان الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافى ذلك نص البيانيين على ان المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لان نظرهم الى المعانى الحاصلة فى الحال ونظر النحاة الى الالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق فى المعنى البيانيين ويحتمل ان الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمتجه عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وان الاولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله اما الثانى فبالاجماع) انما اجمع هنا واختلف فيما بعده لان المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظننت زيدا قائما فحذف احدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال فى الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف احدهما اقتصارا واختلف فى حذف أحدهما اختصارا لان المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلف فى حذفهما اقتصارا (قوله مطلقا) أى فى أفعال العلم وأفعال الظن فهو فى مقابلة تفصيل الاعلم الآتى (قوله فهو يرى) أى ما يعتقده حقا وقد يقال كما فى الرودانى ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر بالمفعولين فحذفهما لدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهليهم منتفيا ابدا وظن السوء مفعول مطلق ولى فى كون الحذف هنا لغير دليل نظر لان قوله تعالى بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبدا وزين ذلك فى قلوبكم يشعر بالمفعولين او بسد مسدهما وهو أن لن ينقلب الخ (قوله من يسمع يخل) اى مسموعه حتما وجعله جماعة كالرضى من الحذف لدليل قال الرودانى وينبغى ان لا يختلف فى انه الحق ظهور ان يسمع دليل على المفعول الاول وحال التخاطب دليل على الثانى وما قيل لا دلالة فيه على الثانى قطعا مكابرة لمقتضى الذوق السليم اه ومنهم من تخلص عن ذلك بجعل جعله من الحذف لغير دليل على ان المعنى من يسمع خبرا يحصل له خيلة أى ظن بتنزيله منزلة اللازم (قوله وعن الاعلم الجواز فى أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اه تصريح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائى أو تزعمون أنهم شركائى جريا على الاكثر من تعدى زعم الى أن وصلتها ولا يرد ان الكلام فى حذف المفعولين لا فى حذف ما يسد مسدهما لان ما يسد مسدهما بمنزلتهما (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى او ابلغ فى المعنى قاله الرودانى (قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فخره (قوله هو خيرا) هو ضمير فصل والمفعول الاول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما يبخلون به ويصح تقديره بخلهم (قوله بالياء آخر الحروف) اما على قراءة فوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبن بخل الذين يبخلون الخ (قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر اما على انه مفعول ثان لتظن اى فلا تظنى غيره كائنا منى فليس منه فقول الشارح اى لا تظنى غيره واقعا منى موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والمحب المكرم بوزن اسم المفعول منهما كما فى التصريح

(قوله

(قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل ومفعوله الاول تقول (قوله عملا ومعنى) اى عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح فى الالغاء والتعليق فيجريان فيه على الاول دون الثانى (قوله جوازا) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن اذا حكى به كان بمعنى التلفظ كما فى الرودانى (قوله مضارع قال) وألحق به السيرافى قلت بالخطاب والكوفيون قل بالامر كما فى التصريح (قوله بتاء الخطاب) أى لا بقيد الافراد والتذكير دماميني (قوله مستفهما به) اى عن الفعل او عن غيره مما يتعلق به كما فى الدماميني وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالتصريح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو

* متى تقول القلص الرواسما * البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله اى معمول) المراد به ما يعم المفعولين معا نحو أزيدا قائما تقول رمعمول المعمول نحو اهندا تقول زيدا ضارباوالمعمول غير المنعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا آتيا افاده سم (قوله وان ببعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع احد اخويه او معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه سم قال لان الاصل فى ضم الجائز الى الجائز الجواز قال يس والاقرب انه احتراز عن الفصل بكلها قال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وان ببعض ذى الخ حشو لانه لم يفد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول الخ) ما استفهامية حذفت الفها لدخول الجار عليها واطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح طعنه بالرمح ضربه وطعن فى المفازة ذهب وفى السن كبر وفى الامر اخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعانا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الاخير من باب منع فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لكان حرف الحلق اه بالمعنى واذا الاولى ظرف لينقل والثانية ظرف للام اطعن والمعنى بأى حجة احمل السلاح اذا لم اقاتل عند كرالخيل (قوله القلص) بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء كذا فى القاموس (قوله أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزمانى ومثال الفصل بالظرف المكانى اعندى تقول زيدا جالسا (قوله شملى) مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملا وشملا وشمولا اذا عمهم كما فى القاموس وفى شواهد العينى هو الاجتماع وفى المصباح جمع الله شملهم اى ما تفرق من امرهم وفرق شملهم اى ما اجتمع من امرهم (قوله وأأنت تقول زيد منطلق) انما يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا فى التوضيح واستشكله فى التصريح بما نقله عن الموضح فى الحواشى من ان الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لانها تبعده من الظن (قوله ان يكون حاضرا) وعليه فيشترط فى الاستفهام ان لا يكون بهل لانها تخصص المضارع بالاستقبال والذى عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على اطلاقه واستدل لما عليه الاكثر

(وكتظن) عملا ومعنى (اجعل) جوازا (تقول) مضارع قال المبدوء بتاء الخطاب فانصب به مفعولين (ان ولى مستفهما به) من حرف أو اسم (ولم ينفصل) عنه (بغير ظرف أو كظرف) وهو الجار والمجرور (أو عمل) أى معمول (وان ببعض ذى) المذكورات (فصلت يحتمل) فمن ذلك حيث لا فصل قوله

علام تقول الرمح يثقل عاتقى اذا انا لم أطعن اذا الخيل كرت

وقوله

متى تقول القلص الرواسما يدنين أم قاسم وقاسما

ومنه مع الفصل بالظرف قوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله

أجهلا تقول بنى لؤى لعمر أبيك أم متجاهلينا

فان فقد شرط من هذه الاربعة تعين رفع الجزأين على الحكاية نحو قال زيد عمرو منطلق و يقول زيد عمرو منطلق وأنت تقول زيد منطلق وأأنت تقول زيد منطلق * (تنبيه) * زاد السهيلى شرطا آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا

بنحو قوله فتى تقول الدار تجمعنا بنصب الدار على انها المفعول الاول وتجمعنا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به و بحث فيه الموضح والدماميني وغيرهما بأنا لانسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المسؤل عنه قال الدماميني فان قيل المسؤل عنه هو ما يلي اداة الاستفهام فالجواب ان ذلك في الهمزة وام وهل على ما فيه لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب فأما الاسماء فانها ترتبط بعواملها او معمولاتها فذلك هو المسؤل عنه (قوله وفي شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة ان هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفسره في شرحه بأن يكون الخ (قوله وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم) وهل يعملونه باقيا على معناه اولا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن قولان اختار ثانيهما ابن جني وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه سم ووجه الاستدلال انه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبابا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بني اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أي مسخ بني اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل اه تصريح (قوله هذا) اشارة الى ضب صاده الاعرابي قائل هذا البيت والضمير في قالت الى امرأته اسرائينا أي من مسوخ بني اسرائين لغة في اسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وان أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن البصريين الفتح اذا أجري مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح ان) اى جواز الظاهر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أي من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أي الى أهل بلدة اسم فاعل من أبت الى بني فلان أتيتهم ليلا كذا في شواهد العيني وفي القاموس انه بمعنى رجع وضمير عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهجير بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما في التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكتظن عملا ومعنى ان يقول حيث كان بمعنى الظن لايهام عبارته ان القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الاصلي ايضا (قوله وهو على نوعين) بقي ثالث وهو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضي (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل ابراهيم في الآية منادى او خبر المبتدا محذوف (قوله واما جملة) اى ملفوظ بجميع اجزائها اولا كما قالوا سلاما قال سلام اى سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضي اعتبار كونها ملفوظا بها قبل هذا الكلام والا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به قبل وكقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر واعلم ان الاصل في الحكاية بالقول ان يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجوز على المعنى باجماع فاذا قال زيد

وفي شرحه ان يكون مقصودا به الحال هذا كله في غير لغة سليم (واجرى القول كظن مطلقا) أي ولو مع فقد الشروط المذكورة (عند سليم نحو قل ذا مشتقا) وقوله

قالت وكنت رجلا فطينا
هذا لعمر الله اسرائينا

(تنبيه) على هذه اللغة تفتح ان بعد قلت وشبهه ومنه قوله

اذا قلت أني آيب اهل بلدة
وضعت بها عنه الولية بالهجر

اه *(خاتمة)* قد عرفت ان القول انما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن والافهو وفروعه مما يتعدى الى واحد ومفعوله اما مفرد وهو على نوعين مفرد في معنى الجملة نحو قلت شعرا وخطبة وحديثا ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم اى يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مبنيا للفاعل لنصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع وممن اجازه ابن خروف والزمخشري واما جملة فتحكى به فتكون

عمرو منطلق فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو كذا فى الهمع وقال الرضى فلك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد واذا قال زيدا قائما قلت لعمرو انت بخيل فلك ان تقول قال زيدا قائما وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكى وان تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غائبان اه وصريح صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو مارأيته بخط الشنوانى والظاهر ان العكس كذلك قال فى الهمع وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول فى قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغى ان يلتزموه فى الملحونة اه والوجه عندى الجواز اذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (قوله فى موضع مفعوله) اى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم

(أعلم وأرى)

كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى أرى واعلم ووجهت هذه بان فيها موافقة الترجمة لما بعدها فى الترتيب ووجهت الاولى بان المخالفة لينعادل كل من أرى واعلم اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى فليست احداهما تابعة فى العمل للاخرى فليست احدى النسختين أحسن كما زعمه يس وتبعه البعض واصل ارى أرأى قلبت الهاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها (قوله رأى) ولو حلمية نحو اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا (قوله على الفعل الثلاثى) قيد بذلك لان غير الثلاثى لا تدخل عليه همزة النقل (قوله ان كان متعديا) اى لواحد او اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان او استقر مثلا لانه الذى يشعر به قول المصنف للثانى والثالث ايضا حقا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولى أو حقق امتعلق قوله للثانى والثالث أو صفة لمفعول مطلق أى تحقيقا مطلقا اى عن التقييد بحكم بخصوصه من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطا بحققا متعلق قوله للثانى والثالث ان الاطلاق عن التقييد ببعض الاحوال كبناء اعلم ونحوه للمجهول رد على من اشترطه لجواز الالغاء والتعليق فى هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا فى طلب مفعولين (قوله للثانى والثالث) أى لان اصلهما المبتدأ والخبر كمفعولى علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) اى مع ذكر الاول او حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا فى التصريح اما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة اذ الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون لحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفى حذف احدهما اختصارا ما سبق) اى من الخلاف ووجه القول بالمنع ما فى حذف احدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما اوضحناه فى الباب السابق (قوله وفى حذفهما معا الخ) قال سم قضيته ان المانع هنا لا مانع وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الاول بخلافه هناك على ان الفائدة تحصل بدون ذكر الاول ايضا كما علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وانت أرانى الله الخ) الاصل ارانى الله اياك امنع عاصم فلما قدم المفعول الثانى أبدل بضمير الرفع

فى موضع مفعوله والله أعلم

(اعلم وارى)

(الى ثلاثة) من المفاعيل (رأى وعلما) المتعديين الى مفعولين (عدوا اذا) دخلت عليهما همزة النقل و (صارا ارى واعلما) لان هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فيتعدى بها الى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا ان كان لازما نحو جلس زيد وأجلست زيدا ويزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة وألبست زيدا جبة ورأيت الحق غالبا واراني الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا واعلمنى الله الصدق نافعا (وما) حقق (المفعولى علمت) ورأيت من الاحكام (مطلقا للثانى والثالث) من مفاعيل اعلم وارى (ايضا حققا) فيجوز حذفهما معا اختصارا اجماعا وفى حذف احدهما اختصارا ما سبق ويمتنع حذف احدهما اقتصارا اجماعا وفى حذفهما معا اقتصارا الخلاف السابق ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو وأعلمت زيدا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الاكابر وقوله

وأنت أرانى الله امنع عاصم

وأرأف مستكفى وسمح واهب ... وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو أعلمت زيدا العمرو قائم وأريت خالدا البكر

وجعل مبتدأ والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما فى المبنى اى مطلوبا منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) اى مع حذفهما او ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بان المسموع تعدية علم بعن عرف الى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها الا بالهمزة واجيب بان فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديتها بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيدا جبة جائز وتوصلا اما ماض مبنى للمجهول او فعل امر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة الفا للوقف ويرجح هذا وجود القاعدة دون احتياج الى تقدير قدعتها بخلاف الاول (قوله لما عرفت) اى فى اول الباب (قوله اثنى مفعولى) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أتى به دفعا لما قد يتوهم من ان التشبيه فى بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر * ومن يعلق ههنا قد اساء * لكان احسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذو اثنتا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكان هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لانه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالمجموع وأنه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل ان الاول لا يكون جملة فاعلم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول) ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره (قوله ويمتنع الالغاء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالاعمال وجوبا كما تقول زيدا درهما أعطيت وانما امتنع الالغاء لامتناع الاخبار بالثانى عن الاول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) اى بناء على ان الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال ان تكون كيف بمعنى الكيفية لان كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به فى قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية احيائك الموتى فظهر أن ارنى كيفية احيائك تفسير لكيف يردبه لا تأويله بالمصدر وان سبك جملة تحيى باحياء لكونها مضافا اليها أفاده الرودانى وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بان جملة كيف تحيى الموتى يحتمل كونها فى تأويل مصدر مفعول ارنى أى ارنى كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه ان الكيفية ليست مصدرا (قوله نبأ وأخبر الخ) قال شيخ الاسلام اعلم ان نبأ وأنبأ وحدث واخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفاعيل فى كلام العرب الا وهى مبنية للمفعول اهو قد وقع فى القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل اليها واحد صريح واثنين سدمسدهما ان المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها فى قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم الآية الا ان يقال مراد شيخ الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفى الدماميني من الحق هذه الافعال باعلم ليس فائلا بان الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت فى لسانهم ما ينقل عنه ماذكروا نما هو من باب التضمين اى تضمينها معنى أعلم وفى قول الشارح لتضمنها معناه اشارة الى ذلك وفى التصريح عن الناظم ان اولى من اعتبار التضمين حمل الثانى منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر اذ الحال قيد فى عاملها على معنى فى فيكون التقدير اخبرت زيدا بعمرو فى حال

منطلق واما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا (وان تعديا) أى رأى وعلم (لواحد بالهمز) بان كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فلاثنين به) أى بالهمز (توصلا) لما عرفت فتقول اريت زيدا الهلال واعلمته الخبر (والثان منهما) أى من هذين المفعولين (كثانى اثنى) مفعولى (كسا) وبابه من كل فعل يتعدى الى مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة وأعطيته درهما (فهو) اى الثانى من هذين المفعولين (به) اى بالثانى من مفعولى باب كسا (فى كل حكم ذو اثنتا) اى ذو ابتداء فيمتنع ان يخبر به عن الاول ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغاء نعم يستثنى من اطلاقه التعليق فان اعلم وارى هذين يعلقان عن الثانى لان اعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى رب أرنى كيف تحيى الموتى (وكأرى السابق) المتعدى الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام (نبا) و(أخبرا) و(حدث) و(أنبا) و(كذاك خبرا) لتضمنها معناه كقوله

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدى الى غرائب الاشعار وكقوله وما عليك اذا أخبرتنى دنفا * وغاب بعلك يوما أن تعوديني
وكقوله اومنعتم ماتسئلون فمن حد * ثتموه علينا الولاء وكقوله وانبئت قيسا ولم ابله * كما زعموا خير أهل اليمن وكقوله
وخبرت سوداء الغميم مريضة * فأقبلت من أهلى بمصر أعودها * (تنبيه) * دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول
متقابلان بالنسبة الى ما ينشأ عنهما فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا ٣٣ الى مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها
وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذى لايتعدى ان دخلته همزة النقل تعدى الى واحد والمتعدى الى ثلاثة اذا صغته للمفعول صار متعديا الى اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد يصير غير متعد فان كان الصوغ للمفعول من باب اعلم لحق بباب ظن وان كان من باب ظن لحق بباب كان وكما الصوغ للمفعول فى ذلك المطاوع اه
* (خاتمة) * اجاز الاخفش ان يعامل غير علم ورأى من اخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل الى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه أظننت زيدا عمرا فاضلا وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت ومذهبه فى ذلك ضعيف لان المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد وليس فى الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعديا بالهمزة وكان مقتضى

كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الاخبار بحال قيام عمرو ولايعطى ما الخبر به من أحوال عمرو مع ان هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فان له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت زرعة الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى الى الخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذى كان يسفه عليه فى اشعاره (قوله وما عليك الخ) ما للاستفهام الانكارى أى أى شئ عليك وقوله أن تعوديني أى فى أن تعوديني متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض أن تعوديني مفعول لعليك فاسد (قوله ماتسئلون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم ابله) أى أجربه كما زعموا أى بلوا كاذبا لو الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت (قوله فالذى لايتعدى الخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة الخ ولم يقل والذى يتعدى الى واحد ان دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذى يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم الاول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة الخ (قوله لحق بباب ظن) أى فى التعدى الى اثنين لا فى سائر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان فى باب ظن لايجوز حذفهما لاقتضاء العدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فطاوع المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كاعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ومطاوع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاوع المتعدى الى واحد لازم ككسرته فانكسر (قوله الثنائية) أى المتعدية الى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى فى النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان منه ما ينقل بها الى اثنين كفهم والى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب فى جواب النفى (قوله ووجب أن لايقاس عليهما) لان الخارج عن القياس لايقاس عليه (قوله لجاز أن يقال أبلست الخ) فيه ان نحو ما ذكر لايجوز ولو جوزنا القياس على أعلم ورأى لان ليس متعد لواحد فالهمزة انما تعديه الى الثانى فقط فكان الاولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة

* (الفاعل) *

(قوله فى عرف النحاة) واما فى اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل) أى على وجه

٥ ص لى هذا ان لاينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب أن لايقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما الا ما سمع ولو ساغ القياس على علم ورأى لجاز أن يقال أبلست زيدا عمرا ثوبا وهذا لايجوز اجماعا والله أعلم * (الفاعل) * (الفاعل) فى عرف النحاة هو الاسم (الذى) اسند اليه فعل

الاثبات أو النفي أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل في لم يضرب زيد وان ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الاسناد الاسناد اصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لان الاسناد فيهما تبعي قال يس على أنا لا نسلم الاسناد في البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الاول قال شيخنا أي فالمذكور لم يسند اليه أصلا وكلامنا فيه لا في المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح في شرحه على التوضيح لا حاجة الى هذا القيد لان المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند اليه فعل لان اسم كان لم يسند اليه كان لان معناه ليس منسوبا اليه وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظر يعلم مما قدمناه في باب كان وأخواتها (قوله أصلي الصيغة) المراد باصالتها عدم تحويلها الى صيغة مالم يسم فاعله لاعدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لان الفعل فيهما ليس أصلي الصيغة لان الصيغة الاصلية بفتح فكسر نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أي الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى كونه مؤولا بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كمرفوعي أتى) عد فاعلي اتى ونعم واحدا كما أشار اليه الشارح لان الرافع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقوم (قوله والمؤول به) اي لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة وان الناصبة للفعل وما دون كي ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وانما يقدر منه ان الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى الدماميني باب التسوية ان جعلنا سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد بدليل ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولا حجة فيهما اما الاول فلاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قوله * بدا لي من تلك القلوص بداء * وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء لان المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم كذا في المغني واما الثاني فلما يأتي وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بمعلق وقال الدماميني تبعا للمغني تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية لان الاسناد حينئذ في الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر لي جواب اقام زيد وهذا التقدير لابد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه اه فالاقوال اربعة وصرح بعضهم بأن اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المبتدأ) اورد عليه انه يدخل في قوله او مؤول به فان زيد من زيد قائم أسند اليه مؤول بالفاعل واجيب بأن المتبادر من قوله

تام أصلي الصيغة او مؤول به (كمرفوعي) الفعل والصفة من قولك (أتى زيدا منيرا وجهه نعم الفتى) فكل من زيد والفتى فاعل لانه أسند اليه فعل تام أصلي الصيغة الا أن الاول متصرف والثاني جامد وجهه فاعل لانه اسند اليه مؤول بالفعل المذكور وهو منيرا فالذي اسند اليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤول به نحو أولم يكفهم انا انزلنا والتقدير بالفعل يخرج المبتدأ او بالتمام نحو ايهم كان

اسند اليه فعل او مؤول به ما يكون المسند فيه ماذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه (قوله وبأصلى الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما ان من يسمى اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبنى على الصحيح ان صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم اما على القول بأنها صيغة اصلية فيحتاج الى ابدال قولنا أصلى الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كاسد بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله اراد به ما يشمل اسم المصدر فالمصدر نحو أعجبنى ضرب زيد الامير واسمه نحو أعجبنى عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيهات نجد والظرف نحو أعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو أفى الله شك وهذان بحسب الظاهر والا ففى الحقيقة العامل فى الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) اى سبعة بحسب ماذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه مالم يذكراه كوحدته فلا يتعدد فالفاعل فى نحو اختصم زيد وعمرو المجموع اذهو المسند اليه فلا تعدد الا فى اجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل فى اجزائه واما قوله * فتلاقفها رجل رجل فالاصل فتلاقفها الناس رجلا رجلا اى متناوبين فحذف الفاعل وأقيم الحال مقامه (قوله باضافة المصدر) اى بالمصدر المضاف او الباء سببية ليجرى كلامه على الاصح من ان العامل المضاف وماذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر او الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم الى ان المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد او شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله بمن او الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات هيهات لما توعدون (قوله بما لاق) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والانباء تنمى اى تشيع حالية (قوله على محله) جرى على احد القولين مبنى على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل ويد بعدم لزوم اجتماع حركتى اعراب فى آخر الكلمة وهذا قول الاكثر والثانى انه تقديرى لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكذا محلا انها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا الاقتضائه ان المحلى لا يكون فى المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديرى بان المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الاخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الاخير ويمكن اجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظى (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم فرق بفرق احسن منه ان يقال الفرق ضعف الجار فى الاول لكونه حرفا زائدا وقوته فى الثانى لكن فى حاشية شيخنا أن ما اضيف اليه المصدر واسمه يجوز فى تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة اه وهذا هو الذى سيصرح به المصنف فى باب المصدر بقوله

وجر ما يتبع مجرورمن * راعى فى الاتباع المحل فحسن

فانظر من اين اتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) اى على المجرور بمن وكذا اذا كان المعطوف نكرة والعطف بل أو لكن لانهم ما بعد النفى والنهى لاثبات الحكم لما بعدهما منهم

وبأصلى الصيغة النائب عن الفاعل وذكر أو مؤول به لادخال الفاعل المسند اليه صفة كما مثل أو مصدر او اسم فعل أو ظرف أو شبهه * (تنبيه) * للفاعل أحكام اعطى الناظم منها بالقبيل البعض وسيذكر الباقى الاول الرفع وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم او اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء أو بمن أو الباء الزائدتين نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو كفى بالله شهيدا وقوله

ألم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد

وبقضى حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز فى تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو ما جاءنى من رجل كريم وكريم وما جاءنى من رجل ولا امرأة ولا امرأة فان كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءنى من عمرو ولا زيد

ان قصد بيل نقل النفي لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جازا لجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما في باب النائب عن الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) اي بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل كما في التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة ابواب بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضرب زيدا واطعام في يوم بناء على ما ذكر ومن عدم تحمله الضمير لجموده وذهب السيوطي الى انه في مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا اول بمشتق تحمل وضرب زيدا في معنى اضرب واطعام في معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون في نحو ولا يصدنك وكون الفاعل فيه محذوفا العلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفا بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو اسمع بهم وابصر أي بهم فحذف فاعل الثاني والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد الاصل ما قام أحد الا زيد وفي استثناء هذين نظرا اما التعجب فلاحتمال ان الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ولو سلم انه محذوف فهو فضلة لفظا فكان المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن واجمل بزيد على ان يكون الاصل احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى اسمع بهم وابصر اه وهو نص فيما قلناه أولا فلله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو مذكور وكون الاصل ما قام أحد الا زيد هو بالنظر الى المعنى ونظر النحاة الى الالفاظ قال يس وبقي سادس وهو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمر في أحدهما مع الاتيان بالأخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لان الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة فالاولى أن يعلل بان مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله تمكا نحو قوله فان كان الخ) أي حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل يرضيك أيضا وان لم يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتى للغاية بمعنى الى كما في العيني وقطري بفتح القاف والطاء رجل خارجي (قوله على أن التقدير فان كان هو) أي فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخيره) أي عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وان أحد الخ) أي على الاصح من أن جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فاجازوا كون احد مبتدأ مخبرا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتي) من ان الاصل في الاستفهام ان يكون عما يتجدد والمقيد لذلك اصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بان مرجع الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن

لان شرط جر الفاعل بمن ان يكون نكرة بعد نفي او شبهه * الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه لان الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر وأجاز الكسائي حذفه تمكا نحو قوله فان كان لا يرضيك حتى ترديني الى قطري لا اخالك راضيا وأقوله الجمهور على أن التقدير فان كان هو اي المتقدم ما نحن عليه من السلامة * الثالث وجوب تأخيره عن رافعه فان وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا لمحذوف الفعل كما في نحو وان أحد من المشركين استجارك ويجوز الامران في نحو أبشر بعدوتنا أأنتم تخلقونه والارجح الفاعلية لما سيأتي في باب الاشتغال والى هذا الثالث الاشارة بقوله

الخالقون

الظاالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه الرودانى بأن مرجع الفعلية اقوى لانه امر معنوى كما عرفت بخلاف مرجع الاسمية فانه امر مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الامران متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) اى بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما فى علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثر ما وطالما كذا قالوا قال الشاطبى وهو غير متعين فى قلما لانها تستعمل للنفى المحض فيمكن ان تكون حرفا نافيا كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفى المحض اى غالبا وقد تستعمل لاثبات الشئ القليل كما قاله الرضى وعندى ان ما مصدرية هى وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل ثم رأيته فى المغنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه الا جملة فعلية صرح بفعلها وأن ايلاءها فعلا مقدرا يفسره المذكور فى قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى ايضا الفعل المؤكد كما فى أتاك أتاك اللاحقون وكان الزائد قد على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) واختص الفعل بالذكر لانه الاصل ويحتمل ان المراد الفعل اللغوى أى وبعد مفهوم فعل الخ فلا اقتصار فى كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا اذ المراد باختصاصه كما مر فى محله عن الشمنى ان يكون ما اضيف اليه الظرف صالحا لان يبتدأ به وهو هنا كذلك لان المراد كما اسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله فان ظهر) أى الفاعل فى المعنى اى دالة والمراد بالفاعل فى المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذا أى الفاعل فى الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى ورد فيه أن مرجع الضمير الفاعل فى قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التأخير عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله والاضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدا من الفاعل فى نحو زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف فى التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفى كلام الدمامينى ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الاعلم وابن عصفور فى قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه فى الجملة اهـ وكذا فى التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلا للعال اعنى وئيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبره وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهى التأنى والجندل الحجر وانما يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه

(وبعد فعل) اى وشبهه (فاعل) فاعل مبتدأ خبره فى الظرف قبله اى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فان ظهر) فى اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فهو) ذا اى الفاعل (والا) اى وان لم يظهر فى اللفظ (فضمير) اى فهو ضمير (استتر) نحو زيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ولا يجوز تقديم بعض الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

وأولها البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون او يوجد وئيدا وقيل ضرورة وقد روى مثلثا الرفع على ما ذكرنا والنصب على المصدر ٣٨ أى تمشى مشيها والخفض بدل اشتمال من الجمال (وجود الفعل) من علامة

التثنية والجمع (اذا ما أسندا لاثنين) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (أو جمع كفاز الشهدا) ويفوز الشهدا وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة (وقد يقال) على لغة قليلة (سعدا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا) العمرون ويسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه
وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله

نسيا حاتم وأوس لدن فا
ضت عطايا ابن يا ابن عبد العزيز

وقوله

تصرولك قومى فاعتززت بنصرهم
ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا

وقوله

يلومونني فى اشتراء النخيـ*ـيل قومى فكلهم يعذل

وقوله

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى
فأعرضن عنى بالخدود النواضر

ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث وعليها

يرجع الى ما فتحللوا الجملة التى بعدها عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) اى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه المغنى أنه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لان هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدا (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطابق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أى من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام فى قوله الفعل ما تقدم فى قوله ويعد فعل (قوله لاثنين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قاما زيد وعمرو وقاموا زيد وعمرو وبكر ومنع أبو حيان ان يقال على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لانهم لم تسمع فى ذلك وضعفه فى المغنى بأنه اذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشرى فى لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) فى الدماميني ينبغى على هذه اللغة ترك العلامة جوازا فى قولك قام اليوم اخواك ووجوبا فى قولك ما قام الا اخواك كما يفعل فى علامة التأنيث أى على أحد القولين فى الفصل بالا كما يأتى وانه اذا قيل قاما وقعدا اخواك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف الاثنين فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة وجوز فى المغنى فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر فى المهمل قال وهذا يعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين من غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام او مخرجى هم والمناسب ان يكون هم مبتدا موخرا ومخرجى خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التى هى لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناظم سابقا

والاثنان مبتدا وذا الوصف خبر * ان فى سوى الافراد طبقا استقر

(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير المارقين الخارجين اسلماه أى خذلاه وأسلماه الى عدوه والمبعد قال فى التصريح اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبى من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من ابعد بمعنى تباعد مر أدا به غير الصاحب والحميم القريب كما فى التصريح أو الصاحب الذى يهتم بصاحبه كما فى غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله اكلونى البراغيث) عبر بأكلونى مع ان حقها ان يقال اكلتنى او اكلنى لان الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لهاتهم من حيث فعلها افعالهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالاكل مجازا كذا فى شرح الجامع والمغنى (قوله يتعاقبون) أى تأتى طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكنى اقول الخ) تبع فيه المرادى قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلى وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة قال الشارح خلط الكلامين (قوله لانه حديث مختصر) أى من الراوى يعنى ان الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوى ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو فى يتعاقبون ضمير يرجع الى

حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار أخرجه مالك ملائكة
فى الموطا ثم قال لكنى أقول فى حديث مالك ان الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر

رواه البزار مرفوعا ولا مجردا فقال ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض النحويين انها لغة طيئ وبعضهم انها لغة ازد شنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو (للظاهر بعد مسند) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كعلامات التا في قامت هند على تأنيث الفاعل ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على خبر مقدم ومبتدا مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير اصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جا من ذلك على الابدال او التقديم والتأخير لان الائمة المأخوذ عنهم

هذا الشان اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على ان من العرب من يلتزم مع تاخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب ان تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التا للدلالة على التأنيث لانها لو كانت اسما لزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا (ويرفع الفاعل فعل اضمرا) أي حذف من اللفظ اما جوازا كما اذا أجيب به استفهام محقق (كمثل زيد في جواب من قرا) اذا جعل التقدير قرأ زيد ومنه ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله أي خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم وقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة * ومختبط مما تطيح الطوائح ببناء الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لافعال محذوفة كانه قيل من يسبح ومن يوحى ومن زينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحى الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبارا مبتدآت محذوفة

ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجمل في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله البهوتي دافعا به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرف الاسناد الفعل الى الظاهر أي فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتي من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في صحيح البخاري (قوله مجردا) اي من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الى ظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان لله ملائكة الخ) لم يذكر تمام الحديث لاخذه مما سبق (قوله ازد شنوءة) حي من اليمن ويقال أيضا أسد شنوءة بالسين المهملة بدل الزاي وقد وجد هكذا في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما الا هما وانما قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء الخ) اي ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمت التا الخ) الفرق بينها وبين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب انهما قد يتوهم فاعليتهما للوجود القائم على صورتهما بخلافها وأيضا الاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ابهام فالحسم (قوله للزم) أي عند هؤلاء الاقوام المخصوصين (قوله وأما اسناد الفعل مرتين) أي ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأي مانع من القول باحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى فان قلت كيف يتصور اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك عقلا اذا اتحد الفاعلان في المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أي ملفوظ به له وان كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ولئن سألتهم من خلق السموات والارض وقوله أو مقدر أي غير ملفوظ به له (قوله يسبح له فيها الخ) له نائب فاعل والآصال جمع اصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على اصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارئ (قوله ضارع) أي مسكين خصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أي محتاج ومما مصدرية أي من أجل اطاحة الاشياء المطيحة أي المهلكة وكان القياس ان يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطرارا (قوله لافعال محذوفة) أي قياسا على الاصح الا اذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجل على أن رجل

فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لانا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر الخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر الخ لان الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الا لمانع هنا منه كما في آية قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الرودانى تبعا لحفيد السعد أن المسؤل عنه بالهمزة ما يليها فقى أخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه أو ان الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال اذا سئل عن الفاعل آلله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لانهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى آلله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الاطول ونكتة ترك المطابقة على هذا ان فى رعايتها ايراد الجواب جملة اسمية ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لان التقوية شان ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فلشبوته فيما يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدا وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتها) من حيث ان كلا سؤال عن شئ ولكون التناسب بين الآية الاولى والآية التى شبهها بها أتم منه بين الاولى وآية قل من يحيى العظام عبر فى الاول بالشبه دون الثانى (قوله واما البواقى) أى واما اعتضاد التقدير الاول فى البواقى الخ (قوله فبالرواية الاخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير ماذكر) اى فى غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ماذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خبرا اولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بدنف فى جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لارجحانه فقط (قوله او اجيب به نفى) عطف على قوله اجيب به استفهام والظاهر ان المراد النفى بالجملة الفعلية كما فى الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما لو قيل

تجادت حتى قيل لا وجد عنده * فقلت مجيب القول بل اعظم الوجد

فالارجح ان التقدير عندى اعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله اسقى الاله الخ) العدوات بضمتين جمع عدوة بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما والغادى الاتى فى الغداة والاجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل اجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه

لاعتضاد التقدير الاول بما رجحه اما الآية الاولى فلشبوته فيما يشبهها او هو واثن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفيما هو على طريقتها وهو قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشاها اول مرة قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير واما البواقى فبالرواية الاخرى وهى رواية البناء للفاعل نعم فى غير ماذكر يكون الحمل على الثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف بخلاف الفعل فانه غير الفاعل اذ واجيب به نفى

كقوله

تجادت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شئ قلت بل اعظم الوجد

اى بل عراه اعظم الوجد

او استلزمه فعل قبله كقوله

اسقى الاله عدوات الوادى وجوفه كل ملث غادى

كل اجش حالك السواد

أى سقاها كل احيش واما وجوبا كما اذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند الى ٤١ ضميره أو ملابسه نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام ابوه اى وان استجارك احد استجارك وهلا لابس زيد قام أبوه الانه لا يتكلم به لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وتاء تأنيث تلى الماضى اذا كان لانثى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن تلحقه لان معناها فى الفاعل الا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى فى الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى الافعال الخمسة وسواء فى ذلك التأنيث الحقيقى (كأبت هند الاذى) والمجازى كطلعت الشمس (وانما تلزم) هذه التاء من الافعال (فعل) فاعل (مضمر متصل) سواء عاد على مؤنث حقيقى كهند قامت والهندان قامتا أم مجازى كالشمس طلعت والعينان نظرتا (أو) فعل فاعل ظاهر متصل (منهم ذات حر) أى فرج وهو المؤنث الحقيقى كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلع والعينان نظرا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات وقد أفهم ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين

أسقى تقديره سقى ماذ كر كل الخ على الاسناد المجازى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال اسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له مما لا يناسب (قوله واما وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله اوملابسه) اى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للامرين على الالف والنشر المرتب (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) اى وجوبا او جوازا على التفصيل الآتى وكالماضى الوصف نحو أقائمة هند وقوله لانثى اى مسند الانثى والمراد بالانثى المؤنث حقيقة او مجازا او تاويلا كالكتاب مراد به الصحيفة او حكما كالمضاف الى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أى من أول الامر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التى فى الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة وايضا فى عدم الاكتفاء بتاء الاسم اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل فى ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان احسن الا ان يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء الخ) فان قلت يلزم لحاق التاء لما هو كجزء الكلمة فهلا الحقت بالفاعل لانه الآخر قلت لما كان بعض افراد الفاعل تأنيثه لفظى كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ولم يكتف فى هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء فى ذلك) أى فى تلو تاء التأنيث الماضى (قوله التأنيث الحقيقى) معنى حقيقية التأنيث حقيقية اطلاق المؤنث على الشئ ومعنى مجازيته مجازية اطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أى فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فان تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امرأة هند لان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كما فى الدمامينى وغيره لكن لا تلزم التاء فى فعله بل يجوز لما ستعرفه فى قول المصنف والحذف فى نعم الفتاة الخ وانما لزمت مع المضمر لخفاء حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف عليه مذكر نحو هند قامت هى وزيد كما يلزم فى نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير فى عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لانه فى صورة الفضلة وهى لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثانى لدلالة الاول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على احراح حذفت لام اعتباطا وجعل كبدودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله أى فرج) المراد به كما فى يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبرا فقط كما فى الطير وبه يجاب عن ايراد أن الحر خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا ثم قال فى النكت يرد عليه اسم الجنس الذى واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فان التاء تلحق المسند اليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى اه (قوله وهو المؤنث الحقيقى) أى تأنيثا معنويا فقط كزينب او معنويا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من

التاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما ان المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كملة يؤنث وان أريد به مذكر قاله أبو حيان والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى فى الواقع (قوله فلا تلزم فى المضمر المنفصل) أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع اظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا فى اظاهر المجازى التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محترز قوله منهم ذات حر (قوله ولا فى الجمع غير ماذكر) نحو قام الهندوذكر هذا فى حيز التفريع يدل على أن قوله فلا تلزم فى المضمر الخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح فى التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم فى غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الاول الخ) قيل لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعلم من قول المصنف والحذف مع فصل بالافضلا وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء الفعل من قول المصنف والحذف الخ نحو انما قام أنت وانما قام هى (قوله فى اللزوم) أى باحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الامور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتى وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لان تاءهما للخطاب لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أى بغير الابدليل ما يأتى وفى التعبير بقد والاباحة اشعار بأن الاثبات أجود (قوله كما فى نحو) أى كالفصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وانما اتى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا (قوله والاجود الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقى التأنيث وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازى التأنيث أو الاجود الحذف نقل الدماميني عنهم الثانى قال ظهار القضر الحقيقى على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية أحد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغى أن اثبات العلامة أحسن ونازعه سم بأن كثرة الاثبات فى القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام اياها (قوله مع فصل بالافضلا) وقيل واجب ومثل الا سوى وغير وان كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه ويدل على انهما مثل الا قوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله اذ معناه ماز كا أحد) أى فالمسند اليه بالنظر الى المعنى الذى هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أى الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الحقيقة قد ذهبت والجمع فى هذا البيت وفى آية فاصحو الا ترى الا مساكنهم وان كان للتكسير الا ان جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان فى الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقى التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لانه لم يسمع (قوله بلا فصل) أى لا بالا ولا بغيرها (قوله ذى التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى اطلاق

ولا تلزم فى المضمر المنفصل نحو هند ما قام الا هى وما قام الا أنت ولا فى الظاهر المجازى التأنيث نحو طلع الشمس ولا فى الجمع غير ماذكر على ما سيأتى بيانه * (تنبيهان) * الاول يضعف اثبات التاء مع المضمر المنفصل * الثانى تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقى التأنيث (ترك التاء) كما (فى نحو أتى القاضى بنت الواقف) وقوله

* لقد ولد الاخيطل أم سوء *

وقوله

ان امرأ غره منكن واحدة * بعدى وبعدك فى الدنيا المغرور

والاجود الاثبات (والحذف مع فصل بالافضلا) على الاثبات (كما زكا الا فتاة ابن العلا) اذ معناه ما زكا أحد الا فتاة ابن العلا ويجوز ما زكت نظرا الى اللفظ وخصه الجمهور بالشعر كقوله

ما برئت من ريبة وذم * فى حربنا الا بنات العم

وقوله

فما بيتت الا ضلوع الجراشع

قال الناظم والصحيح جوازه فى النثر ايضا وقد قرئ فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم ان كانت الا صيحة واحدة (والحذف قد يأتى) مع الظاهر الحقيقى التأنيث (بلا فصل) شذوذا كما سيبويه قال فلانة (ومع ضمير ذى) التأنيث (المجاز) الحذف (فى شعر وقع) ايضا كقوله

لفظ المؤنث فلمعنى ومع ضمير الفاعل ذى الاطلاق المجازى الذى يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى أن الاطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر فى محله من ان المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير المؤنث ذى المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فاما تريني) ان شرطية ادغمت فى ما الزائدة وجملة تريني ولى لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة أو ذى بها أى أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف قبل الروى بحرف متحرك كما فى عالم لوجوب توافق القوافى فى التأسيس كذا قال العينى وتبعه غيره وهو انما يتم لو كان الروى هاء الضمير وهم يأبون كونه رويا كما قرر فى محله فينبغى أن يقال لاجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروى وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافى فى الردف أيضا (قوله فلا مزنة) هى السحابة البيضاء ودقت ودقها أى امطرت كامطارها وابقل ابقالها أى أنبتت البقل كانباتها وقيل التذكير فى أبقل على اعتبار المكان والتأنيث فى ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من اعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه وممن نص على ان البيت من هذا القبيل البهاء السبكى فى عروس الافراح لقول التصريح فى أبقل باعتبار المكان بأبى الهاء فى ابقالها غير مسلم ونص الدمامينى فى حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى التأنيث باعتبار التأويل وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به الى أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبقر فان حكمهما كذلك قاله سم قال ابن جنى اذا أنثت الجمع أعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته أعدت الضمير مذكرا فتقول ذهبت الرجال الى اخوتها وذهب الرجال الى اخوتهم كذا فى بس والظاهر أن هذا على سبيل الاولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر فى القولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبى ما حاصله ان جمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان وكذلك ما جاء من هذا النحو بالالف والتاء محولات حكم التاء معه التخيير اه وفى كلام الشارح فى التنبيه الآتى ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أى من جمع مؤنث حقيقى التأنيث كفرج نحو طلحات وتمرات فيجوز الوجهان فى نحوهما كما قاله المصنف فى تسهيله فى الاول والشاطبى فى الثانى (قوله حقيقى) لا حاجة اليه اذ الفرج لا ينقسم الى حقيقى ومجازى (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالالف والتاء المذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعى على ما للدمامينى والذى للسيوطى استواء الامرين فى الاربعة وتقدم رجحان الاثبات فى المجازى وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع احدى اللتين أى فى اصل الجواز فلا يرد اختلافهما فى الرجحان (قوله وقام الهنود) انما يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لان المجازى الطارئ أزال الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال قاله الدمامينى (قوله تأوله بالجماعة) أى وهى مؤنث مجازى قال فى شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث فى نحو النساء والهنود حقيقى لان الحقيقى الذى للفرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الآحاد اه وفيه

فاما تريني ولى لمة
فان الحوادث اودى بها

وقوله

فلا مزنة ودقت ودقها
ولا ارض ابقل ابقالها

(والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر) والسالم من مؤنث كامر (كالتاء مع) المؤنث المجازى وهو ما ليس له فرج حقيقى مثل (احدى اللتين) اعنى لبنة فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال وقام الهنود وقامت الهنود وقام الطلحات وقامت الطلحات فاثبات التاء تأوله بالجماعة وحذفها تأوله بالجمع

وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ومنه وقال نسوة في المدينة * (تنبيه) * حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان الا أن سلامة

عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل مسند في الحقيقة الى آحاد الجمع الا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي اه أي اسم جمع الذي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كبقر ونحل كما مر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أي لتأتي التاء بالين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ) أي لان الواحد كالمذكور حينئذ وعند الاسناد الى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل انه الزمخشري ان قومي تجمعوا * وبقتلي تحدثوا لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث أي وجوبا أو جوازا (قوله شجوهن) أي أشجوهن أي حزنهن وتصدعوا تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أي لانه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بان قضيته جواز التذكير في نحو جاءت الجبليات ودفع بظهور ان التغيير المشترط في التكسير هو الاعتباطي كما في بنات لا التصريفي فانه لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبان التذكير في جاءك الخ) اعترض على الاجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الاول فلما تقدم من ان الراجح في المنفصل بغير الا الاثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم اجماع السبعة على مرجوح وأما الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصري وأما الثالث فلان أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الاول بأنه مشترك الالزام اذ الظاهر أن الكوفيين أيضا يجوزون الاثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند (قوله لان قصد الخ) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خير امن الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لان المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم لافراد الجنس انما جاء من النافي بخلاف ما قامت من امرأة فالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي ونقل ابن هشام أن الاكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا في يس (قوله والاصل) أي الغالب والراجح وهذا شروع في الحكم السابع (قوله والاصل في المفعول أن ينفصلا) تصريح بما علم من الجملة الاولى وقال سم هذا لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش اه ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الاصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الاصل في كل منهما الاتصال ان الاصل اتصال أحدهما أيا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح في ذلك امتناع مجيء المفعول معه بخلاف الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله وقد يجيء بخلاف الاصل لا يفيد أن المجيء بخلاف الاصل في كلها (قوله وقد يجيء الخ) افاد بقدمين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا كما في أكرمت فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أي تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الاصل قد يكون

نظم الواحد في جمعي التصحيح
أوجبت التذكير في نحو قام الزيدون والتأنيث في
نحو قامت الهندات وخالف
الكوفيون فجوزوا فيهما
الوجهين ووافقهم في الثاني
ابو علي الفارسي واحتجوا
بقوله آمنت به بنو اسرائيل
اذ جاءك المؤمنات وقوله
فبكى بناتي شجوهن وزوجتي *
والظاعنون الى ثم تصدعوا
وأجيب بأن البنين والبنات
لم يسلم فيهما نظم الواحد
وبأن التذكير في جاءك
للفصل أو لان الاصل النساء
المؤمنات أو لان أل مقدرة
بالذي وهو اسم جمع (والحذف
في نعم الفتاة) ويقس (الفتاة
استحسنوا) اي رأوه حسنا
(لان قصد الجنس فيه بين)
فالمسند اليه الجنس وأل
في الفتاة جنسية خلافا لمن
زعم أنها عهدية ومع كون
الحذف حسنا الاثبات
أحسن منه (والاصل في
الفاعل ان يتصلا) بالفعل
لانه كجزء منه ألا ترى ان
علامة الرفع تتأخر عنه في
الافعال الخمسة (والاصل
في المفعول ان ينفصلا)
عنه بالفاعل لانه فضلة
(وقد يجيء بخلاف الاصل)
فيتقدم المفعول على
الفاعل اما جوازا واما
وجوبا وقد يمتنع ذلك كما يأتي

واجبا نحو أكرمتك وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرا وقد يكون ممتنعا نحو ضربني زيد ومخالفة الاصل في الاول ممتنعة وفي الثاني جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقد يجيء) قصره على الغسة من يقول جايجي وشايشي بالقصر (قوله وواجب) في مسئلتين أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت أيا ما تدعوا وغلام من اكرمت وغلام أي رجل تضرب أضرب وان يتبع عامله بعد النفي وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو وربك فكبر فأما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالحصر فيه نحو ما ضرب زيد عمرا والتباسه نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه كعوده ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربني زيد ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول ان المشددة ومعموليها الا أن يسبقها ما نحو ما ان قاض فعرفت وكونه ان المخففة ومعموليها وكونه معمول فعل تعجبي او واقع صلة حرف مصدري ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب ومنهم من اطلق في المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا تقدم على الجازم ايضا فيمتنع لم زيدا اضرب ويجوز زيدا لم اضرب وكذا المنصوب بلن اما المنصوب بأن او كي فمن الواقع صلة حرف مصدري ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا واما المنصوب باذن فارجح منع تقدم معموله عليه وحده واما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال ابو حيان لا احفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائي او مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بان بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمرا ليرضى زيدا ويجوز ان زيدا عمرا ليرضى اولام قسم او قد او سوف او قلما او ربما او نون توكيد هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني (قوله ان لبس حذر) اي ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بان كان تقديريا او محليا وتحت كل منهما اقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أي لفظية كالمثال الاول أو معنوية كالمثال الثاني (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أي تعاونوا كما في كتب اللغة (قوله محتجا بأن العرب الخ) لو قال محتجا بأن العرب يجيز الاجمال وتقصده كتصغير عمرو عمرو وعلى عمير ونحو ضرب احدهما الآخر لكان احسن واخصر (قوله وبأن الاجمال الخ) مبني على أن لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وان الاول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وان الاول مضر دون الثاني وتصغير عمرو عمرو وعلى عمير وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبأن تأخير البيان الخ) هذا في المجمل لا في الملتبس (قوله يجوز في نحو فما زالت الخ) أي فلم يألوا التباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير ان ما استدل به ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالتباس والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شيء فيه فقال تم قال بس وهذا الجواب لا يجدي الناظم نفعا لما سيأتي له في باب التعدي واللزوم من ان الحذف مع أن وان يطرد مع أمن اللبس واحترز بان اللبس من نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شيء التباسا اه وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف في بعض الابواب شموله له عنده في بقية الابواب لكن

وبمنعه ما اوجب تأخره او توسطه على ما سيأتي بيانه (واخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (ان ابس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى واكرم اخي اخي فان آمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى واضمنت سعدى الحمى * (تنبيه) * ما ذكره الناظم هو مذهب اليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو عمرو وعلى عمير وبأن الاجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب احدهما الآخر وبان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبأنه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم ان تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول واخر الفاعل والحالة هذه اقتضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به

فان الامر فيه لا يؤدى الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو اضمر الفاعل) أى واخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوبا ان وقع الفاعل ضميرا غير (منحصر) نحو اكرمتك واهنت ٤٦ زيدا (وما الا أو بانما الحصر) من فاعل او مفعول ظاهرا كان أو مضمرا أ (خر) عن

ينظر ما الفارق ثم قال سم واما بالنسبة للوجه الاخير فهو انه لا يلزم من ايراد الزجاج الوجهين فى الآية جواز مثل ذلك فى نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اه وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر فى المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بأن الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر ان المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدا فى غير النسخ اذا خيف الالتباس أى فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدى الى مثل ذلك) أى لان اللازم عليه اما الاجمال وهو لا يضر أو الالتباس الغير الضار (قوله أى وأخر المفعول الخ) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثانى وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب اضافى بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أى متصلا اذ لو اخر لزم ان لا يكون متصلا والفرض انه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل اى منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) اى فيه وقوله عن غير المحصور أى فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف الا أنه اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل فقولك ما ضرب عمرا الا زيد قصر مضروبية عمرو على زيد أى انه لم يحصلها العمرو الا زيد وقولك ما ضرب زيد الا عمرا قصر ضاربية زيد على عمرو أى انه لم يتعد أثرها الا الى عمرو (قوله وما ضربت الا عمرا) كان الاولى بل الصواب ان يقول وما ضرب زيد الا ايالى لان العموم السابق فى قوله ظاهرا كان أو مضمرا فى المحصور فيه وكذا يقال فى انما ضربت عمرا وفى نسخ اسقاط قوله وما ضربت الا عمرا (قوله وقد يسبق الخ) قد يقال لم أجز هنا تقديم المحصور فيه مع الا ومنع فى باب المبتدا والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الا علبك المعول وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى فى العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشية الخ) منصوب على الظرفية والاتى كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى الكلام الشر والعداوة ووشامها فاعل هيجت (قوله جبأ) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجبان (قوله ولما ابى الاجماما) أى اسراعا وجواب لما فى بيت بعده (قوله الذى أجاز) أى قبل المصنف وعبارته توهم انه تقدمت اشارة الى أن هنالك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذى ويكون التنبيه بمعناه اللغوى (قوله مطلقا) أى فاعلا كان أو مفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهى هو الاصح اه وعليه فما تقدم من الابيات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ماهيجت درى وقبل

كلامها

الذى أجاز تقديم المحصور بالا مطلقا

هو الكسائى محتجا بما سبق وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولى والشلوبين حملا لا على انما وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الانبارى الى منع تقديم الفاعل المحصور واجازوا تقديم المفعول المحصور

لانه فى نية التأخير (وشاع) فى لسان العرب تقديم المفعول المتبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف ربه عمر) وقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر — لان الضمير فيه وان عاد ٤٧ على متأخر فى اللفظ الا انه متقدم

كلامهما زاد وقوله الى منع تقديم المحصور اى بالا مطلقا اى فاعلا كان او مفعولا ووجه الدماميني هذا المذهب بأنه اذا قدم المحصور فيه بالا كأن قيل ما ضرب الا زيدا عمرا فان اريد أن زيدا وعمرا مستثنيان معا والتقدير ما ضرب احدا احدا الا زيدا عمرا افاد ان الضرب انما وقع من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تأخير المحصور فيه لان مفاده ان ضرب عمرو محصور فى زيد وهذا لا ينافى ان الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذور آخر وهو استثناء شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما تعرفه فى باب الاستثناء وان اريد أن عمرا مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل الا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ما قبل الا فيه فى قولهم لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد أو تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل اه ولا كسائى اختيار الشق الثانى وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل الا فيه قتدبر (قوله فى نية التأخير) أى فتقديمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى باو بمعنى الواو وباذ وقوله قدرا أى مقدرة (قوله وشذ) أى على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما استعمله (قوله والصحيح جوازه) أى نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة وعن بمعنى بعد وقوله كما يجزى أى يجزى وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فضربت به العرب المثل فى سوء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمى بالحجارة وقيل هو دعاء عليه بالاثنة لان الكلاب انما تنعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق به هذا الهجو (قوله وجها من القياس) يعنى أنه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى قريبا وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده فى التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالاصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول فى الشعور لان فى الفعل المتعدى اشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن فى كلام الشارح على الحال الاول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف واما على الوجهين الاخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى (قوله وممن أجاز ذلك الخ) اختاره هذا المذهب أيضا الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض الخ) قالوا فى قوله جزى الخ الضمير عائد الى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى (قوله فى الشعر) أى للضرورة (قوله امتنعت المسئلة اجماعا) أجمع هنا واختلف فى نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا فى مرجع الضمير وملابسه واتحاده فى زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أى لما مر من اختلاف العامل (قوله

فى الرتبة (وشذ) فى كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نحو زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الناظم والنحويون الا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وانشد على ذلك أبياتا منها قوله

ولو ان مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما

وقوله

وما نفعت اعماله المرء راجيا * جزاء عليها من سوى من له الامر

وقوله

يجزى بنوها ابا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله

كساحله ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى فى ذرا المجد

وقوله

جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وذكر لجوازه وجها من القياس وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الاخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون بعض هذه الابيات بما هو خلاف ظاهرها وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر وهو الحق والانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر * (تنبيهات) * الاول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسئلة اجماعا كما امتنع صاحبها فى الدار وقيل فيه خلاف

واختلف في نحو ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الصحيح لانه لما عاد الضمير على ما اتصل بمرتبته التقديم كان كعوده على مارتبته التقديم * الثاني كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ و يسمى متقدما حكما كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو ادب ولدك فانه في الصغر ينفعه في الكبر اى التأديب ومنه اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل * الثالث يعود ٤٨ الضمير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع احدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو بناء على أن المخصوص مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدا محذوف الثاني ان يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله

جفوني ولم اجف الاخلاء انني * لغير جميل من خليلي مهمل

على ما سيأتي في بابه الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو هي الاحياتنا الدنيا الرابع ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا الخامس ان يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا او كونه مفردا كقوله

ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائبا فاجابوا

ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه امرأة لاربها ويقال نعمت امرأة هند السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور واجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز * (تنائب باجماع انتهى) * (خاتمة) * قد يشتبه الفاعل بالمفعول واكثر ما يكون ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضمير المنصوب وتبدل من الناقص اسما يعتاد في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيدا ما كرمه عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز اعجبت المسافر وتقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول أمكنت السفر والله اعلم

في نحو ضرب أباها غلام هند) أي من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفاعل المتأخر (قوله بناء على ان المخصوص الخ) أما على أنه مبتدا خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتي في بابه) أي من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه (قوله ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبر) كان الاولى ان يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد بخبر ضمير الشأن المثلا يتكرر مع ما بعده والاصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو ممنوع الا أن يجاب بأن الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدا وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها او يؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه و يذكر باعتبار الشأن و يؤنث باعتبار القصة وانما يؤنث اذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ اولى نحو انها هند حسنة انها اقر جاريتك فانها لا تعمى الابصار ولا يفسر بجملة فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ و بقية الكلام عليه سلفت في باب كان واخواتها (قوله وكونه مفردا الخ) اجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع مغني (قوله دائما) اى دائما (قوله ولكنه يلزم ايضا التذكير) اى فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله قد يشتبه الفاعل) اى في الواقع بالمفعول اى في الواقع (قوله واكثر ما يكون ذلك) اى الاشتباه (قوله اسما ناقصا) اراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه الا بصلته وما اشبهه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كالموصوفة و بالتام ما عداه وقيل اراد بالناقص الخفي الاعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) اى الفاعل الصواب والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعا) اى في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صوابا أو خطأ (قوله اسما يعتاد) أي الناقص وقوله في العقل اما أن تكون في بمعنى من بيانا للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الاولى أي مما ثلاثة في العقل وعدمه وانما ذكره دفعا لتوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه اى ونصبه (قوله على انواع من يعقل) اراد بالانواع ما يشمل الافراد (قوله وتقول امكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل والمفعول اسمان تامان

(النائب عن الفاعل)

هذه العبارة اولى واخصر من قول كثير المفعول الذى لم يسم فاعله اصدقه على دينارا من اعطى زيدا دينارا وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وان اجيب بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر فى جميع ما ذكره من الاغراض (قوله كالعلم به) نحو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بأن الجهل انما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سأل سائل وسام سائم وقد يقال لا يشترط فى الغرض من الشئ أن لا يحصل من غيره فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوى تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما فى التوضيح من جعله مقابلا للغرض اللفظى والمعنوى اه وعندى أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل وقوله والابهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق اليوم على مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل نحو طعن عمرو وقتل الحسين ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اه وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لان ما ذكر من تعلقات علم المعانى (قوله وسيأتى أنه ينوب الخ) اشارة الى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيما له من الاحكام) لا يعترض بأن من جملتها انه اذا تقدم أعرب مبتدأ والنائب اذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له والنائب اذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لان كلامه هنا فى النائب المفعول به لاطلاق النائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف فى الاولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (قوله نعم النيابة الخ) استدرك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير اصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير أو اسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل المبنى للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولانه قد يلبس بالمصدر الرافع للفاعل وقيل بالجواز مطلقا والاصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا اضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف اليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين اضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل

(النائب عن الفاعل)
(ينوب مفعول به عن فاعل) حذف لغرض اما لفظى كالايجاز وتصحيح النظم أو معنوى كالعلم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه وسياتى انه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الاصل فى النيابة عنه (فيما له) من الاحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كنيل خير نائل) فغير نائب عن الفاعل المحذوف اذ الاصل نال زيد خير نائل نعم النيابة مشروطة بان يغير الفعل

نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الاصلية) هذا كالصريح فى ان المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضمن) أى ولو تقديرا كنيل وقوله مطلقا أى ماضيا أو مضارعا (قوله اكسر) أى ولو تقديرا كرد وطاب كسره ظاهرا ان لم يكن مكسورا فى الاصل فان كان مكسورا فى الاصل فاما أن يقال يقدر أن الكسر الاصلى ذهب وأتى بكسر بدله أو يقال المراد اكسر اذا لم يكن مكسورا فى الاصل وكذلك يقال فى قوله واجعله من مضارع منفتحا والكسر هو الكثير فى لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه فى المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول فى رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل فى الماضى المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح (قوله منفتحا) أى ولو تقديرا كيقال (قوله كينتمى) من الانتصاب وهو الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثانى) أتى به ليفيد ان هذا فى الماضى لان تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيا فى المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالى لتاء المطاوعة فى المضارع باق على ما كان عليه فى المبنى للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع ان التى للمطاوعة هى البنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا فى الشاطبى والمطاوعة حصول الاثر من الاول للثانى نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة فخرج التاء من قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه أى دفنه فلا يضم ثانى الفعل معها اذا بنى للمجهول كما فى التصريح وانما كانت غير معتادة لان الاصل فى التوصل الى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشئ وتغرفل عن الامر) فيه مع قوله تا المطاوعة وشبهها الف ونشر مرتب وفى التمثيل بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول به الا المتعدى (قوله وثالث الفعل) أى الماضى الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضى الثلاثى والرباعى (قوله كالاول) أى كالحرف الاول (قوله فتتبع) بالنصب فى جواب الامر (قوله أو أشمم) بنقل حركة الهمزة الى الواو (قوله اعل عينا) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذى لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فانه اذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل أو ياثيا أى كغيض وأصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ميزان واصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والاشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الاشارة بالشفتين الى الرفع او الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الاتباع بالكسرة نحو الضمة فقيل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط وأصدق وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء فالبنية العلوى فالبنية على وجه الافراز لا المشموع وفى الاشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الالف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشمام فى نحو قيل

عن صيغته الاصلية الى صيغة تؤذن بالنيابة (فأول الفعل) الذى تبنيه للمفعول (اضمن) مطلقا (و) الحرف (المتصل بالآخر) منه (اكسر فى ماض كوصل) وحرج (واجعله) أى المتصل بالآخر (من مضارع منفتحا كينتمى المقول فيه) عند البناء للمفعول (ينتمى و) الحرف (الثانى التالى تا المطاوعه) وشبهها من كل تا مزيدة (كالاول اجعله بلا منازعه) تقول تدحرج الشئ وتغرفل عن الامر باتباع الثانى للاول فى الضم (وثالث) الفعل (الذى) يبدأ (بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستملى) الشراب واستخرج المال فتتبع الثالث أيضا للاول فى الضم (واكسر أو اشمم فا) فعل (ثلاثى أعل عينا) واويا كان أو ياثيا فقد قرئ وقيل يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء بهما والاشمام هو الاتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روما

(وضم جا) فى بعض اللغات (كبوع) وحول (فاحتل) كقوله ليت وهل ينفع شيأ ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت
وكقوله حوكت على نيرين اذ تحالك * تحتبط الشوك ولا تشالك *(تنبيه) *أشار بقوله فاحتل الى ضعف هذه اللغة
بالنسبة للغتين الاولين وتعزى لبنى فقعس وبنى دبير (وان بشكل) من هذه الاشكال ٥١ (خيف لبس يجتنب) ذلك الشكل
ويعدل الى شكل آخر لا لبس فيه فاذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب فان كان بائعا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل الى الضم أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعت العبد فانه بالكسر ليس الا وان كان واويا كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل الى الكسر أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سمت العبد فانه بالضم ليس الا *(تنبيه) *ما ذكر من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ولم يلتفت للالباس لحصوله فى نحو مختار وقضار نعم الاجتناب أولى وأرجح (ومالباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والاشمام (قدير لنحو حب) وردّ من كل فعل ثلاثى مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرأ علقمة ردّت البنا ولوردوا (ومالفاباع) ونحوه من جواز الاوجه الثلاثة ثابت (لما العين تلى فى) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو (اختار وانقاد وشبيه ينجلى) نقول اختور وانقود واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والاشمام وتحرك الهمزة بحركتهما

وغمض على قراءة الكسائى (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله ليت الخ) ليت الثانية مرادبها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للاولى التى لها الاسم والخبر وشيأ مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للعينى (قوله حوكت على نيرين) أى نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث وقوله اذ تحالك أى اذ حيكت (قوله وبنى دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره ان الاشمام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن أن يقول من شكلى الضم والكسر (قوله خيف لبس) أى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (قوله يجتنب) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الاناث كما فى شرح الجامع (قوله فان كان بائعا) ينبغى أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل فانه بالكسر ليس الا ثم رأيت فى سم ما يؤيده (قوله نحو بعت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمت العبد (قوله فانه) أى فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أى مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مرّ (قوله على ما هو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازا أو استحسانا (قوله لحصوله فى نحو مختار وقضار) أى فى الاسم والفعل اذ الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثانى يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة وردّ بانهم مامن باب الاجمال لا من باب اللبس الذى كلامنا فيه (قوله ومالباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل لمسئلة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس فى المضاعف كالضم فى ردّ لالباسه بالامر فيعدل الى الكسر أو الاشمام وانما لم يعدل الى أحدهما فى قوله تعالى ولوردّوا لعادوا لان وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى ما فى كون المترتب على الضم فى ردّ التباسا لانه اجمال فافهم بقى ان ظاهر كلامه يوهم أن الذى يكسر هنا لئلا يكسر هنا وكذلك الاشمام والضم وليس كذلك الا فى الاشمام فمن يكسر هنا لئلا يضم هنا ومن يضم هنا لئلا يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات فالاشمام فالكسر وكان الامر فى باع بالعكس أفاده الشاطبى (قوله لما العين تلى) أى الحرف الذى تليه العين (قوله على وزن افتعل أو انفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فان اللغات الثلاث تجرى فى ذلك أيضا كما قاله الشاطبى وان أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل (قوله وتحرك الهمزة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو اشمام وان أوهم كلام المصنف لزوم

الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي (قوله وقابل من ظرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلي كما علمه الدماميني وغيره ونازع فيه السيد الصفوي وكذا الرودانى فانه حقق أن الاسناد فى الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أو من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتي بسبحان (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من ان نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب اجراء كلامه هنا عليه لكن فى الرودانى مانصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بأنه لم يذهب أحد الى ان الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا فى الهمع عن أبي حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خص بشئ من أنواع الاختصاص كالاضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أي بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ فى محل رفع فليست الدال مضمومة كما توهم اذ الاخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف فى نيابته عن الفاعل وعدمها فالاخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أي بالبناء للمجهول على اضمار السير أي اضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أي بالمنع من سير سير لان الضمير اكثر ابهاما من الظاهر أما على اضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بل سير لمن قال ما سير سير شديد كما فى الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازه) يعني ابن درستويه ومن معه كما يأتي (قوله ويعتلل) أي يعتذر ويتجنى لمجيء الاعتلال بالمعنيين وقوله وان يكشف غرامك أي حرارة غرامك بالوصال تدرب من باب فرح أي تعتاد أي يصير لك ذلك عادة والمراد أنها لا تقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصله دائما فيعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العيني ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة وضبطه الدماميني والشمني بالذال المعجمة أي يحتد لسانك (قوله أي الاعتلال المعهود) أي بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم افادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمني أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم وقوله أو اعتلال عليك أي فالضمير الذي هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم فالموصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قيل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله كما هو) أي الحذف جوازا لدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا بدليل وأما من خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) أي بكون الضمير

(وقابل) للنيابة (من ظرف أو من مصدر أو) مجرور (حرف جر بنيابة حري) اى حقيق وما لا فلا فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص نحو صيم رمضان وجلس أمام الامير فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة بخلاف اللازم منهما نحو عند واذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع وأجاز الاخفش جلس عندك وبخلاف المبهم نحو صيم زمان وجلس مكان وسير سير لعدم الفائدة فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه فأما قوله

وقالت متى يضع عليك ويعتلل
يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

فمعناه ويعتلل هو أي الاعتلال المعهود أو اعتلال عليك فحذف عليك لدلالة عليك الاول عليه كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه وحمل منهم وقوله

عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم الا أن الصفة هنا مذكورة ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج الى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وان تأخرت الصفة أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفته أو جعل تقدم مفهم جنسه وهو الفعل كتقدمه وانما احتيج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح كون الظرف نائبا لان بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الاخفش بجواز نيابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذى حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العينى اللام للاستغاثة ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كمذ ومنذ الخ) مثال للمنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولا دل على تعليل) لانه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفى المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندهم لانه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغى جعله سببا لمنع نحو يقام لاجلال زيد ويهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله اذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فان لم تجئ له بأن كانت لغيره لم يمتنع انابة مجرورها (قوله يغضى حياء) الضمير يرجع الى الزين العابدين على ابن الحسين رضى الله تعالى عنهما والاغضاء ادناء الجفون بعضها من بعض واستقرب الرودانى جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضى لان الاغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على ما مر أى على الوجه الذى مر فى ويعتمل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثانى) أى فى مثاله لان مناقشته انما هى فى المثال اما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتى فى قول الناظم

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تقد

وغيرهما وتمييز المفرد كقفيز برا ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام مقدمه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحول عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم أنه لا خلاف

فيالك من ذى حاجة حيل دونها

وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ولا دل على تعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت للتعليل فأما قوله

يغضى حياء ويغضى من مهابته

فلا يكلم الا حين يبتسم

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر لا قوله من مهابته * (تنبيهات) * الاول ذكر ابن اياز أن الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما أن الاصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل أيضا وفى هذا الثانى نظر فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام * الثانى ذهب ابن درستويه والسهيلى

في انابة المجرور بحرف جر زائد وأنه في محل رفع كما في ما ضرب من أحد فان جر بغير زائد ففيه اقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب في محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل في محل نصب نحو مررت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي ان النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز اه همع باختصار ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على الاول والثالث لان علة المنع الباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مفقودة هنا وكالمجرور الظرف فاعرفه (قوله الرندي) بضم الراء وسكون النون نسبة الى رندة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) أي الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير بزيد سيرا فهؤلاء هم المرادون في قول الشارح سابقا فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه اه وبهذا يعرف ما في كلام البعض هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد وبالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) أي على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه أنهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا مع كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فانه وجيه (قوله ولنا) أي المقوى لنا معشر الجمهور وقوله سير بزيد سيرا رد لدعواهم من أصلها الان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالاولى على عدم انابة ضميره وقوله وانه انما يراعى الخ رد أول للدليل الاول وقوله على ان ابن جني رد ثان له وقوله يظهر في الفصيح احتراز من نحو قرون الديار وقوله والنائب في الآية رد للدليل الثاني وقوله ضمير الخ أي لا عنه بل المجرور في محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أي المعلوم من السياق أي لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أي من العوامل اللفظية الاصلية رد أول للدليل الثالث وقوله وقد أجازوا أي هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المجرور بأصالة لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أي صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا في عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر وقوله مع امتناع من أحد أي لان من لاتزاد الا بعد النفي لا لوقوع أحد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ كقوله * اذا أحد لم يغنه ثأر طارق * نص عليه ابن مالك كما في التصريح وقوله وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند اليه في صورة الفضلة وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تحمل من أنثى لان جر الفاعل بمن

وتلميذه الرندي الى أن النائب في نحو مر بزيد ضمير المصدر لا المجرور لانه لا يتبع على المحل بالرفع ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند ولنا سير بزيد سيرا وأنه انما يراعى محل يظهر في الفصيح نحو استقام بقائم ولا قاعد الا بالنصب بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ومر بزيد الفاضل بالرفع لانك تقول است قائما ولا تقول في الفصيح مررت زيدا ولا مر زيد على أن ابن جني أجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد مع امتناع من أحد لم يضرب وقالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند * الثالث مذهب البصريين أن النائب انما هو المجرور

لا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية ٥٥ والتسهيل أن النائب المجموع

كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أي خلافا للفراء ومذهبه في غاية الغرابة اذ الحرف لا حظ له في الاعراب أصلا (قوله ان وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه في التسهيل (قوله مطلقا) أي تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أي ورد ضرورة أو شذوذا (قوله المنيب) من الانابة وهي الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كما في البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفروا وغاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال في شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصلي وقوع الضرب أمام الامير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لانه أشرف جزأي مدلول العامل وقوله وقيل المجرور أي لانه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أي لان في انابة المجرور خلافا ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان كذا في الهمع وبحث فيه سم بأن شرط انابة المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أي في تركيب أمن فيه الالتباس قال سم قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لان غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالباس كما قيل بمثله في ضرب موسى عيسى وصديقي صديقك فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة أجيب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية باقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فانه لا طريق الى دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت انابة الثاني توهم فاعليته معنى لكون الاصل انابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوما فضعفت دلالته على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضي أولوية انابة المعرفة لا وجوبها

آخذا *(تنبيه)* فيما ذكر من الاتفاق نظر فقد قيل بالمنع اذا كان نكرة والاول معرفة حكى ذلك عن الكوفيين

(ولا ينوب بعض هذي) المذكورات أعني الظرف والمصدر والمجرور (ان وجد في اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقوله لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى وقوله

وانما يرضى المنيب ربه
ما دام معتادا ذكر قلبه

ووافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب كما في البيتين *(تنبيه)* * اذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقيل المجرور وقال أبو حيان ظرف المكان (وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثاني من باب كسا فيما التباسه امن) نحو كسي زيدا جبة وأعطي عمرا درهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه أعطي زيدا عمرو بل يتعين فيه انابة الاول لان كلا منهما يصلح لان يكون

وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد ينوب الاشارة بقد الى أن ذلك قليل بالنسبة الى انابة الاول أو أنها للتحقيق اه (فى باب ظن و) باب (أرى المنع) من اقامة المفعول الثانى (اشتهر) عن النحاة وان أمن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائم ولا أعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا أرى منعا) من ذلك ٥٦ (اذا القصد ظهر) كما فى المثالين وفاقا لابن طلحة وابن عصفور فى الاول ولقوم فى الثانى فان لم يظهر القصد تعينت انابة الاول اتفاقا فيقال فى ظننت زيدا عمرا وأعلمت بكرا خالدا منطلقا ظن زيد عمرا وأعلم بكر خالدا منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا أعلم بكرا خالد منطلقا لما سلف *(تنبيهات) الاول يشترط لانابة المفعول الثانى مع ما ذكره أن لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انابته اتفاقا * الثانى أفهم كلامه أنه لا خلاف فى جواز انابة المفعول الاول فى الابواب الثلاثة وقد صرح به فى شرح الكافية وأما الثالث فى باب أرى فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخضراوى وابن الناظم الاتفاق على منع انابته والحق أن الخلاف موجود فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو أعلم زيدا فرسك مسرج * الثالث احتج من منع انابة الثانى فى باب ظن مطلقا بالالباس فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان كان الثانى نكرة نحو ظن قائم زيدا لان الغالب كونه مشتقا واحتج من منع انابته مطلقا فى باب اعلم وهم قوم منهم الخضراوى والابدى وابن عصفور بان الاول مفعول صريح والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولى أعطى

(قوله وقيل بالمنع مطلقا) أى سواء كان الاول معرفة أو نكرة طردا للباب (قوله لما سلف) أى لنظير ما سلف لان السالف هو قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذا فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظنونا أنه الآخر فى باب ظن ولأن يكون معلما ومعلما به فى باب أرى (قوله يشترط لانابة المفعول الثانى) أى اطن لانه الذى يتصور وقوعه جملة بخلاف ثانى كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه وكباب ظن فى امتناع انابة الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها لا تكون المقصود لفظها فى حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفى انابة المفعول الثانى اذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الاول المذاهب الثلاثة فى انابة غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال وفى كلام الشاطبى ما يؤيده اه وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب فى الحقيقة كما انه المفعول الثانى فى الحقيقة على الاصح فتدبر (قوله مع ما ذكره) أى من أمن اللبس (قوله أفهم كلامه) قيل وجه الافهام أنه حكى خلافا فى انابة الثانى فى باب ظن وأرى والاتفاق على انابته فى باب كسا وسكت عن الاول فى الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف فى انابته وفيه انه سكت عن الثالث فى باب أرى ايضا مع أنه لا اتفاق على انابته الآن يقال لم يسكت عنه لانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بأنه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أى من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ومثال الثانى ظننت صديقك زيدا (قوله وبعود الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير فى قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثانى صار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفى عند تأخير النائب وتقديم المفعول الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا أولا رتبته التقديم وهذا كاف فى جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثانى معرفة والاول نكرة لعدمه (قوله بأن الاول مفعول صريح) أى ليس أصله مبتدأ ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفى بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والآخران مبتدأ وخبر أى فى الاصل شبها أى فى نصبهما بمفعولى أعطى أى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله فى التصريح ورد سم هذه الحجة بأنم الا تقتضى المنع بل أولوية انابة الاول وهذه الحجة والتى بعدها يفيدان امتناع انابة الثالث أيضا

قال الاسقاطى ولا تجرى هذه الحجة فى باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبئت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله اى الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث وموالى افاعل كراما والموالى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا فى التصريح (قوله انابة خبر كان المقرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم انابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائى كما فى الهمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبرا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو فى ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وما سوى النائب) أى وتابعه معلقا بالرافع أى تعلق به من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع له أى لذلك النائب وقوله النصب له أى لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متعددا وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستحبا وقيل بفعل مقدر تقديره فى اعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجرورا الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان الاولى أن يقول لفظا ان كان مما يظهر اعرابه أو محلا أو تقديرا ان لم يكن كذلك ليدخل المبنى والمقدر وأجاب الرودانى بأن المراد باللفظى أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالمحلى أن يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك فى قول الناظم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابله لفظا بحسب ظاهرة فى ارادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) ى عند الجمهور المانعين انابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أى على النيابة والرابط للخبر بالمبتدا الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدا هو الرابط (قوله فيبرز فى التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا فى رزقهما عشرين والعمرون زيدوا فى رزقهم عشرين وان شئت حذفت المجرور

(اشتغال العامل عن المعمول)

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصبا أو رفعا ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كنعم التعجب لانه

باب كان مفرد الا ينصرف وناب تمييز لدى الكسائى لشاهد عن القياس نائى اه واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل الا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائبا واحدا (وما سوى) ذلك (النائب عما علقا بالرافع) له (النصب له محققا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا أو محلا ان يكنه *(تنبيه)* قال فى الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل روو افلا تقس أى قد حملهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به باعراب الآخر كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله مثل القنا فذهذا جون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر ولا يقاس على ذلك اه *(خاتمة)* اذا قلت زيد فى رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل حال من الضمير فيجب توحيده مع

المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز فى التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور *(اشتغال العامل عن المعمول)*

لا يفسر في هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله ثم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتي وأن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سيأتي ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذي شأنه ان يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه آن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم ان نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور رب والا يجر المضمر لحق وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو في الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغني وأن يكون واحدا أو متعددا على ما فيه من الخلاف الآتي قريبا قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى وايای فارهبون وايای فاعبدون وايای فاتقون ونحوه لان الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا والتقدير وايای ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشي الكشاف أنه ليس منه لكان الفاء بل ايای منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذي هو أعم من الاشتغال وفي كلام الرودانی تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال اضافة مضمر الى اسم لادنى ملابسة أي مضمر يلاقي اسما متقدما في ذات واحدة فيدخل ما اذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحدة نحو وايای فارهبون فان تقديره ان كنتم ترهبون أحدا فايای ارهبوا ارهبون فالفاء الشرطية محذوفة عن الصدر فسقط ما قيل ان ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا اه أي لان الفاء انما تمنع اذا كانت في محلها ومشغول به ويشترط أن يكون ضميرا معمولا للمشغول أو من تمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة

(قوله ان مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لانه نكرة في سياق الاثبات فمه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسما واحدا فلا يجوز أن يقال زيدا درهما أعطيته اياه لانه لم يسمع وأجازه الاخفش اذا جاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال وعن الرضي أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر اعاملين مقدرين أو عوامل كزيدا أخاه غلامه ضربته أي لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحدا أن من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا وبكرا ضربتهم الا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار الى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوّغ ذا الباب الخ وقوله شغل أي ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله اياه بنفسه أو بملابسه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أي ملابس ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو ان زيد قام يكرم لا يكون

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغله عنه بنصب لفظه أو المحل) أي حقيقة باب الاشتغال أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره أو ملابسه

من باب الاشتغال وكلام الشارح فى الخلاصة كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبى حيان ويؤيده ما فى شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ فى الضابط قصور فزيد فى المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وان كان لا يعمل قام فى زيد لو فرضناه فارغا من الضمير لان عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدماميني (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضا مشتغل وليس كذلك الا ان يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) أى لصلح فى حد ذاته لنصبه وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وان منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف ان لم يك مانع حصل ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لانا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعدم الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (قوله والباء فى بنصب الخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه اليه بواسطته كزيد امررت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتى أعم مما هنا لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف الى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الاعم فالاسم (قوله باعادة العامل) أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وان اختار المصنف خلافه (قوله اما وجوبا الخ) أشار بهذا التفصيل الى أن الامر فى كلام الناظم للاباحة المقابلة للمنع الصادقة بالايجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد اذا الفجائية وبعد ما (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف لمحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوما اضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوما فيه شئ لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لان الجمع ينافى العوضية وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للاول أو المفعول الثانى لرأيت الاول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير انى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعد والجمع على هذا فى رأيتهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهرا) ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لانها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر فى اشتغال المنصوب الذى كلامنا الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلا لان المفسر

لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظا أو محلا فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سيأتى بيانه فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من ضمير عنه باعادة العامل والالف واللام فى المحل بدل من الضمير والتقدير أن شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أى نحو زيدا ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق انصبه) اما وجوبا واما جوازا راجحا أو مرجوحا أو مستويا الا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (بفعل أضمرا حقا) أى اضمارا حقا أى واجبا أو هو حال من الضمير فى أضمر أى محتوما وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك الفعل المضمر (لما قد أظهرا) اما لفظا ومعنى كما فى نحو زيدا ضربته اذ تقديره ضربت زيدا ضربته

الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة التفسير بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم في محل نصب اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم الخ لكان منصوبا وفي نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيدا لم أكلمه بنصب الخبر في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال (فمن تحن نؤمنه يبت وهو آمن) بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بانه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكأن الجملة المفسرة عند عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وقال أبو علي الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله (لا تجزعي ان منفسا أهلكته) يجزم ان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية فلم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أي ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضماران وان لم يسغ اضمار لام الامر الا في ضرورة لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقدم مثلها واستغني بجواب ان الاولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو أزيدا ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة انظر المغني وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدرة بل هو الاولى لان المقدرة هي المقصودة بالذات والغاية انما أتي بها الضرورة التفسير (قوله واما معنى) أي واما موافقته له في المعنى قال سم بني أن لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيدا ضربت أخاه فان ضرب أخي زيد ملزوم أي عرفا لاهانة زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملفوظ به وضعا أو لزوما عرفيا على معنى المقدر فالاول كما في زيدا مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور المتعدي بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعلى فانه بمعنى المحاذاة والثاني كما في زيدا ضربت أخاه أي أهنت وزيدا ضربت عدوه أي أكرمت وكما في زيدا مررت بغلامه أي لابست (قوله في الفعل) أي دون الوصف وقوله أن لا يتصل أي بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أي فيتعين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيأتي الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها الا الهمزة يختص بالفعل اذا رأته في حيزها وانما خصوا هل بذكر ذلك لان الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارئ عليها بالتنقل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص كأخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على الثاني و واو العطف وفائه ونم والشرط وان كما في الهمع وانا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا على الشرط وانما كانت أما لان دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التنقل ولانها أعم موردا لانها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ولطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ونحو أقائم زيد أم قاعد وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقية الادوات

واما معنى دون لفظ كما في نحو زيدا مررت به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت به * (تنبيه) * يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت زيدا أنت تضرب به لم يجز للفصل بأنت (والنصب حتم ان تلا) أي تبع الاسم (السابق ما) أي شيء (يختص بالفعل) وذلك كأدوات الشرط (كان وحيثما) وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو ان زيدا القيته فاكرمه

لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه فى نحو أزيد قائم ام عمرو والمسند فى نحو أقائم زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه فكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له فى الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين على التعيين وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين الى زيد لان هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذ الحاصل عنده فى الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين لا بعينه وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الاولين والاخيرين باعتبار تعيين المسند اليه أو المسند فى الاولين وعدم التعيين فى الاخيرين وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل وأن المطلوب تصور المسند اليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغني واستحسنه وذكر فى محل آخر أن هل أنت لطلب التصور ندورا كما فى قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قولهم بقية الادوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة بل والهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق وممن عدأم من أدوات الاستفهام السكاكى فى المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكني استشكل عدهم أم منها أما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فشاركته له فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى أنك اذا أبدلت أم بأو كان ما بعدها مستفهما عنه كما كان مع أم وان كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه فى المغني فى بحث أم ولم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها او احد معنييها اه بعض ايضاح قال الشمني لعلهم انما عدوا ام من أدوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقة عليها والمنقطعة مصاحبة فى الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اه ولم يعد منها الزمخشري فى المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدماميني فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بأن احدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بأن زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثانى فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق فى نحو أزيد قائم أم عمرو قلت فرق بينهما الان السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فاذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو اذ لا يفيد جوابه تصورا لتصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اه بعض ايضاح وستأتيك بقية مباحث الاستفهام فى باب العطف (قوله وحيثما عمرا الخ) التمثيل بهذه الامثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالادوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر بعد فعل فى النثر والنظم وسيجيء أنه لا يليها فى النثر الا الفعل الصريح مالم تكن أداة الشرط اذما مطلقا أو ان والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغي جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدا بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام (قوله والحال انه هذه) أى كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز الخ) استدرك على قول المصنف والنصب حتم الخ أفاد به تقييده بما اذا لم يقدر فعل يرفع الاسم

وحيثما عمرا القيته فأهنه وهالا بكرا اضربته وأين زيدا وجدته ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لان لورفع والحال انه هذه خرجت هذه الادوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالذاعلية لفعل مضمر

ولو قال فيجوز الخ تفريعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سم يمكن أن يستفاد ذلك أي جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بأن يقال المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله مما يختص بالفعل اذ يفهم منه ان وجوب النصب ليس الا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اه (قوله مطاوع) قيد به لان كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعي) أي لا تخافي الفقر ان منفس بضم الميم وكسر الفاء أي مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعي الخ عيني (قوله فان أنت الخ) أي ان لم تنتظ بعالك بموت صاحب لك فانتسب الى أجداد لك أتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتنتظ فاعل تعليلية أفاده السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله وان لم تنتفع بعالك) أي فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال الرودانى أي لا يقع وقوعا حسنا لانه يقع بعدهما في النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أي غير الهمزة بقرينة ما تقدم اذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر الا على الفعل الصريح فكان الاولى ذكرها (قوله وأما الكلام) أي النثر وقوله فلا يليها الا صريح الفعل أي في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة ابلائها الاسم اتفاقا اذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد ويستفى من كلامه أما ان الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أي وأما ثمود فهديناهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن ابي حيان أفاده سم ويس (قوله الا اذا كانت أداة الشرط اذا) أي لانها لا تجزم قال الرودانى مثل اذا في ذلك كل شرط لا يجزم كلو ونحو لولا ذات سوار لطمتني لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أي سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أو ان) لانها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الامهات (قوله والفعل ماض) أي لفظا نحو ان زيدا لقيته فأكرمه أو معنى نحو ان زيد لم تلقه فانتظره والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي فانها لم تجزمه لفظا اما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فيليها غيره ظاهرا قاله المصرح (قوله فتسوية الناظم الخ) أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وان كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك (قوله ما بالابتدا) أي بذي الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أي على الصحيح أو للرد على المقابل أكد بقوله أبدا (قوله وتخريج المسئلة عن هذا الباب الخ) أي لانه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه ومايجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه اطلاق كلام الناظم من عده منه لان العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتما بشر زرته) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم ازالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوزه ابن أبي الربيع بناء على الازالة قال في المغني والصواب ان انتصابه بليت لانه

مطاوع لظاهر كقوله
لا تجزعي ان منفسا أهلكته
في رواية منفس بالرفع وقوله
فان أنت لم ينتفع بعالك
فانتسب
لعالك تهديك القرون الاوائل
التقدير ان هلك منفس
أهلكته وان لم تنتفع بعالك
لم ينتفع بعالك *(تنبيه)*
لا يقع الاشتغال بعد
أدوات الشرط والاستفهام
الا في الشعر واما في الكلام
فلا يليها الا صريح الفعل
الا اذا كانت أداة الشرط
اذا مطلقا أو ان والفعل
ماض فيقع في الكلام
فتسوية الناظم بينهما
وحيثما مردودة (وان تلا)
الاسم (السابق ما بالابتدا
يختص) كاذا الفجائية
وليتما (فالرفع التزمه أبدا)
على الابتداء وتخريج المسئلة
عن هذا الباب الى باب
المبتدا والخبر نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو وليتما
بشر زرته فلو نصبت زيدا
وبشرا لم يجز

لم يسمع ليقم قام زيد مثلا (قوله اذا المفاجأة) من اضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية الا بتكلف (قوله لا يليهما فعل) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لان اختصاص واو الحال بالابتداء ليس فى جميع الاحوال بل فى حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا (قوله فى نحو خرجت الخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم صحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز الخ أى لما يأتى فى الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا يمتنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو انى لزيد ضربته (قوله مالم يرد الخ) أى شيأ لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده (قوله كادوات الشرط الخ) أى وكادوات الاستفتاح نحو ما زيدا لا يضربه عمرو برفع زيد لا غير كما فى التسهيل وشروحه وكذا النافية فى جواب القسم ولهذا قال سيبويه فى قول الشاعر آليت حب العراق الدهر أطعمه * ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقيسا دون اسقاط الخافض لان أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب فى نحو زيدا سأضربه أو سوف أضربه كما فى الهمع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية فى قوله والاستفهام (فائدة) كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولا ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لا آتينا مقدرا بعده لان الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشرى كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤل عنها المحذوفة والاصل سل بنى اسرائيل عن الآيات التى آتيناهم فلخصته من المغنى والدمامينى (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيدا لا ضاربه زيدا ما ضربته زيدا كم ضربته زيدا انى ضربته زيدا الذى ضربته زيدا رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها الا ان لها الصدر ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا يفسر عاملا فيه أى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال فالمحمول دليلا دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف بان دلوى فى يا أيها الماتح دلوى دونكا مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بايضاح وزيادة (قوله لانه بدل من اللفظ به) أى لان ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البدل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب او بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا اشكال فى الاشتغال فى نحو زيدا اضربه أولا تضربه لما فى الرودانى عن شرح المقرب أن لام الامر

لان اذا المفاجأة وليت المفروغة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال فى نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو بنصب زيد و (كذا) التزم رفع الاسم السابق (اذا الفعل) المشتغل عنه (تلا) أى تبع (ما) أى شيأ (لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد) كادوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية وحروف النا سخة والموصول والموصوف تقول زيدان زرته يكرمك وهل رأيته وهلا كلمته وهكذا الى آخرها بالرفع ولا يجوز النصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لانه بدل من اللفظ به (واختير نصب) أى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال الاول أن يقع اسم الاشتغال (قبل فعل ذى طلب) وهو الامر والنهى والدعا نحو زيدا اضربه أوليضربه عمرو أولا تهنه واللهم عبدك ارحمه أولا تؤاخذه وبكرا غفر الله له

ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك في نحو لم وما ولن فما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وانما اختير النصب لان وقوع هذه الاشياء أخبارا للمبتدا قليل بل قيل بمنعه (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه أن أحسن في التعجب دال على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جيء به على صورة الامر ولا دلالة له على الطلب وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما أجاب الشارح بما ذكره لامنع دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشري أنه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لان فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لان الضمير) أي المجرور بالباء في محل رفع أي وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره في محل رفع (قوله وانما اتفق السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما في المبتدا من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم اذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار في العموم كالآية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل اه أي ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه اشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح (قوله في نحو هذا) أي من كل تركيب لم يكن المبتدا فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما على ما تقدم (قوله وقائلة) أي ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أي لما في المبتدا من معنى الشرط وهو التعليق او العموم فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة أن المراد في اسم الشرط ولهذا قال اللقاني لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من أسماء الشرط وهي منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اه ومثل اذا بقية أدوات الشرط التي هي ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد باذا ويحتمل عندي أن المراد في فعل الشرط يعني ان الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه بجواب الشرط لان الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فانه وجيه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور وقاله في التصريح (قوله في العموم) أي ذي العموم

وانما وجب الرفع في نحو زيدا أحسن به لان الضمير في محل رفع وانما اتفق السبعة عليه في نحو الزانية والزاني فاجلد والان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ولذا قال في قوله * وقائلة خولان فانكح فتاتهم * أن التقدير هذه خولان وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالآية والنصب في الخصوص كزيدا أضربه (و) الثاني أن يقع (بعد ما يلازمه الفعل غالب) أي بعد ما الغالب عليه

لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه اشارة الى أن فى عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل فى المعنى وتقديم المفعول الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فما يلاؤه الخ (قوله لانه الفاعل فى المعنى) أى لانه الذى يلى الاشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) أى هذا ان اتصلت بالاسم المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فالمختار الرفع أى لان الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لانه لا يحوج الى تقدير هذا ان لم نجعل الضمير فاعل فعل مقدر بزوا نفصل حين حذف بل جعلته مبتدا والاوجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لان البعدية ظاهرة فى الاتصال (قوله الا فى نحو الخ) أى مما فصل فيه بظرف أو بجار ومجرور (قوله فالرفع) أى واجب بدليل قوله وحكم بشذوذ الخ وانما وجب لان الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لان السؤال عن الاسم انما يوجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفع مبتدا بدليل أن السؤال فى نحو أزيدا ضربت أم عمرا بلا ضمير انما هو عن الاسم مع أنه وجب النصب اجماعا (قوله أثعلبة الخ) ثعلبة ورياح وطهية والخشاب قبائل ومراده مدح الاولين وذم الآخرين وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة الخ والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية ان كان عدات بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدلية ان كان بمعنى ملت أى ملت بدلهم الى طهية والخشابا بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وبا موحدة (قوله النفى بما الخ) قيد بالثلاثة لان لم ولما وان لا يليها الا الاسم الا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلمته) مقتطع من كلام أى لا زيدا رأيته ولا عمرا كلمته لان لا الداخلة على الماضى غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشرى وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرارها الاتيان بدل لا الاولى بما النافية كما فى المثال لانها مثلها فى الدلالة على النفى وفى الصورة اذ كل منهما لفظ ثنائى آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لان مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل وأما ما علل به البعض هنا من ان المذكورات تدخل على الاسماء والافعال على السواء فيرجع الى مرجح عدم الاضمار فغير صحيح لانه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح (قوله بستويان) لان لكل مرجحا يساوى عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أى ولو غير الواو كما فى الشاطبى وقوله بلا فصل أى بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمرا أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضى ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتى على صورة النصب الضعيف فى زيدا ضربته اذ لم يأت بعده شئ لعدم تقدم مرجحه فتأتى الفعلية بعد استقرار الضعف فى الصورة ولا كذلك

أن يليه فعل فما يلاؤه مصدر مضاف الى المفعول الثانى والفعل مفعول أول لانه الفاعل فى المعنى والذى يليه الفعل غالبا أشياء منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه فان فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو أأنت زيدا تضربه الا فى نحو أكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته أم عمرو وحكم بشذوذ النصب فى قوله

أثعلبة الفوارس أم رياحا
عدلت بهم طهية والخشابا

ومنها النفى بما أولا أوان نحو ما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا ضربته وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا نحو قام زيد وعمرا أكرمته وانما رجح النصب

طلبا للمناسبة بين الجملتين لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما واحترز بقوله ٦٦ بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فان الرفع فيه أجود مستأنف مقطوع عما قبله وبقوله فعل مستقر أولا من العطف على جملة ذات وجهين وستأتي

(تنبيهان) * الاول تجوز الناظم في قوله على معمول فعل اذ العطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت * الثاني لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها ههنا أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت القوم حتى زيدا أكرمته وما قام بكر لكن عمرا ضربته فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين فلو قلت أكرمت خالدا حتى زيد أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة اذ لا تقع حتى العاطفة الا بين كل وبعض ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفي وشبهه * ثانيها أن يجاب به استفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت ومثل المنصوب المضاف اليه نحو غلام زيدا ضربته جوابا لمن قال غلام أيهم ضربت * ثالثها أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود ويكون نصبه نصا في المقصود كما في أنا كل شيء خلقناه بقدر اذ النصب نص في عموم خلق الاشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود بخلاف الرفع فانه يحتمل أن يكون صفة لشيء أو خبرا اذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهي لا يدخل

قام زيد وعمرا أكرمته لان تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد ان كان يقول باستواء الصورتين في ترجح النصب واقتصر الرودانى على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا اه وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيته في مغنيه ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلبا للمناسبة الخ) ولم يعارضه أن الاصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل في المغني عن الامام الرازي أن التخالف قبيح فاندفع ما قيل ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه ان اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لان التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (قوله فان الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدا وأما عمرا فأهنه قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا مع أما لكونها في غير محلها أو اذا كانت زائدة قال الدماميني ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين أما با كثر من جزء واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لان الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما أخرج هذا بقوله بلا فصل لانه أصرح في اخراجه (قوله تجوز الناظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيه بالعاطف) اعطاء الشبيه العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتيين عاطفتين لدخولها على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيدا أكرمته) محل كون زيدا منصوبا بفعل مقدر اذا لم يجعل معطوفا على القوم وأكرمته تأكيد أي لا كرمت زيدا الذي تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيدا لا لا كرمت القوم وان أوهمه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتي والرفع في غير الذي مر يرجح اذ لا وجه لتعينه كما بينه انه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف اليه) أي الى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور (قوله اذا النصب نص الخ) اعترضه الرضي بان المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبرا اذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهي لا يدخل

تحت الوجود فلا يدل على كل حال من تقييد الشئ بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شئ مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شئ خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان وأجاب السعد بأن الشئ اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشئ عليه على انه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الاول يفيد أن كل شئ مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثانى فان مفاده أن كل شئ مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه فى الاول أعم منه فى الثانى مفهوما بل وصدقا عند المعتزلة كذا فى شرح الجامع بيعض زيادة وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لايهامه ماذكره الشارح (قوله وفى الرفع ايهام كون الفعل الخ) انما قال ايهام لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفا وبقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا وبقدر حالا من الهاء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة فى أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب) أى لانه يدفعه المقام فلا يتطرق اليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الاكثر والوجه اعتباره مرجحا وأورد الرودانى أن ايهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شئ منصوب بخلقناه مقدرا من باب الاشتغال والاصل خلقنا كل شئ خلقناه مثل وفعلت فعلتك التى فعلت ثم حذف العامل جوازا لدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التى بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضى أنهم فعلوا فى الزبر أى صحف الاعمال كل شئ مع أنهم لم يفعلوا فيها شيأ اذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة فان قلت يستقيم المعنى على النصب اذا جعل الظرف نعتا لكل شئ لان المعنى حينئذ فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما فى آية وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المعطوف) أى غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمته فالمختار رفعه مما يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية الصدر فعلية العجز كما فى التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبو غلامه منطلق فى قولنا زيد أبو غلامه منطلق (قوله بشرط أن يكون فى الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لان جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر والمثيل بما ذكر مبنى على عود الضمير الثانى الى الاسم الاول ولا يضر احتمال عوده الى الثانى لان المثال يكفى فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) فى هذا العطف جوازه ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لانها مع الافادتها السببية تربط احدى الجملتين بالاخرى كالضمير (قوله لان فى كل منهما مشاكلة) ولان سلامة

وفى الرفع ايهام كون الفعل وصفا مخصصا بقدرهن الخبر وليس المقصود لايهامه وجود شئ لا بقدر لكونه غير مخلوق ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب وقال النصب فى الآية مثله فى زيد اضربته قال وهو عربى كثير وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه فى موضع الخبر للمبتدا والجملة خبران وبقدر حال وانما كان النصب فصا فى المقصود لانه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن ثم وجب الرفع فى قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر (وان تلا المعطوف) جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا (فعلا مخبرا به) مع معموله (عن اسم) غير ما التعجبية (فاعطفن مخيرا) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمته فى داره أو نعم أكرمته يرفع عمرو ونصبه فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجيح لان فى كل منهما

الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أى للمعطوف عليه (قوله عنده) لاحاجة اليه ان رجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان رجع الضمير للمبتدا أعنى ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن يكون فى الثانية ضميرا الاسم الاول (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أى على الجملة الصغرى يعنى انه لا يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الانشاء ويجوز النصب على العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أى بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما فى التصريح فلا ينافى عزو المصنف فى تسهيله الى الاخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لاوجوبه لانه مبنى على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب فى النصب حينئذ فاعرفه (قوله يجيزونه) أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمامينى وسم قال الاسقاطى فيكون مستثنى مما يحتاج الى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره ان هذا المذهب الثانى ظاهر كلام سيبويه ما نصه ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان من والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اه ووجه الاستثناء انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل اه كلام الاسقاطى وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوى لا لفظى وان بناء البعض الجواز فى القول الثانى على أن العطف على الكبرى وان فات التناسب فيكون الخلاف لفظيا مصادما للمنقول وعزوه الى التوضيح أن الخلاف لفظى تقول باطل بل قول الموضح عقب مذهب الاخفش والسيرافى وهو المختار يدل على أنه معنوى وظهر ان قوله تفريعا على ما ذكره مما مر ما نصه فلا حاجة الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا الى بيان وجه استثنائه خلافا لمن باطل مبنى على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسى ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم (قوله الواو كالفاء) ردبأن الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم فى باب العطف ان كونها للجمع فى المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أى حيث أطلق فى المعطوف بل اطلاقه يقتضى ان ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبل الابتدائيات (قوله فى هذا) أى فى جواز الامرين على السواء اذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتى لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط (قوله أيضا) أى كما فى الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أى الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فتقول مثلا هذا قائم الاب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الاب وعمرا يكرمه لان مشابهة هذا الوصف فعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) فى تساوى الرفع والنصب فى المثال الثانى بحث لانه اذا نصب عمرو أفاد الكلام ان عمرا مفعول به الاكرام واذا رفع أفاد أنه فاعل الاكرام الا اذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيدا

مشاكلة بخلاف ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته عنده فانه لا أثر للعطف فيه فان لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافى يمنعان النصب والفارسى وجماعة منهم الناظم يجيزونه وقال هشام الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم * (تنبيه) * شبه العاطف فى هذا أيضا كالفعل كالاول وشبه الفعل نحو أما ضربت القوم حتى عمرا اضربته والثانى نحو هذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما

(والرفع فى غير الذى مر) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحا أو مساويا (رجح) على النصب لسلامة الرفع من الاضمار الذى هو خلاف الاصل فرفع زيد بالابتداء فى قولك زيد ضربته أرجح من نصبه باضمار ٦٩ فعل ونصبه عربى جيد خلافا لمن منعه وأنشد ابن الشجرى على جوازه قوله

فارسا ما غادروه ملحما
غير زميل ولا نكس وكل

ومنه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها بنصب جنات ثم اذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فما أبيح) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده اليه وتخرجه عليه (افعل ودع ما لم يبح) لك فيه ذلك (وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقا (أو باضافة) وان تتابعت أو بهما معا (كوصلى يجرى) فى جميع ما تقدم فالاحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر فيجب النصب فى نحو ان زيدا مررت به أو بغلامه أو حبست عليه أو على غلامه أو أكرمت أخاه أو غلام أخيه أكرمك كما يجب فى نحو ان زيدا أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد مر به أو بغلامه أو حبس عليه أو على غلامه أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو كما وجب الرفع فى نحو فاذا زيد يضربه عمرو وقس على ذلك بقية الامثلة * (تنبيه) * النصب فى نحو زيدا ضربته

وعمرو يكرمه هو نعت لعدم الابراز كما فى عبارة الشارح لا يصح معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذى يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف فى مثال الشارح كالفعل الذى خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الابراز مع الرفع أو مثل بنحو هند اضارب زيدا وعمرا أكرمته فى داره لكان أولى (قوله فى غير) متعلق برجح على ما قال الشيخ خالد انه الظاهر (قوله فارسا ما غادروه) أى تركوه وما زائدة ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أى غشيه الحرب فلم يجد فيه مخلصا غير زميل بضم الزاى وتشديد الميم أى غير جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أى ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره الى غيره لعجزه ويحتمل انه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصا كما مر وفارسا نكرة محضة أجيب بأن ما وان كانت زائدة هى قائمة مقام الوصف أى فارسا أى فارس (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم ان ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبى (قوله فيما يرد الخ) حال من ما التى هى مفعول مقدم لافعل وقول البعض حال من ما على رأى سيبويه أو من ضميره فى الخبر على رأى غيره مبنى على زعم ان ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم الى التعسف السقيم وقوله أن ترده اليه نائب فاعل أبيح كما أشار اليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف الملتقى نائب فاعل أبيح وهو لا يجوز فالذى ينبغى جعله بدل اشتمال من الضمير فى أبيح وضمير ترده وتخرجه الى ما أبيح والضمير وعليه الى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذى أبيح لك رده الى ما أوردناه عليك من القواعد وتخريجه عليه حالة كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أى عامل مشغول وقوله من ضميره متعلق بفصل وقوله مطلقا أى غير مقيد بحرف مخصوص وقوله أو باضافة أى بمضاف أو ذى اضافة وقوله أو بهما معا فيه اشارة الى أن أو فى كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعترض الشاطبى كلام المصنف بأن الفصل لا يتقيد بما ذكر اذ يجوز زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله فى جميع ما تقدم) أى من الاحكام الخمسة فلا يرد ان المقدر فى الوصل مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد ان النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه الخ) أتى بهذا اشارة الى انه لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا (قوله بقية الامثلة) الاولى بقية الاحكام الا أن يكون اسم الاشارة راجعا الى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الاحكام أى ويختار النصب فى نحو زيدا مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار فى زيدا اضربه ويستوى الامران فى نحو زيد قام وعمرو مررت به فى داره كما يستويان فى زيد قام وعمرو أكرمته فى داره ويترجح الرفع فى زيد مررت به

كما يترجح في زيد ضربته (قوله أحسن منه في نحو زيدا ضربت أخاه) لان المقدر في الاول من لفظ المذكور ومعناه وفي الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثاني وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيدا مررت بأخيه لانتفهامه بالاولى كما تعرفه (قوله وفي نحو زيدا ضربت أخاه احسن الخ) لان الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيدا مررت به مع زيدا ضربت أخاه والمنقول عن أبي حيان ان النصب في الاول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الاول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسوّ في ذا الباب وصفا) أي في الجملة اذ لا يأتي وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل والى هذا الاشارة بقول الشارح في جواز الخ ويرشد اليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنتما ضاربا هما أو أنتم ضاربوه أو أنتن ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدا أنتم ضرابه أو أنتن ضوارب (قوله ذا عمل) أي فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو زيدا أنت ضاربه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدا الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسرا للمحذوف المرفوع وقائما مقامه اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيدا باضمار فعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدا وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدا آخر اه يعني تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولاجل أولهما جي بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظر الى الموصوف المحذوف أي شخص محبوس أي مقصور وأنت ان نظر الى المبتدا الذي هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى والا لم يكن في محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أي بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام اه وايضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيدا أنت تضربه وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وانما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافي قوله سوّ لان المعنى ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقي شيء آخر وهو أن الوصف لا ينفصل من معموله بأجنبي كما صرحوا به في الكلام على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وحينئذ لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب بأن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي الفصل الممنوع وقوع الاجنبي بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما في الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما في أزيدا أنت ضارب لان المعمول وان تقدم

أحسن منه في نحو زيدا ضربت أخاه وفي نحو زيدا ضربت أخاه احسن منه في نحو زيدا مررت بأخيه (وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى المال أو الاستقبال (بالفعل) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق نحو أزيدا أنت ضاربه أو مكرم أخاه أو مارّ به أو محبوس عليه تريد الحال أو الاستقبال كما تقول أزيدا تضربه أو تكرم أخاه أو تمرّ به أو تحبس عليه وانما امتنع زيدا أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملا فلا يجوز أزيدا أنت ضاربه أو محبوس عليه أمس وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير

لفظا متأخرة رتبة فكأنه لا فصل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ الفعل لا يكون مفسر الناصب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بأنه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل انه ليس بشرط وقدم عن سم أن قول المصنف ان لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعدة من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل في ذاته لان ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعدم عملها العارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهي كالجزء منه فكان منع العمل للذات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على اخراجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذي هو الاصل في الباب اه سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليكه) أي على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما بالنسبة الى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لان المحل على ما قلنا للمجموع اسم الفعل ومعموله والمغني محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واضرب اذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أي على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب اذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر أي تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملا قاله الدماميني وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغني بأن اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعني فالضمير من جملة أخرى غير جملة التفسير فقد رد الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها قد تسقط فيقال سقيا زيدا ورعيا اياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيدا سقيا له كما علله جماعة منهم أبو حيان وان خالفهم في المغني بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا

(ان لم يك مانع حصل) يمنعه من ذلك كونه صلة فيما قبلها لامتناع عمل الصلة فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم امتنع تفسير الصلة المشبهة فلا يجوز زيدا أنا الضارب ولا وجه الاب زيد حسنه * (تنبيه) * يتعين الرفع في زيد عليكه وزيد ضربا اياه لانهما غير صفة نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكاف ومعمول المصدر

المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيد الست منزله أى باينت زيدا (قوله الذى لا يتصل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا فى المثال واحترز بما يتصل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ) يعنى أن الارتباط بينهما الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا لضميره يحصل بتابع الشاغل الاجنبى لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء فى قوله بتابع وبالاسم سببية لان كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه فى حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجها آخر (قوله سببى له) أى للاسم السابق (قوله نعتا) أى لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع وبقى البدل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا نعم يرد عليه أن العلقة تكون فى غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هند اضربت الذى تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيدا لقيت عمرا والذى يحبه أى يحب زيدا وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيدا ضربت رجلا وعمرا أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوى لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أى بشرط أن لا يعاد معه العامل كما فى التسهيل والا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببى) كان الاحسن حذف السببى ليشمل الضمير فى نحو زيد ضربته كما فى سم (قوله فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله) أى مسبب عمله وفى كلامه اشارة الى أن فى كلام المصنف حذفا أى بالعمل فى متبوع تابع سببى وبالعمل فى نفس الاسم ولا حاجة الى ذلك كما يعلم مما قدمناه فى قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى فى) لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أى كالمضاف (قوله فى نية تكرير العامل) يعنى أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى فى الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الرودانى عامل البدل وان كان مقدرا لكنه غير مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظير بقيت فى تأكيد الضمير فقط فان الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا الدمامينى القول بأن البدل على نية تكرار العامل الى الاخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين وعزا القول بأن عامله العامل فى متبوعه الى سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب ومال اليه (قوله فتخلو الاولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبرا ان رفعت لعدم الرابط بين المبتدا والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق ان نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أى معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير اه دمامينى (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أى على الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه

سببى له جار على متبوع أجنبى منه وهو الشاغل نعتا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كعلقة بنفس الاسم) السببى (الواقع) شاغلا فكما تقول زيدا أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلقة بين زيدا وأكرمت عمله فى سببه كذلك تقول زيدا أكرمت رجلا يحبه أو أكرمت عمرا وأخاه أو عمرا أخاه فتكون العلقة عمله فى متبوع سببه المذكور ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع الى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى فى أى أن وجود الضمير فى تابع الشاغل كاف فى الربط كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل وان كان الاصل أن يكون متصلا بالعامل أو منفصلا عنه بحرف جر ونحوه * (تنبيه) * لوجعلت اخاه من قولك زيدا اكرمت عمرا اخاه بدلا امتنعت المسئلة نصبت اورفعت لان البدل فى نية تكرير العامل فتخلو الاولى عن الرابط نعم يجوز ذلك ان قلنا ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه وكذا تمتنع اذا كان العطف بغير الواو لافادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف * (خاتمة) * اذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه او ملابسا لضميره نحو أزيد قام ابوه كان

كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون الخ) كالصريح في أن ماذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام ويترجح في نحو أزيد قام ويجب كونه بالابتداء الخ اه يتصرف لايقال ضابط الاشتغال لايصدق على ماذكر لان العامل لو فرغ عن الضمير لايعمل في الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لايجوز تقديمهما لانا نقول المنع من العمل العارض آن الفاعل ونائبه لايتقدمان لالذات العامل (قوله اذا قدرت ما كافة) أما اذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزا لاواجبا لجواز الاعمال والالغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف بقسميه المذكور لانه يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر على المشهور (قوله او بالفاعلية) لو قال او بفعل لكان أحسن اذ الفاعلية ليست رافعة الا ان تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو ان زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وان احد من المشركين استجارك) اورد عليه اللقاني ان أداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك تفسيرا لايتعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير ان وجدت أحدا وأجاب يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لامتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الرودانى بأنه لايمنع أحد مثل ذلك في غير الآية اذا لم يرد به الاشتغال وأما ما نحن فيه من الآية ومن اراد معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لان التلاوة رفع أحد وفي غير القرآن لايكون نصب أحد بوجد من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أي بفعل مقدر بقسميه المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغي أن يزاد الكوفيون فانهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لايتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أي من نفي أو استفهام (قوله نحو زيد ليقم) انما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الاخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصرح أن ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ فكيف يكون راجحا وفي نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو أبشر يهدر وتنا لان الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في أأنتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) انما استوى الامران فيه لان في كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

(تعدى الفعل ولزومه)

من اضافة الصفة الى الموصوف أي الفعل المتعدي أي بنفسه بحسب الوضع لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم وانما جعلنا الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف لان الذي سيذكره صراحة المتعدي واللازم وفي هذا الباب ذكر المفعول به (قوله الى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها

نقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قائم وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة أو بالفاعلية نحو وان أحد من المشركين استجارك وهل زيد قام وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام وذلك عند المبرد ومتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ونحو قام زيد وعمرو قعد ونحو أبشر يهدر وتنا وانتم تخلقونه وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده والله أعلم

(تعدى الفعل ولزومه)

(علامة الفعل المتعدي) الى مفعول به فاكثر ويسمى أيضا واقعا لوقوعه على المفعول به وتجاوز الجاوزته الفاعل الى المفعول به

المتعدى واللازم (قوله أمران الاول الخ) فيه تغيير اعراب الماتن الا أن يقال هو حل معنى لا حل اعراب لكن لا يخفى ما فى تحميل الشارح كلام المصنف الامر الثانى من التكلف الذى لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله أن تصل) أى ولو بحسب الاصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الرودانى والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها وأما ايراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس قتله بإعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله هاضميرا لخ) الاضافة بيانية وخرج بها هاء السكت فانها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صحة أن يصاغ من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد فى التسهيل باطراد لاخراج نحو تمرون الديار فانه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف انها) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله الى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله والا لقال مفعوله أو خبره وتقدم الكلام على الافعال الناقصة فتكون أل فى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لما مر (قوله ان لم ينب عن فاعل) أى ولم يضمن معنى فعل لازم والا كان لازما أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان الاولى التنبيه على هذا الان ماذكره من عدم نصب المفعول اذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعترض اللقانى كلام المصنف بأن مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدى الى شئ أنصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الاصل ومرفوعه منصوب بحسب الاصل بناء على الاصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذ لا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر والا فالجمهور على أن كان واخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد ثالثها لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كذعر فاه بمعنى فتحه وذعر فوه بمعنى انفتح وكزاد ونقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى للازم ذلك اذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة اليه لازمان للقصور المذكور (قوله لازم له) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الاكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله اذا كثر أكله) أى كان كثرة الاكل سجية له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الاكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهرى وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للاكل وفى القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة فى الطعام وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى

أمران الاول صحة (أن تصل ها) ضمير راجع الى (غير مصدر به) والثانى أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نحو

عل) فانك تقول منه الخير عمله زيد فهو مفعول بخلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج بل مخروج به أو اليه فلا يتم الا بالحرف والاحتراز بها غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو *(تنبيه) * هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها والمعروف انها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدى نظرا الى شبهها به وربما أطلق على خبرها المفعول (فانصب به مفعوله ان لم ينب) ذلك المفعول (عن فاعل نحو تدبرت الكتب) فان ناب عنه رفعته به كما سلف (ولازم غير المعدى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره أى ما سوى المعدى هو اللازم اذ لا واسطة ويسمى قاصرا أيضا لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز لذلك (وحتم لزوم أفعال السجايا) وهى الطبائع والمراد بأفعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له (كنهم) بكسر الهاء الرجل اذا كثر أكله وشجع وجبن وحسن وقبح

فهو منهم ومنهوم اه لعل قول الشارح أى كثرأ كله قول آخر أو تفسير اللازم وفى التمثيل لافعال السجايا بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم الا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشمأز) نقل الرودانى انه جاء متعديا قالوا اشمأز الشئ أى كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكذا ما وازن ما ألحق بافعلل فى الزنة والالحاق جعل مثال أنقص من آخر موازنا له ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لاصل الملحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فانه لا معنى لكك وزنب وانما كان افوعل ملحقا بافعال لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو بخلاف افعال (قوله وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو بيضص (قوله اكوهد) أصله كهد أى أسرع اه فارضى (قوله اذا ارتعد) يعنى لأنه التزقه (قوله افعنلل) أى أصلى اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصلى اللامين وافعلل زائد احداهما وهل الزائد الثانية أو الاولى قولان وافعنلى والمشبه الافعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احرنجم واقعنسس واحرنجى فاعترض البعض بأن ظاهر الشارح انه معطوف على افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ فأين المشبه فكان الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعنلل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدا وخبر لبيان المشبه والمضاهى فى غاية السقوط اذ لا داعى الى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما الحق بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الاخيرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعنلل بنحو احرنجم والمضاهى افعنلل زائد احدى اللامين بنحو اقعنسس والمضاهى افعنلى بنحو احرنجى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن واياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فان كلامه انما هو بالنظر لبعض تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعنلل) لو قال كافعنلل لكان شاملا لنحو احرنجم (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهى) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله ما اقتضى) أى أفاد (قوله نحو نظف الخ) أى بضم العين فيما عدا دنس فانه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقذر هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح والمختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى التى تحتاج الى بينة (قوله أو عرضا) زاد فى المغنى أولونا كاحمر وأخضر وأدم واسمر واسود أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس الاعلى فعيل كذلل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كاغدة البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا

وطال وقصر وما أشبه ذلك و (كذا) ما وازن (افعال) نحو اقشعر واشمأز واطمأن وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهد الفرخ اذا ارتعد (و) كذا (المضاهى) أى المشابه فى الوزن أفعنلل نحو احرنجم بمعنى اجتمعت الابل أى اجتمعت وما ألحق به وهو وزنان افعنلل بزيادة احدى اللامين نحو (اقعنسس) يقال اقعنسس البعير اذا امتنع من الانقياد وافعنلى نحو احرنجى الديك اذا انتفش للقتال واسلنقى الرجل اذا نام على ظهره وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى أى علا وركب فى قول الراجز

قد جعل النعاس يسرندينى
أدفعه عنى ويغرندينى

* (تنبيه) * يجوز فى اقعنسس أن يكون مفعولا للمضاهى والاولى أن يكون فاعلا له والمفعول محذوف أى والمضاهيه اقعنسس لما عرفت أنه ملحق باحرنجم (و) كذلك حتم أيضا لزوم (ما اقتضى) من الافعال (نظافة أو دنسا) نحو نظف وطهر ووضؤ ودنس ونجس وقذر (أو عرضا) وهو

مالیس حرکة جسم من معنی قائم بالفاعل غیر ثابت فیه کمرض وکسل ونشط وفرح وحزن وهم اذا شبع (أو طاوع المعدی لواحد کده فامتدا) ودحرجت الشیء فتدحرج أما مطاوع المتعدی لاکثر من واحد فانه متعد کما مر (وعد لازما بحرف جر) نحو ذهبت بزید بمعنی أذهبته وجبت منه وغضبت علیه (وان حذف) حرف الجر (فالنصب للمنجر) وجوبا

مالیس حرکة جسم) أما ما هو حرکته فانه لازم کشی ومتعد کدو یدخل فی التعریف فهم وعلم مع أنهما متعدیان فان أخرجتهما منه بجعلهما ثابتین أو منزلین منزلة الثابت اشکلا علی تعریف أفعال السجایا أفاده الدنوشری أی لدخولهما فیها حینئذ مع أنهما متعدیان وذکرما اقتضی عرضا بعد ذکر ما اقتضی نظافة أو دنسا من ذکر العام بعد الخاص لان النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعریف العرض بما ذکره أنه لیس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنی العام المقابل للجوهر حتی یرد أن الفعل من حیث هو عرض ولم یذکر فی تعریف السجیة السابق هذا القید أعنی لیس حرکة جسم لظهوره ثم أفاد بقسم (قوله غیر ثابت فیه) أی غیر دائم فیه وبهذا القید فارقت هذه الافعال أفعال السجایا (قوله کمرض وکسل الخ) وکاما بکسر العین قاله الشارح (قوله أو طاوع الخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر یلاقیه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الاثر من الاول للثانی مع التلاقی اشتقاقا والقید الاخیر لاخراج نحو ضربته فتألم وقد یتخلف معنی الثانی عن معنی الاول لتوقفه علی شیء من جانب فاعل الثانی لم یحصل کعلمته فیجوز أن یقال فما تعلم بخلاف نحو کسرته فلا یجوز أن یقال فما انکسر لعدم توقفه علی شیء من جانب المنکسر کذا قالوا وهو مبنی علی ما زعموه من کون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفیه بحث لانه یلزم علیه أن لا یکون تعلم من قولک علمته فتعلم مطاوع علم لانه حینئذ مثل أضجعته فنام مما یقضی فیه کثیرا الاول الی الثانی بلا مطاوعة وکذا علمته فما تعلم یلزم أن یکون مثل أضجعته فما نام لان الحقیقة المنفیة لیست حینئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والاجماع علی أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفیا فالوجه أن علما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا یلزم التناقض فی علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته فی عالجت تعلیمه وانه یجوز أن یقال کسرته فما انکسر علی هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حینئذ بین علمته وکسرته فی صحة المعنی المجازی فی النفی دون المعنی الحقیقی فاحفظه وقضیة کلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا یجوز أن یکونا لازمین معا أو متعدیین معا الی مفعول أو مفعولین وعلیه الجمهور وزعم أبو علی أنهما جاءا لازمین معا فی شعرهم منهوی ومنغوی من هوی وغوی وهما لازمان وردبانهما ضرورة وقیل مطاوعان لأهویته وأغویته وضعف بان الفعل لا یفعل شاذ وزعم ابن برّی أنهما یقعان متعدیین الی اثنین نحو استعطیته درهما فأعطانی درهما والی واحد نحو استنصحته فنصحنی وردبأن هذا لیس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة کما فی المغنی (قوله وعد لازما) المراد باللازم ولو بالنسبة الی ما یتعدی الیه بحرف الجر فیدخل المتعدی الی المفعول الثانی بحرف الجر (قوله بمعنی أذهبته) فیه اشارة الی أن الباء والهمزة علی حد سواء وهو الراجح وقیل الباء تفید مع التعدیة المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم وأجیب بان المراد تفید المصاحبة مالم یمنع مانع منها کما فی الآیة فان استحالة الذهاب علیه تعالی منع من المصاحبة ثم هذه التعدیة التی تعاقب علیها الباء الهمزة وبهما یصیر الفاعل مفعولا هی التعدیة الخاصة بالباء اما التعدیة العامة التی هی ایصال معنی الفعل الی الاسم فیشترک فیها جمیع حروف الجر فی تمثیل الشارح اشارة الی ان المراد بالتعدیة فی المتن ما یشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصریین الفعل وعند الکوفیین اسقاط الجار یس

(قوله

(قوله وشذا بقاؤه الخ) ويطرد فى رب نحو وليل كموج البحر (قوله أشارت الخ) صدره * اذا قبيل أى الناس شر قبيلة * اشارت الخ والاصل أشارت الى كليب الاكف بالاصابع فدخلها الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الاشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على انه خبر لمحذوف أى هى كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (قوله قائما يحذف نقلا) جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعا لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام الوجه رجوعه اليهما معا بقرينة قوله وفى أن وأن يطرد الخ ولان الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع النصب ولصحة ما يفيده هذا الوصف من ان نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسى بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من ان نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسى فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الاول وارد فى السعة) ظاهر تمثيله ان المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الواردان فى السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم اى على صراطك والوارد فى السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبنى على القول بأنهما لازمان قال سعيد الموضح جعل الحذف مع آن وان قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لان المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من اى تركيب سمع شخصه اولم يسمع وهذا بعينه فى نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد او الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله فى شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد ان الشام مفعول به وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذا الان اطراد الظرفية المكانية فى المكان المبهم وكذا الخلاف فى المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو فى منصوبه المسموع قاله الرودانى (قوله آليت) بفتح التاء اى اقسمت خطاب لملك هجاه الشاعر فحلف ان لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه وقوله اطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية اى لا آكله (قوله كما عسل) بالاهمال والفتحات اى اضطرب وصدر البيت * لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه كما عسل يصف رمحا بأنه لدن اى لين والباء فى بهز سببية وقوله يعسل متنه اى يضطرب ويهتز صدره وقوله فيه اى مع هز الكف (قوله وحذفه فى أن وأن) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه كما فى التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك اكراما ونحو فلينظر ايها ازكى طعاما وليت شعرى هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر فى جواب أيها ازكى الخ وليت شعرى بجواب هل الخ حاصل وفى كلام شيخنا والبعض ان الحذف فى القسم الاخير واجب وتقدم فيه اعراب آخر ومنه ايضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كى تكرمنى على جعل كى مصدرية مقدرا قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن وفى الدماميني عن ابن عصفور ان الاخفش الاصغر وابن الطراوة ذهبا فى الفعل المتعدى

وشذا بقاؤه على جره فى قوله أشارت كليب بالاكف الاصابع اى الى كليب وحيث حذف الجار فى غير أن وأن فانما يحذف (نقلا) لا قياسا مطردا وذلك على نوعين الاول وارد فى السعة نحو شكرته ونصحته وذهبت الشام والثانى مخصوص بالضرورة كقوله آليت حب العراق الدهر أطعمه

وقوله كما عسل الطريق الثعلب اى على حب العراق وفى الطريق (و) حذفه (فى أن وأن يطرد) قياسا (مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم شهد الله أنه لا اله الا هو اى من ان يدوا اى يعطوا الدية ومن أن جاءكم وبأنه فان خيف اللبس امتنع الحذف كما فى رغبت فى ان تفعل او عن ان تفعل

الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بالجار انه يجوز حذف الجار ان تعين الجار وتعين موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه واختار موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل ان قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أي من بني اسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الاخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل الى مفعولين (قوله لاشكال المراد بعد الحذف) اى عدم فهمه فيكون اجمالا فهو مبني على مذهب المصنف من شمول اللبس للاجمال وانه مانع كاللبس وكذا ايراد الآية الآتية مبني على هذا أيضا لانها من الاجمال وقدم غير مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الاجمال ليس معيبا مالم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب الاول انه لا اجمال في الآية لان قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدر هل هو في أو عن لانه لا اختلاف فيهم في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني وحاصل الثاني أن الاجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وانما يمتنع الاجمال اذا لم يقصد لنكتة (قوله لقرينة كانت) اى حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين ان سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين انه يدل على معنى عن فقط وقيل ان المقول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لمالهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة اذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لاجل الابهام) اى لاجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغاء تقصد الابهام اذا ناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهملة اى قبحهن ومنه ماوراء الخلق الدميم الا الخلق الذميم (قوله وقد اجاب بعض المفسرين بالتقديرين) اى تقدير في وتقدير عن فكان المناسب ان يقول كما في المرادي وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين اذ ليس هذا الجواب عن ايراد الآية كذا قال البعض ويمكن ان يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال في تعبيره بأجاب فافهم (قوله لطولهما بالصلة) اورد ان الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار واجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على حرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل الخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما في المغني والتصريح اه وعبارة المغني بعد نقل النصب عن سيبويه واكثر النحويين وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا اه فليس في كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم (قوله تمسكا بقوله الخ) اى حيث جر المعطوف على ان تكون ومعنى البيت ومازرت ليلى لان تكون حبيبة لي ولا لدين اناط لبها به وانما زرتها الضرورة نزلت بي ففي العبارة قلب ويحتمل ان الباء بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار اى دين عليها قاله الدماميني ويحتمل انها بمعنى من متعلقة بطالب (قوله وهو الاقيس) اى الاقوى قياسا لان قائله قاس على ما اذا كان المجرور غير أن وأن فانه ينتصب لضعف حرف الجر عن ان يعمل محذوفا وقائل القول الاول قاس على مجرور رب مع ان من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو

لاشكال المراد بعد الحذف

واما قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فيجوز ان يكون الحذف فيه لقرينة كانت او أن الحذف لاجل الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وقد اجاب بعض المفسرين بالتقديرين * (تنبيهان) * الاول انما اطرد حذف حرف الجر مع أن وان لطولهما بالصلة * الثاني اختلفوا في محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائي الى ان محلهما جر تمسكا بقوله

ومازرت ليلى ان تكون حبيبة
الى ولا دين بها انا طالبه

بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى انهما في موضع نصب وهو الاقيس ومثل أن وأن في حذف حرف الجر قياسا

كى المصدرية نحو جئتك كى تقوم اى لكى تقوم (والاصل) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى الى اثنين ليس اصلهما المبتدا والخبر (سبق فاعل) اى ان يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كمن من) قولك ٧٩ (ألبسن من زاركم نسج اليمن) فان

رب لا يرب فأفعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بأن جردين بالعطف على توهم اللام (قوله كى المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما فى المغنى (قوله سبق فاعل معنى) اى وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف فى الشرح يعنى ابن مالك فى شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا دامعنى (قوله من ألبسن) بضم السين أمر للجماعة لما يطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو ان المأمور بالالباس واحد من الجماعة الزوارين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الاصل) التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيدا عمرا) توقف بعم فى جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفى جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس اى والحاصل فى الصورة الثانية اجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الاصل امتناع تقديم الثانى على الاول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه فتأمل (قوله محصورا) أى فيه (قوله أو ظاهرا والاول ضمير) اعترضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثانى على الفعل وأجيب بأن لزوم الاصل اضافى بالنسبة الى امتناع تقديم الثانى على الاول لا مع الفعل (قوله أى قديرى واجبا) اشارة الى أن حتما مفعول ثان لترى مقدم ويحتمل أن يكون اشارة الى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف اى ترى حتما أو حالا من ترئ على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة يعنى يعتقد كما فى رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعدية الى واحد كما مر فى محله (قوله كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا) أى فيه قال بعم ما ملخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصورا فيه نحو ما أعطيت عمرا الا زيدا اذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمرو لاجل الحصر فى زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعة للبس اه أى كأن يقال ما أعطيت عمرا عبدى الا زيدا ويظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم الاسم المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيدا عمرا بقى ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الرودانى الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى الى ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية اعطيته اياها وفيما قبله عمرو ما اعطيته الا زيدا أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثانى وجاز تأخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله لحكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدا والخبر (قوله وهى المفعول من غير باب ظن) لو قال وهى ما عدا المتعدى لباب ظن مما ليس بعمدة لكان اعم

من هو اللابس فهو الفاعل فى المعنى ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى ويجوز العدول عن هذا الاصل فيتقدم ما هو مفعول فى المعنى على ما هو فاعل فى المعنى فيقال ألبسن نسج اليمن من زاركم (و) قد (يلزم الاصل) المذكور (لموجب عرا) اى وجد وذلك نحو ألبس نحو اعطيت زيدا عمرا وكون الثانى محصورا كما اعطيت زيدا الا درهما او ظاهرا والاول ضمير متصل نحو انما اعطيتك الكوثر (وترك ذلك الاصل) لمانع وجد (حتما قديرى) اى قديرى واجبا وذلك كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا نحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا او ظاهرا والثانى ضميرا متصلا نحو الدرهم اعطيته زيدا او ملتبسا بضمير الثانى نحو اسكنت الدار بائعيها فلو كان الثانى ملتبسا بضمير الاول كما فى نحو اعطيت زيدا ماله جاز وجاز على ما عرف فى باب الفاعل *(تنبيه)* حكم المبتدا مع خبره اذا وقعا مفعولين لحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الامور الثلاثة فيجوز تقديمه فى نحو ظننت زيدا قائما ووجوبه فى نحو ظننت زيدا عمرا وامتناعه فى نحو ظننت فى الدار صاحبها (وحذف فضلة) وهى المفعول من غير باب ظن

وكان التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا الا اقتصارا كما تقدم في قوله ولا تجزهنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربني زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتي في المفعول به لان الفعل المتعدي يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا وبهذا يعلم ما في كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأي النحاة ورأي البيانيين ووافقهم في المغني أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المغني بعد ذكر رأي النحاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى أهذا الذي بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أي حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى اسقاطي (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهي رأس الآية تصريح (قوله ان يخشى) الاصل يخشاه أي القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلا (قوله وكالايجاز الخ) أي وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فان لم تفعلوا وان تفعلوا) اي الاتيان بسورة من مثله ودعا شهداءكم بدليل ما قبل (قوله او استهجانه) أي استقباح التصريح به أي وكالعلم به أو الجهل به او تعظيمه او الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الاغراض اللفظية والمعنوية (قوله لحذف ما سيق) اي مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه اي ولحذف المفعول في الاشتغال نحو زيدا ضربته وفي التنازع نحو ضربني وضربته زيد ولحذف مفعول اكرمته في نحو جاء الذي اكرمته في داره لان حذفه يوهم ان العائد الضمير في داره (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام ويجوز ضمها على ان الفعل اجوف واوي او على انه مضعف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر انسب اه (قوله اي لم يضركم) المناسب اي لا يضركم (قوله ويحذف الناصبها) واذا حذف فالاصل تقديره في مكانه الاصلي الا لمانع او مقتض فالاول نحو أبهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فمن نصب اذ لا يلي اما فعل ونحو في الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد ان قدرته فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا ونحو ان خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته اسما او فعلا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا اذ لا تلتبس الجملة الاسمية الفعلية والثاني كتأخير متعلق باء البسملة الشريفة لافادة الحصر كذا في المغني وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس بأنك اذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم وافتراق

(اجز) اختصارا او اقتصارا
(ان لم يضر) حذفها كما هو الاصل ويكون ذلك لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل نحو ما ودعك ربك وما قلى ونحو الا تذكرة لمن يخشى وكالايجاز في نحو فان لم تفعلوا وان تفعلوا واما معنوي كاحتقاره في نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين او استهجانه كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه ولا رأى مني اي العورة فان ضر الحذف امتنع وذلك (كحذف ما سيق جوابا) لسؤال سائل كضربت زيدا لمن قال من ضربت (او حصر) نحو ما ضربت الا زيدا وانما ضربت زيدا او حذف عامله نحو بالله والاسد
* (تنبيه) * قوله يضرهو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا قال الله تعالى لا يضركم كيدهم شيأ اي لم يضركم (ويحذف الناصبها) اي ناصب الفضلة

الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل بعده أيضا على ان ابن عصفور رجح منع التقدم فى نحو كان زيد يقوم قال لان الذى استقر فى باب كان انك اذا حذفتها اعدتها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو أسقطتها فى المثال لم يرجعا الى ذلك وأجاب الشمنى بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغى الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما فى قوله وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقول فتأمل (قوله ان عاما) اشترط فى حذف الناصب عليه دون حذف الفضلة لانه أحد ركنى الاسناد وعمدته فلا يستغنى الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيرا) أى أنزل خيرا بدليل ماذا أنزل (قوله كما فى باب الاشتغال والنداء) اذ لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كل من التحذير والاغراء فشرط التحذير أن يكون بالنحو بالواو والاسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاغراء العطف نحو الموأة والنجدة أو التكرار نحو أخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما فى التصريح والمراد خمسل الناس بجميعا خيرهم وشرهم وادلالة طريق السلامة وقيل المراد اذا امكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشرى ان المثل مستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجرى المثل مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه فى عدم التغيير (قوله انتهوا خيرا لكم) أى انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم (قوله لازما) بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث وقوله أو فى حكم اللازم بان يكون بحسب الظاهر لازما واما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فتعد كما فى الاول والرابع والخامس فان المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدى متعد والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له وكذلك فى الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالاضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى أحسن بى اذ أخرجنى من السجن فان تعديه أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعملا فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا فى كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتختلف فيه فنقل البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر اللقانى فى حواشيه على الحلى عن السعد التفتازانى أنه لا بد فى اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندى أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وان لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيسا خلاف ونقل أبو حيان فى ارتشافه عن الاكثرين أنه يقاس وأما البيانى فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها

(ان عاما) بالقرينة واذا حذف فقد يكون حذفه جائزا نحو قالوا خيرا (وقد يكون حذفه ملتزما) كما فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء بشرطه وما كان مثلا نحو الكلاب على البقر أى ارسل الكلاب أو اجرى مجرى المثل نحو انتهوا خيرا لكم * (خاتمة) * يصير المتعدى لازما او فى حكم اللازم بخمسة أشياء * الاول التضمين لمعنى لازم والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه ليصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو ولا يحذر الذين يخالفون عن أمره

تتعدى اليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه وقال ابن كمال باشا الحق ان التضمين البيانى هو التضمين النحوى وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير العامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج للبيان وكذا ما بعده الا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع اى من تنزيل المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورا بلى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى ذريتى دامما بى (قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلا متعديا صار بالتضمين لازما وله ذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض ان البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد الى واحد وصار بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترانى قالها مجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضا تراى ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أى ذلك فى حال قتل الله زيادا عنى لا منى حينئذ وقيل المراد بالجن المحل فالمعنى فى أى حالة ترانى باغضا محلى لست قالبا له لان الله قتل زيادا عنى فالاستفهام على هذا انكارى وأراد بزياد زياد ابن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لابيه (قول ومنه قول الآخر) فصله بمن مع أن ما نحن فيه ليناسب ما قبله فى الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل الى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين الى الفاء فى نحو قلته وطلمته على قول سيبويه ان الاصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حول الى نعل بالضم لتنقل ضمته الى قائه فيعلم ان عينه واو كما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فان هذا التحويل لا يقضى باللزوم أما على قول ابن الحاجب ان الصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقصد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما يذكر متعد فى المعنى الى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض (قوله تبات) بالفوقية فالموحدة أى أصابت ويقال أتبل بالهمزة والخريدة المرأة الحسناء والضجيع بمعنى المضاجع يبارد أى بريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد فى قوله يبارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندى انه ضمنه معنى تشفى فعداه بالباء وجوز الدمامينى أن يكون المراد تسقى الضجيع ريقها بفم باردريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله ويصير اللازم متعديا) كان عليه أن يقول أو فى حكم المتعدى لان السادس والسابع يصيران فى حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال فى المغنى الحق ان دخولها قياسى فى اللازم دون المتعدى وقيل قياسى فيه وفى المتعدى الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعى اه (قوله كما اسلفته) أى فى باب

أى يخرجون ولا تعد عينالك عنهم أى تنب
أذا عوا به أى تحدثوا وأصلح لى فى ذريتى أى بارك لى
ومنه قول الفرزدق
كيف ترانى قالبا مجنى
قد قتل الله زيادا عنى
أى صرفه بالقتل ومنه قول الآخر
* ضمنت برزق عيالنا أرماحنا * أى تكفلت وهو كثير جدا * الثانى التحويل الى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه * الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر * الرابع الضعف عن العمل اما بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون الذين هم لربهم يرهبون أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما بين يديه فعال لما يريد * الخامس الضرورة كقوله تبلت فؤاده فى المنام خريدة تسقى الضجيع ببارد بسام ويصير اللازم متعديا بسبعة اشياء * الاول همزة النقل كما أسلفته

أعلم وأرى ويحتمل ان المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) مالم تكن همزة نحو أى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدى الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل فى غيرها من باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذا فى التسهيل وشرحه قال فى المغنى التضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وقيل قياسى فى الاولين اه (فائدة) قال الزمخشرى والسهيلى وغيرهما التضعيف يقتضى التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهمزة بدليل قولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق ثم رأيت فى الكشاف مايصرح به حيث قال فى تفسيره هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبروا لا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أى الف المفاعلة كما عبر به فى المغنى أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المشتق منها مبهم وعن كون المعدود الاشياء التى يصير بها اللازم متعديا لا الافعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به فى المغنى والشارح فى الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة فانه لازم كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فاصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل) أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أى طلبت فهمه ومثل استفعل المضعف فقد ينقل كاعلم وقد لا ينقل كما فى كسر وأما همزة النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتج الباب وأرتجه أى اغلقه لان الهمزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته الخ) الاصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل الى التعدى لاثنين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم فى باب لا ان هذا على معنى من اه وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى الى واحد الى التعدى الى اثنين ويجوز أن لا تكونا كذلك لما يلزم من وجودهما نقله اليه كما أشار اليه الشارح بقد فعلى هذا مبنى على الاول وجعل استغفر الله ذنبا بمعنى اطلب غفر الله وما فى باب لا مبنى على الثانى وجعل أستغفر الله بمعنى استتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا ثانى فتأمل ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره ان استغفر يتعدى للثانى تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال فى المغنى ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك فى نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم ينبئونى بعلم اه (قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما قال فى المغنى وثالثهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين الى المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب) قال الفارضى فى اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطى فى المزهر (قوله لعدم

*الثانى تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيدا وقد اجتمعا فى قوله تعالى نزل وأنزل التوراة والانجيل *الثالث المفاعلة تقول جالست زيدا ومشى وسار ماشيته وسايرته *الرابع استفعل للطلب أو النسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب ومنه قوله

أستغفر الله ذنبا لست أحصيه ... ربى يعلم أنى بعضه ذكر

وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أى طلبت التوبة *الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا اكرمه أى غلبته فى الكرم *السادس التضمين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح أى لا تنووا لان عزم لا يتعدى الا بعلى تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا ومنه رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن أى وسعتكم وبلغ اليمن *السابع اسقاط الجار توسعا نحو أعجلتم أمر ربكم أى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أى عليه وقوله *كما عسل الطريق الثعلب

أى فى الطريق وليس انتصابهما على الظرفية خلافا للفارسى فى الاول ولابن الطراوة فى الثانى لعدم

الابهام) أى الذى هو شرط فى نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتى وانما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذى يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله فى المغنى

(التنازع فى العمل)

التنازع لغة التجاذب واصطلاحا أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غزى (قوله ان عاملان) أى مذكوران كما صرح به فى التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه الرد الى كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بأن الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثانى فى ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس لامن باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقا قال فى المغنى أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا اه وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جوابا للاول جواب السؤال او الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ان توفى أفرغ عليه قطرا او نحو ذلك من اوجه الارتباط كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أى وجوبا على ماذهب اليه جماعة من انه يشترط فى التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع فى نحو وأنه كان يقول سفيها على الله شططا لاحتمال عمل كان فى ضمير الشان فلا تكون متوجهة الى سفيها ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع فى المثال على تقدير عدم عملها فى ضمير الشان وهذا هو الاظهر وان استظهر الدمامينى الاول نعم لا تنازع فى قام أظن زيدا لعلى الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها الى زيد ولا على الثانى لانها اذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين اعمالها فى ضميره وليس هناك ضمير افاده الدمامينى (قوله فى اسم) أى ظاهرا وضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور ونحو زيدا ما قام وقعد هو ونحو ما ضربت وأكرمت الا اياك ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف فى الاخيرين وفى اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد انه الظاهر خلافا لقول المكودى متعلق باقتضيا (قوله اتفاقا) أى ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه ان الفراء يقول بعملهما معا اذا اتفقا فى طلب المرفوع كما سيأتى (قوله أتانى أتانى اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لان كلا منهما بلا ياء نص فى أنه خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف أى احبس نفسك كما قاله العينى (قوله اذ الثانى تو كيد) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا فال المرادى فى شرح التسهيل ويحتمل قوله أتانى أتانى أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ثمت وقد أجاز أبو على التنازع فى قوله فهيهات هيهات العقيق وأهله قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية وأضمرت فى الاولى أو بالاولى

واضمرت

الابهام والله أعلم

(التنازع فى العمل)

(ان عاملان) فأكثر

(اقتضيا) أى طلبا (فى اسم عمل) متفقا أو مختلفا

(قبل) أى حال كونهما قبل ذلك الاسم (فللواحد منهما العمل) فيه اتفاقا والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو أتانى أتانى اللاحقون اذ الثانى تو كيد

وأضمرت فى الثانية واجازا بن ابى الربيع فى نحو قام قام زيدان يكون زيد فاعلا بالثانى واضمر فى الاول وان يكون فاعلا بالاول والثانى توكيدا لا فاعل له واجاز المصنف فيه ان ينسب العمل لهما لكونهما شيأ واحدا فى اللفظ والمعنى فكان العامل واحدا هم زيادة من الدماميني (قوله والافسد اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله والافسد المعنى) أى المعنى المراد اذا المعنى المراد كفانى الخ ومعنى فساده افادة الكلام خلافه فاندفع ماقيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لانه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفا على كفانى ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا الطلب القليل لوقوع النفى فى حيز المقيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها وتقى النفى اثبات والحال أنه تقاد أولا يبتوله ولو أن ما أسعى لادنى معيشة لاقتضاه النفى كما عرف والسعى لادنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك أن تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع اذا جعلت الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا اذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضى وصاحب المغنى وقال الكوفيون والفارسى ان البيت من التنازع واعمال الاول ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بانه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فانك لو قلت لو دعوته اجابنى غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى وتظر فيه فى المغنى بما نوقش فيه نعم يرد ان النفى اذا دخل على كلام مقيد توجه الى تقييده الا ان يقال هذا غلبى ولعل الشارح لاحظ ماذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم اطلب المالا) يدل على هذا المحذوف قوله

ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

هذا ولا يخفى ان ماذكره الشارح فى توجيه البيت انما يخرجه عن فساد المعنى واما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه الا ان يجوز ذلك فى الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لان يعمل فيه لان الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضاها اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أى افهامها ما لا يصح وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل التنازع اذا طلبا نصبا كما فى زيدا ضربت وأكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه يمتنع على وجه التنازع لاخذ الاول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثانى طلبه كما قاله بعضهم أولانه يلزم عليه تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فى غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا انما طلبه أول العاملين وأما الثانى فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضى كما هو صريح عبارته لاظاهرها وان زعمه البعض الى جواز التنازع فى المتقدم المنصوب وأجازه الفارسى فى المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض ان ثم قولا بجواز التنازع فى المتقدم ولو مرفوعا مع كونها فى غاية البعد تحتاج الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح لما يهما ماذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم ان الخلاف فى المنصوب والله اعلم (قوله وعمل مفعول به)

والافسد اللفظ اذ حقه حينئذ ان يقول أطالبا أو تقول أطالبون نحو كفانى ولم أطلب قليل من المال فان الثانى لم يطلب قليلا والافسد المعنى اذ المراد كفانى قليل من المال ولم أطلب المالا وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لان كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا امثل الناظم وغيره وعللوا وفى كل من المثال والتعليل نظر أما المثال فظاهر وأما التعليل فلقصور العلة لان ذلك يقتضى أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما اذا طلبا نصبا وعاملان فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة * (تنبيهات) * الاول مراده بالعاملين فعلان متصرفان أو اسمان

أى للفعل المقدر (قوله يشبهانهما) اى فى العمل لا فى التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرؤا كما يأتى وقول الشاعر * لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا * وفى شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر ان اسم المصدر كالمصدر (قوله او اسم وفعل كذلك) اى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتونى أفرغ عليه قطرا) فاعمل الثانى ونوى الضمير فى الاول وانما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند اهمال الاول كما سيأتى (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) ها اسم فعل بمعنى خذوا والميم علامة الجمع والاصل ها كم ابدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفى اعراب القرآن للسمين زعم القتبى ان الهمزة بدل من الكاف فان عنى انها تحل محلها فصحيح وان عنى البدل الصناعى فليس بصحيح اه (قوله ولم انكل) اى اجزع وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الاولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الاضمار فى المتنازعين اذ الحروف لا يضمر فيها وعندى فيه نظر لان المراد بالاضمار فى هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما فى ضربت وضربنى زيد وهذا يأتى فى الحروف كما فى علم ان سيكون منكم مرضى وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه وقالوا فى لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثانى لصحة عسى زيد ان يخرج وذلك يستلزم حذف مفعول اعل للقرينة وقالوا لو اعمل الاول لقيل اعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا ايضا يستلزم حذف منصوب عسى اه قال الدمامينى وانظر من الذى قال هذا من النحاة فان المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب اذا اعمل الاول ان يقال خارج مع ان خبر اعل يقترن بأن كثيرا وانظر ايضا اى محذور يلزم فى حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر * بالباعث الوارث اوعسا كا * وقد وقع فى المسائل الدمشقيات الدائرة بين ابى على الفارسى وابى الفتح بن جنى ما قد يشهد لان التنازع قد يقع فى الحروف اه قال يس واما فان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل فى محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) اى فعلين جامدين وقوله ولا جامد اى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرؤا كتابيه ولا البيت قال الرودانى ينبغى تقييده بما اذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله اما لو تأخر فلا مانع اذ لا فصل سواء اعملت الاول او الثانى نحو اعجبنى واست مثل زيد (قوله وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب) اى سواء اعملت الثانى او الاول ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ورجح هذا القول الرضى هـ ع (قوله نحو ما أحسن الخ) هذا فى اعمال الثانى وتقول على اعمال الاول ما احسن واجمل زيدا واحسن واجمل به بعمرو وانما يجىء على اعمال الثانى مع الاول المهمل بالضمير المجرور بالباء مثناه على الصحيح انه عمدة لانه فاعل ويجب تركه عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره فى التسهيل) شرط فى شرحه للجواز اعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور دماميني (قوله من ذلك) اى مما تعدد فيه المتنازع وهى الافعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف اعنى دبر والمفعول المطلق اعنى ثلاثا وثلاثين واعمل الاخير اذ لو اعمل الاول لاضمر عقب الثانى والثالث فيه اياها ولو اعمل الثانى لاضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى انه

يشبهانهما أو اسم وفعل كذلك فالاول نحو آتونى أفرغ عليه قطرا والثانى كقوله
عهدت مغنيا مغنيا من أجرته
والثانى نحو هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله
لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا
ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب نحو ما أحسن وأجمل زيدا وأحسن به وأجمل بعمرو واختاره فى التسهيل * الثانى قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وقول الشاعر

اعمل غير الاخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره فى التسهيل قاله سم (قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وابغ والمتنازع فيه الندى وعند (قوله ان يكون غير سببى مرفوع) اى للزوم اسناد احدهما الى السببى والآخر الى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببى من رابطه المبتدا واعترض بانه يكفى فى الربط رفعه لضمير السببى المضاف الى ضمير المبتدا كما اكتفى المصنف تبعا للاخفش والكسائى بضمير الازواج المرتبطات بالمبتدا فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أى أزواجهم وبان الفساد المتقدم حاصل فى نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع ان المتنازع فيه سببى منصوب ولا فساد فى نحو قولك زيدا أكرمه وأحسن اليه أخوه مع أن المتنازع فيه سببى مرفوع فالمعنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدا مع كل من العاملين سواء كان السببى مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببى او منصوبا وكو وجود ضمير المبتدا مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدا) أى ثان وقوله والعاملان لان أى مع ضميريهما الان الخبر المجموع لا العامل وحده أى والجملة فى المثال خبر المبتدا الاول ويلزم على هذا الاعراب بالنسبة الى المثال اى زيد الخ تقدم الخبر الفعلى على المبتدا والجمهور على منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى سهو (قوله او غير ذلك) عطف على أن السببى ومن الغير كون معطول خبرا ومعنى حال من غيريهما وغيريهما نائب فاعل معطول (قوله بخلاف السببى المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبى التنازع فيه وعلله بانك اذا اعملت الاول فلابد من ضمير يعود على السببى وضمير السببى لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال فى التصريح الوجه امتناع التنازع فى السببى مطلقا (قوله كامر) كان لاولى حذفه لانه لم يتقدم له تمثيل السببى المنصوب (قوله والثانى من المتنازعين اولى بالعمل من الاول عند أهل البصرة لقربه) قال يس ولو كان أضعف من الاول فى العمل اه ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت ايضا أولوية الثانى بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بالجنبى وان اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو ان الاول اولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة وهذا القول ثالث هما سواء ومحل الخلاف مالم يوجد مرجح لاحدهما فى بل نحو ضربت بل اكرمت عمرا يجب اعمال الثانى وبالعكس فى لا نحو ضربت لا اكرمت زيدا نقله فى النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت ايضا اولوية الاول بسلامته من عود الضمير على متأخر انظار تبعة ان اعمل الثانى واضمر فى الاول ضمير الرفع كما هو رأى البصريين او حذف الضمير من الاول ان اعمل الثانى وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأى الكسائى او عمل العاملين فى معمول واحد ان اتفق العاملان فى طلب المرفوع وتأخير ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأى الفراء كما سيأتى فى الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزى بالجماعة القريبة لكن فى القاموس الاسرة بالضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز اعمال كل منهما) أى اذ لم يستلزم اعمال الثانى ان يضمر فى الاول ضمير رفع فان الكوفيين يمنعونه كما سيأتى فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتى

طلبت فلم أدرك بوجه ى
فليتفى
ثعلت ولم أبغ الندى عند
ساثب

*الثالث اشترطوا فى التسهيل فى المتنازع فيه أن يكون غير سببى مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه وقوله
وعزة ممطول معنى غريمها
محمول على أن السببى مبتدا والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببى المنصوب كامر ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين وأجاز بعضهم فى البيت التنازع (والثانى) من المتنازعين (أولى) بالعمل من الاول (عند أهل البصرة) لقربه (واختار عكسا) من هذا وهو أن الاول أولى لسبقه (غيرهم ذا اسره) أى البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما
(تنبيه) سكتوا عن الاوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الاجماع على جواز اعمال كل منها

فلا تغفل (قوله ومن اعمال الاول) أى بدليل الاضمار فى الثانى والثالث (قوله ومن اعمال الثالث) أى بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الاولين ولم يمثل لاعمال الثانى لانه لم يحفظ اعماله فى كلام العرب كما قاله المرادى (قوله فى ذلك) أى فى حال اعمال المهمل فى الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) فى التسهيل ان هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ذكر وسيذكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام ذلك فى الفصيح ومحل المطابقة مالم يستوفيه المذكر والمؤنث والا أضمر مفردا مذكرا لاغير نحو اجريح وقتيل هند أو الزيدان او الزيدون (قوله كيحسنان الخ) المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان وأقائم وذاهب هما الزيدان وأقائم أنتما وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما أنتما فأنتما الاول فى المثال الاخير مضمر الثانى المهمل وأنتما الثانى فاعل الاول المعمل ويعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المغنى (قوله وهذا المثال الثانى متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافى ماسيأتى عن الفراء من اعمالهما معا فى الظاهر عند اتفاقهما فى طلب المرفوع اه ويجاب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والاول منعه الكوفيون) أى من حيث اشتماله على اضمار ضمير الرفع فى الاول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على اعمال الثانى بدليل كلامه بعد فلا ينافى هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أى لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائى الخ) تفصيل لمحذوف أى واختلفوا فى كيفية اعمال الثانى مع طلب الاول الرفع قيل ما وقع فيه أشنع مما فر منه لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفى شرح الايضاح ما حكى عن الكسائى من انه يحذف الفاعل فى نحو ضربنى وضربت لزيدين باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الاحوال كلها قاله يس (قوله تمسكا بظاهر قوله تعفق) أى استتر وضبطه الشارح فى شرحه على التوضيح بالغين المعجمة وفى التصريح أنه بالعين المهملة بالارطى شجر لها اى للبقرة الوحشية فبذت بتشديد الذال المعجمة أى ظلبت والنبل السهام وكايب جمع كاب كعبيد جمع عبد ووجه التمسك به انه لم يضمر فى واحد من تعفق وأراد فلم يقل تعفقوا على اعمال الثانى ولا أرادوها على اعمال الاول وانما قال بظاهر لامكان تأويله بما سيأتى فى الشرح (قوله فى طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما فى طلب المنصوب ويرشد اليه عبارة الهمع ونصها وقال الفراء كلاهما يعملان فيه ان اتفقا فى الاعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد الا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما فى زيد وعمرو قائمان وفيه نظر للفرق بان كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا اضمار) أى على أحد نقلين عنه ونقل عنه أنه يجوز الاضمار مؤخرا فى حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخواك هما (قوله أضمر به مؤخرا) أى ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كما فى المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان أعملته فرفوع الثانى ضمير فيه وان أهملته فلا اضمار فيه

وما

ومن اعمال الاول قوله
كسالك ولم تستكسه
فاشكرن له
أخ ان يعطيك الجزيل وناصر
ومن اعمال الثالث قوله
بحى هم حالف وقف بالقوم انهم
لمن أجاروا ذو وعز بلا هون
(وأعمل المهمل) منهما
وهو الذى لم يتسلط على
الاسم الظاهر مع توجهه
اليه فى المعنى (فى ضمير
ما تنازعاه والتزم) فى ذلك
(ما التزما) من مطابقة
الضمير للظاهر ومن امتناع
حذف هذا الضمير حيث
كان عمدة وسواء فى ذلك
كان الاول هو المهمل
(كيحسنان ويسيئ ابنا كا)
أم الثانى (و) ذلك نحو
(قد بغى واعتديا عبدا كا)
وهذا المثال الثانى متفق
على جوازه والاول منعه
الكوفيون لانهم يمنعون
الاضمار قبل الذكر فى هذا
الباب فذهب الكسائى
ومن وافقه الى وجوب
حذف الضمير من الاول
والحالة هذه للدلالة عليه
تمسكا بظاهر قوله
تعفق بالارطى لها وأرادها
رجال فبذت نبلهم وكليب
وقال الفراء ان اتفق
العاملان فى طلب المرفوع
فالعمل لهما ولا اضمار نحو
يحسن ويسئ ابنا كا وان
اختلفا أضمر به مؤخرا

ومانقله الشارح عن الفراء اذا اختلفا هو مانقله المصنف عنه والذى نقله الجمهور عنه وجوب اعمال الاول حينئذ كما فى الهمع (قوله نحو ضربنى وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضربنى لانه توكيد لمستتر فى الفعل لانه يمتنع أن فيه ضميرا مستترا كما مر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) اى من وجوب اضمار ضمير الرفع فى الاول عند اعمال الثانى (قوله لان العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقانى هذا الدليل بانه لا يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يجاب بانه اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على مجوّز الحذف وهو الكسائى والجزء الثانى لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضى منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل فى مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذى قبله فيرد به على الكسائى ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء فى غير هذا الباب) أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل فى غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب وبحث فيه اللقانى ايضا بان جواز الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب لغرض ايراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكرن أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولك دفعه بانه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب على الاضمار قبل الذكر فى غيره الى سماعه فى هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع الخ اى سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائى أن يقول سمع حذف الفاعل هنا ايضا كما فى قوله تعفق الخ على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه افاده يس (قوله وكتما) اى ترى خيلا كتما جع أكتم من الكمتة وهى حمرة تضرب الى سواد مدماة اى شديدة الحمرة تمثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب اى جعلته شعارا ولباسا لها والمذهب بضم الميم الموّنا بالذهب ووجه الاستشهاد أنه اعمل الثانى واضمر فى الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يحتج به على الكسائى لان الضمير فى الاول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوه منه ويحتج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) اى على تأوله بمن ذكر كما سيشير اليه او تأوله بالجمع واعترض بان الافراد قبيح كما مر عن الدمامينى فكيف ينفى القبيحة ويمكن ان يقال احتمال البيت امرا جائزا ولو مع قبح ينفى به على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روى كما فى العينى تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه احدى التاءين مسندا الى ضمير الرجال لانهم فى معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائى حينئذ وقول العينى ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله انها الابتكاف (قوله وقد اجازذلك) أى الافراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله فى الاحوال كلها أى اسناد الفعل الى الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد فى الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة الحرف كما فى التصريح فلا يرد أن اعراب المضمرات محلى دائما لبنائها (قوله أو هلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك اى جعلك اهلا له (قوله بل حذفه الزم) اى على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله واخزنه

نحو ضربنى وضربت زيدا هو والمعتمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لان العمدة يمتنع حذفها ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وقد سمع ايضا فى هذا الباب من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم ضربونى وضربت قومك ومنه قوله

جفونى ولم أجف الاخلاء انى
لغير جميل من خليلى مهمل

وقوله

وكتما مدماة كان متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال افراد ضمير الجمع وقد اجاز ذلك البصريون فى الاحوال كلها تقول ضربنى وضربت الزيدين كما تقول ضربنى من على ما لا يخفى (ولا تجئ مع أول قد اهملا بضمير الغير رفع) وهو النصب لفظا او محلا (او هلا) اى جعل اهلا (بل حذفه الزم

ان يكن غير خبر) في الاصل لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي عمرو ولا يجوز ضربته وضربني زيد ٩٠ ولا مررت به ومر بي عمرو واما قوله * اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب *

الخ كما يتضح (قوله ان يكن غير خبر) حذف في الموضعين جواب ان التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة الى اضمارها) أي لفظا فلا ينافي انها مضمرة وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما يمتنع منه اذا كان الضمير مفعولا به (قوله وأخرته) اي اذكره مؤخرا فكلامه متضمن لشيئين ولهذا اعلل الشارح الامرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الاصل فلا يحذف) يرد عليه ان خبر كان ومفعولي ظن يجوز حذفهما لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الاضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وزاد في التوضيح رابعا وهو الاظهار (قوله أحدها جوازه) اي الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما في النظم ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل الى جوازه الخ) وقضيته تجويز اضماره مؤخرا بالاولى تم (قوله مطلقا) اي عمدة كان في الاصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب (قوله واجازه الكوفيون) نقل المصرح عن أبي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما والا لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن يقول اياه متقدما أو متأخرا ولا ينافي هذا ما سيأتي من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان زعمه تم لان ما سيأتي مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار حينئذ (قوله لانه مدلول عليه بالمفسر) أي وحذف المعمول لدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر) أي اذا أضمر مقدما كما مال اليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العامل الاول المهمل ومعموله اذا أضمر مؤخرا كما قال به هنا (قوله اذا هي) اي المرأة الاراكة واحدة الاراك تفعل بالبناء للمجهول والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد اي اختير لكن التخل بالمعجمة هو المفسر في القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب اذا والاسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الاثل يتخذ منه أيضا السواك كذا في العيني والذي في القاموس والصحاح الاسحل بالكسر شجر يستاك به وضبطت الحاء بالقلم في نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الاقرب الى قولهما بالكسر والشاهد في تخل واستاكت حيث تنازعا عودا اسحل فاعمل الاول واضمر في الثاني ضمير عود اسحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون الشعر قال في الصحاح بناحية مكة شهرا وقال في القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما والباء في بعكاظ ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيرضى أي يسيء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير في شعاعه للسلاح والشاهد في يعشى ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وانه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة

فضرورة (وأخرته ان يكن هو الخبر) لانه منصوب فلا يضمر قبل الذكر وعمدة في الاصل فلا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وظننتني وظننت زيدا عالما اياه اما امتناع الاضمار مقدما فادعى الشارح الاتفاق عليه وفي دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب احدها جوازه كالمرفوع وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل الى جواز اضمار المنصوب مطلقا مقدما واحتج له وهو ايضا ظاهر كلام التسهيل واما الحذف فمنعه البصريون واجازه الكوفيون لانه مدلول عليه بالمفسر وهو اقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل * (تنبيهات * الاول) * اقتضى كلامه انه يجاء بضمير الفصلة مع الثاني المهمل نحو ضربني وضربته زيد ومر بي ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه ولم يخرجه ومنه قوله

اذا هي لم تستك بعود أراكة
تخل فاستاكت به عودا اسحل

وانه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزما وهذا لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت اهـ

لان فى حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض * الثانى كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين الاول جزمه بحذف الفضلة من الاول المهمل والثانى جزمه بتأخير الخبر ولم يجزم بهما فى التسهيل بل اجاز التقديم * الثالث يشترط لحذف الفضلة من الاول المهمل أمن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت ٩١ واستعان على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم

اه (قوله تهيئة العامل) يعنى لحو العمل أى فى الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على اعمال الثانى مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض لفصل العامل الاول من المعمول بالعامل الثانى فى حال اعمال الثانى مع الحذف قال سم وكانهم أى المجوزين اختيار احذفه عند اعمال الاول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال اعمال العامل الاخر فى المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فانه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أى ذكر الضمير مقدما عمدة فى الاصل أو فضلة فليس الاضراب راجعا لقوله والثانى جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون فى كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله لحذف الفضلة من الاول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثانى المهمل على ما يظهر فلو أبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعله بطريق المقايسة على الابواب السابقة ومن قوله سابقا * وحذف فضلة أجز ان لم يضر * (قوله وجب التأخير) وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثانى مع أن المراد استعنت بزيد اما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لو علله بما أسلفناه لكان مناسبا الان تعليله انما يفيد الاجمال لا اللبس لكن مرادهم قد يطلقون اللبس على ما فيه الاجمال وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ اى هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به او شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض فاعترض بان الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لان من الغير المفعول الاول لانه مبتدا فى الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لان كلا منهما عمدة فى الاصل ويمكن الجواب عن المصنف بانه عبر بالملزوم وهو الخبر واراد اللازم وهو العمدة وبان المبتدا كما قال بعضهم مفهوم بالاولى لاشرفيته ولاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر (قوله وفى حذفه ما سبق) أى من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه ان يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفى حذفه واضماره مقدما ما سبق لان صنيعه يشعر بانه لا خلاف فى عدم جواز اضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف فى اضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) اى لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله لخلص من ذلك التوهم دفع به توهم ان هذه العبارة لا يرد عليها شئ أصلا (قوله او يرى لعمدة) بكسر اللام أى منتسبا العمدة أو بفتحها على أنها زائدة للضرورة فى نسخ بالكاف (قوله قاس المازنى الخ) اى فى انه اذا اعمل الاول اضمر فى الثانى ضمير المفعولين الثانى والثالث بجانبه

هل المحذوف مستعان به او عليه * الرابع قوله غير خبر يوهم ان ضمير المتنازع فيه اذا كان المفعول الاول فى باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو ظننت منطلقا هندا اياها فاياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه وفى حذفه ما سبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله

واحذفه ان لم يك مفعول حسب * وان يكن ذاك فاخره تصب يخلص من ذلك التوهم لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف أيضا بل يؤخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال بل حذفه ان كان فضلة حتم وغيرها تأخيره قد التزم لاجاد قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الاصل من عدم اشتراطه

أمن اللبس كما أسلفته فكان الاحسن أن يقول واحذفه لا ان خيف لبس أو يرى * لعمدة نحى به مؤخرا * الخامس قاس المازنى وجماعة المتعدى الى ثلاثة على المتعدى الى اثنين وعليه مشى فى التسهيل

فتقول على هذا عند اعمال الاول أعلمني وأعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما ويختار اعمال الثاني نحو أعلمني وأعلمت زيدا عمرا قائما اياه اياه وأعلمت وأعلمني زيد عمرا قائما اياه اياه (وأظهر ان يكن ضمير خبرا) أي في الاصل (لغير مايطابق المفسرا) اي في الافراد والتذكير وفروعهما التعذر الحذف ٩٢ بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين الاظهار وتخرج المسئلة من هذا الباب

(نحو أظن ويظنانى أخاز يدا وعمرا أخوين في الرضا) على اعمال الاول فزيدا وعمرا أخوين مفعولا أظن وأخا ثاني مفعولي يظنانى وحي به مظهرا التعذر اضماره لانه لو اضمر قاما ان يضمر مفردا مراعاة للمخبر عنه في الاصل وهو الياء من يظنانى فيخالف مفسره وهو اخوين في التثنية وأما أن يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه وكلاهما يمتنع عند البصريين وكذا الحكم لو اعملت الثاني نحو يظنانى واظن الزيدين أخوين اخاوا جاز الكوفيون الاضمار على وفق المخبر عنه نحو اظن ويظنانى اياه الزيدين اخوين عند اعمال الاول واهمال الثاني واجازوا ايضا الحذف نحو اظن ويظنانى الزيدين اخوين * (تنبيه) * وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو ان الاصل اظن ويظنني الزيدين اخوين فتنازع العاملان الزيدين فالاول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعملنا الاول فنصبنا به الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الالف وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج الى اضماره فرأيناه متعذر المامر بعد لنا به الى الاظهار وقلنا اخاوافق المخبر عنه ولم تضره المرفوع مخالفته لاخوين لانه ايهم ظاهر ولا يحتاج الى ما يفسره * (خاتمة) * لا يتأتى التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى وكذا نحو ما قام وقعد الا زيد

اعمدهما على متقدم في الرتبة واذا اعمل الثاني اضمر في الاول ضميرهما مؤخرا لما تقدم واما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويختار اعمال الثاني) اي عند البصريين لقربه كما مر (قوله واعملت واعلمني زيد عمرا قائما اياه اياه) لا يخفى ان اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الاول لما تقدم (قوله واظهر) اي ضمير المتنازع فيه اي اثبت به اسما ظاهرا وقوله لغير مايطابق المفسرا اي المبتدا في الاصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظنانى في المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) اي للمخبر عنه ان اتى به مطابقا للمفسر وللمفسر ان اتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حينئذ بالنسبة الى المفعول الثاني لا بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فاعملنا في مثالنا الاول وأضمرنا في الثاني ضميره وهو الالف في يظنانى (قوله وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو الخ) صوره في عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بان يقال أظن ويظنني زيد وعمرو أخا اياهما أخوين لان ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) اي وان خالف المفسر ويؤيده أن الرضي كما نقله الاسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه اذ الأمن اللبس واستدل له بقوله تعالى فان كن نساء ثم قال وان كانت واحدة مع أن الضمير فيها للاولاد ظهور المقصود (قوله عند اعمال الاول واهمال الثاني) فان اعملت الثاني وأهملت الاول قلت على ما يظهر أظن ويظنني الزيدان أخا اياهما اياهما (قوله وأجازوا ايضا الحذف) يعكر عليه ما تقدم نقله عن ابي حيان (قوله وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو ان الاصل الخ) ظاهره ان كونها من هذا الباب انما هو بالنسبة الى المفعول الاول لا الثاني وبه صرح الموضح واستظهر سم وغيره انها منه بالنسبة الى الثاني أيضا باعتبار كونه مطلوبا بالكل من العاملين على انه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى او مفردا وأطال في ايضاح ذلك (قوله فعدلنا به) اي الاضمار اي عنه (قوله لا يتأتى التنازع الخ) لان كلا من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معطى حيث اجازه في الحال قال الفارضي نحو زرني ازرك راغبا على اعمال الثاني وزرني ازرك في هذه الحالة راغبا على اعمال الاول اه وفيه ان هذا مثل اعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام الخ) لانه ان اضمر في الفعل المهمل بدون الا انعكس المعنى المراد من الاثبات على وجه الحصر الى النفي وان اضمر فيه مع الا بأن يقال ما قام الا هو وما قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان اراد مع حذف الا هو وردان البصري لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وان اراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضي وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع اما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت واكرمت الا زيدا وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف

المرفوع ولا يخفى انه فرق غير نافع مع انعكاس المرادان اضمر في الفعل المهمل بدون الا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها ان اضمر مع الا وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وانه يقتضي الامتناع اذا كان المنصوب عمدة في الاصل نحو ما علمت وظننت الا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع او الجواز لكان احسن ثم رأيت الرودانى صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بالا والحصر بانما فقال الذى يفهمه المتأمل ان تخريج ذلك انما هو على التنازع وبيانه ان القياس يقتضي ان يقال ما قام وقعد الا زيد هو لان العاملين قرنا لما بعد الا فيعمل احدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل لكن لما امكن اتصال هذا الضمير بعامله المتأخر مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده الى ما بعد ه لفظا ورتبة يلزم ان يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لان رتبة الضمير وأصله ان يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه موجبا محصورا بالا التي قبله بحسب رتبته واصله فتأخيره الاصلي دليل على ايجابه وحصره وعروض تقديمه لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا مما بالاصل من الحصر وقولهم اذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير انما هو في الضمير الذى جاء على أصله وهو المتأخر لفظ ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التي يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لافادة الحصر مع انها مثل الا قياس التنازع فيها ان يقال انما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير الاصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اه باختصار (قوله وما ورد الخ) كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤول بانه من الحذف الدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام وفرق الرودانى بتوسعهم في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في وقيل صمت وسرت اليوم على ان التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال قمت وسرت خوفا اذ لا يجوز نقته أى الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الى جواز التنازع فيه أميل فتنبه

(المفعول المطلق)

(قوله زاد في شرح الكافية الخ) يحتمل ان مراده التوبيخ على الناظم بانه كان ينبغي أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لانه لا تصريح فيما سيذكره بان المفعول المطلق أى شئ هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بان المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيدا للتوكيد أو مبينا للنوع او العدد يؤخذ من قوله يمثله الخ وقوله توكيدا الخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوبيخه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير للشئ الخ) جوزه المتقدمون بناء على ان المقصود التمييز في الجملة (قوله

وما ورد مما ظاهره وجوازه ذلك مؤول ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات والله تعالى أعلم

زاد في شرح الكافية في الترجمة وهو المصدر وذلك تفسير للشئ بما هو اعم منه مطلقا كتفسير الانسان بانه الحيوان اذ المصدر اعم مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا مطلقا وفاعلا ومفعولا به وغير ذلك

لايكون) أى اصالة بدليل مايعد (قوله نظرا الى أن مايقوم مقامه) أى المصدر أى يحل محله ويوضع فى مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد خلف عنه فى ذلك أى فى المفعولية المطلقة وانه أى المصدر الاصل اى والاعتبار ليس الا بالاصل اما اذا نظرنا الى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا الى أنه قد يرفع نائبا عن الفاعل كما سيذكره وفيه ما سيأتى وانما خص النفى بالخبر دون غيره كالمبتدا والفاعل لانه الذى قد يجىء مبينا النوع عامله كما فى ضربك ضرب أليم أو عدده كما فى ضربك ضربتان (قوله مقيدا الخ) مما خرج به كراهتى فى قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لكرهت اذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بان التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله) أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد اذ الشرط فى التأكيد اللفظى الذى هذا منه فعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا هذا ما أفاده الدماميني والرضى وبحث فيه بانه يرفع التجوز كالنفس والعين وردبان التأكيد اللفظى قد يكون لرفع التجوز فى المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الامير الامير لرفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد والا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وان كان قد لا يقصد وأو فى قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر الى القسمين الاخيرين كما فى ضربت ضربا الامير لا بالنظر الى القسم الاول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الاخيرين وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله فما ليس خبرا) لو قال فليس خبرا لكان أحسن اذ لا داخل لما فى اخراج ما ذكر ولان شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله نحو المصدر الخ اى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله نحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيأ آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله اشار بنحو الى شئ آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده أيضا كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثانى المؤكد للخبر ووجه خروجه انه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لان الذى بين نوع عامله هو المصدر الاول (قوله أو مرفوعا الخ) فيه انه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل (قوله لان حمل المفعول عليه) أى اطلاق لفظ المفعول على جزئياته او المراد الاخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يحوج الى صلة) اى بالحرف أو الظرف او المراد لا يحوج الى ذلك لغة فلا ينافى انه مقيد عند النحاة بالاطلاق ولهذا قال فى المغنى المفعول اذا أطلق فى اصطلاح النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه أكثر دورانا فى الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور لامقيدا بقيد الاطلاق (قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة) اى الفعل الذى يصح اسناده اليه وليس المراد أنه وجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لاجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامى وذلك أن تقول

والمفعول المطلق لايكون الامصدرا نظرا الى ان مايقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه فى ذلك وانه الاصل واعلم ان المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ومفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول معه وهذا اول الكلام على هذه الاربعة فالمفعول المطلق مالیس خبرا من مصدر مقيد توكيد عامله او بيان نوعه او عدده فمالیس خبرا مخرج نحو المصدر المبين للنوع فى قولك ضربك ضرب أليم ومن مصدر مخرج نحو ولى الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومقيد توكيد عامله الخ مخرج نحو المصدر المؤكد فى قولك امرك سير سير والمسوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو عرفت قيامك ومدخل لانواع المفعول المطلق مما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا او ضربا شديدا أو ضربتين او مرفوعا لكونه نائبا عن الفاعل نحو غضب غضب شديد وانما سمى مفعولا مطلقا لان حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات

المراد

المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ماذكر فتأمل (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وان لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من ان المفعول به ما كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيأ آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) أى أو الظرف كما فى المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) اى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضميمة شئ آخر) اى كونه غير خبر ومفيدا تأكيد عامله أو بيان نوعه او عدده كما أشار الى ذلك المصنف بقوله توكيدا الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل فى هذا التعريف اسم المصدر لانا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره افاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بان تقيد الدلالة على الحدث فى تعريفه بالاصالة (قوله اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل) صرح السيد والرضى بان المفعول المطلق هو الاثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور اى ايقاعه الذى معناه أمر اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد ويطلق المصدر على كل منهما وانت خبير بان ما قالاه لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور وانه يقتضى ان المصدر المستعمل فى التأثير كاثرت تأثيرا وأوقعت ايقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل ان المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضاربية والمضروبية أى الكون ضاربا والكون مضروبا ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبنى للمفعول والثانى أعنى الاثر هو المختلف فى كونه مخلوقا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازانى وهو المكلف به على ما صرح به ابن ابى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته ولى فيه بحث وهو ان الثانى يتوقف حصوله على الاول فيكون ايضا مكلفا به لان ما لا يتم المكلف به الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بان مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع وكونه أمرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل (قوله من مدلولى الفعل) اورد ابو حيان ان من المصادر ما لا فعل له وبالعكس واجيب بان ما لم يوضع يقدر بس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان) اى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على احدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما واما على مذهب آخرين كالسيد من ان النسبة الى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن

فانهم ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به اووقوعه لاجله اوفيه أومعه فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر بخلافه وهو لذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شئ آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لان معرفة المركب موقوفة على معرفة اجزائه فقال (المصدر اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل) اى اسم الحدث

وفى المقام بحث ابداه الشاطبى فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على احدهما خارجة من الدلالات الثلاث اما خروجها عن المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين واما خروجها عن التضمن فلان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بان تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة الى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لان دلالته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الاول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلان دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه اه وانا اقول نختار انها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بانا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته والا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد اوضمها مع فتح الراء أو ريض او برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب ان المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع ان صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطا بل الشرط صيغته او صيغة المصدر او الوصف فاعرفه (قوله بمثله) اى المفعول المطلق اى بمصدر مثله فى اللفظ والمعنى او فى المعنى فقط وقوله نصب اى المفعول المطلق أو ضمير يمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا فقيه على هذا استخدام قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدوث كما يأتى (قوله ولو معنى دون لفظ) اى على الاصح عند المصنف لان ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينا وكان على المصنف او الشارح ان ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف ايضا ولعله ترك للمقايسة هذا وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى واما نحو يعجبنى ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وستأتى فى قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله او فعل) اى متصرف نحو خرج فعل التعجب وغير ناقص نحو خرج كان واخواتها وغير ماض عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله او وصف) اى متصرف اسم فاعل او اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث فى التمثيل بالآية بان الجزاء بمعنى المجزى به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله أصلا فى الاشتقاق) معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله الى أن الفعل) أى المضارع على الاصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقيته زمانا لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده وضعه ماضيا وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة فى شئ واحد فهو أولى بالترجيح وأما الامر فمقطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الاصل من المضارع

والماضى

لان الفعل يدل على الحدث والزمان فساوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كامن من) مدلولى (أمن) وضرب من مدلولى ضرب (بمثله) ولو معنى دون لفظ (او فعل او وصف نصب) نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا ويعجبنى ايمانك تصديقا وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا (وكونه) اى المصدر اصلا فى الاشتقاق (لهذين) اى للفعل والوصف (انتخب) اى اختير وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان الفعل أصل لهما وزعم ابن طلحة

OpenKutub.com

أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس احدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب البصريين لان من شأن الفرع ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيدا أو نوعا بين) المصدر المسوق منصوبا مطلقا (أو عدد) أي لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لغرض من هذه الاغراض الثلاثة فالمؤكد (كسرت) سيرا ٩٧ ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود كسرت (سيرتين) وكذا كد واحدة ومبين النوع كسرت (سير ذى رشد) أو سيرا شديدا أو السير الذى تعرفه ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم والظاهر ان المعدود من قبيل المختص كما فعل في التسهيل فالمفعول المطلق على قسمين مبهم ومختص والمختص على قسمين معدود وغير معدود (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق (ما عليه) أى ما على المصدر (دل) وذلك ستة عشر شيأ فينوب عن المصدر المبين ثلاثة عشر شيأ * الاول كاتبته (كجد كل الجد) ومنه فلا تميلوا كل الميل وقوله

يظن ان كل الظن أن لا تلاقيا

* الثانى بعضيته نحو ضربته بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا * الرابع صفته نحو سرت أحسن السير وأى سير

والماضى مشتق من الاصل منهما (قوله ان كلا الخ) انظر على هذا المذهب ما اصل الوصف (قوله لان من شأن الفرع ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة في الفعل دلالته على الزمن وفي الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على اصله وهى ممنوعة لانا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان اصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك افاده الدنوشرى هذا وقد ناقش سم قولهم ان من شأن الفرع الزيادة على الاصل بانه لا برهان يقتضى ذلك واطال فراجعه (قوله بين المصدر المسوق الخ) اشار الى رجوع ضميري بين الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح اعادته للمفعول المطلق في الترجمة (قوله اى لا يخرج الخ) اخذ هذا الحصر من تقديم المعمول (قوله كسرت سيرذى رشد الخ) ذهب بعضهم كالدماميني الى أن المضاف من النيابة اذ يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وان رده البعض بما لا يسمع غير ان هذا لا يرد على المصنف لان مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر ان المعرف بأل العهدية كالمضاف في ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصصه بتحديده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح والاصح الاول لما مر (قوله أى عن المصدر) أى المتأصل في المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق في افرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه في الاشتقاق نحو وأنبتها نباتا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلماء (قوله كاتبته) أى دال كاتبته كلفظ كل وجميع وعامة وكذا قوله أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر (قوله كجد) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا في القاموس وبه يعلم ان الامر أيضا بكسر الجيم وضمها (قوله القرفصا) (٣) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرهما مقصورا أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبى بيديه أو يجلس على ركبتيه منتكبا ويلصق فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لفهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل قاله سم وصحح الرودانى أنهما انما يكونان مصدرين اذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقرى وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن السير الخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سير ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الامير وسرت سير ذى رشد على

---

١٣ ص ني (٣) قوله بضم القاف والفاء الخ ظاهره ان ضمهما انما هو في حالة المد وان كسرهما في حالة القصر وانه ليس في الكلمة الا الضبطان المذكوران وهو مخالف لما في القاموس ونصه القرفصى مثلثة القاف والفاء مقصورة والقرفصاء بالضم والقرفصاء بضم القاف والراء على الاتباع أن يجلس على أليتيه ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه اه فليراجع اه مصححه

ما مر بيانه ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ويحتمل الظرفية أي زمانا طويلا والحالية أي سرته أي السير حال كونه طويلا ومثله وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أي ازلافا غير بعيد أو زمنا غير بعيد أو ازلفته الجنة أي الازلاف حال كونه أي الازلاف غير بعيد الا ان هذه الحال مؤكدة وقيل حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك كذا في المغني (قوله هيئته) أي دال هيئته كفعلة (قوله ومنه) أي من المرادف أي مقارب المرادف لان الحب ليس مرادفا للاعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله (قوله يجبه السخون) ما سخن من المرق والبرود ما برد منه والسين والباء مفتوحتان (قوله عبد الله أظنه جالسا) الضمير للظن المفهوم من اظن وعبد الله مفعول اول وجالسا مفعول ثان فان ارجع الى عبد الله منصوبا على الاشتغال او مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الرودانى وكان الاولى التمثيل برفعهما على الغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اه ويعارضه ما مر من اشتراط عدم الغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل ويرد على الشارح ان كلامه الآن في النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لان مرجعها هو المصدر المفهوم من الفعل مجردا عن الوصف وال العهدية والاضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام انها نائبة عن المصدر المؤكد نعم ان ارجع الضمير الى مبين للنوع كظني او الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا الى قولنا الدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لان الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة فلا يرد عليه من ان قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبينا للنوع الا ترى انه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل (قوله لا اعذبه) الضمير العذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا بقي شئ آخر وهو انه لا بد في الآية من تقدير والاصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواه حتى ينفى والذي يمكن وقوعه على سواه انما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير في الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق اصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق اصالة تنبه (قوله المشار به) أي وان لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك وذهب الناظم الى ان الاتباع شرط وانما يكون اسم الاشارة نائبا عن المصدر الذي هو المفعول المطلق اصالة في مثل ما اذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالاشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب (قوله لانه قليل) أي ما نحن فيه من انابة الظرف عن المصدر أما عكسه فكثير كما يأتي (قوله نحو ما تضرب زيدا) أي أي ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أي أي جلوس شئته فاجلس (قوله آلته) أي اسم آلته وقوله ضربته سوطا أي ضربة سوط (قوله في آلة الفعل) أي المعهودة له (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لي ان الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم ان الاول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثاني للفظه لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم

* الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء * السادس مرادفه نحو قعدت الوقوف (وافرح الجذل) ومنه قوله بجبه السخون والبرود والترحيبا ما لا مزيد * السابع ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا ومنه لا أعذبه أحدا من العالمين * الثامن المشار به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته كقوله

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أي اغتماض ليلة أرمد وهو عكس فعلته طلوع الشمس الا انه قليل * العاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا * الحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس * الثاني عشر آلته نحو ضربته سوطا وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة * الثالث عشر عدده نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم

المصدر لفظ المصدر أو الاول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثانى لها لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر (قوله نحو بربرة وفجر فجار) يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه بان الاول ما جمع حروف الفعل والثانى ما لم يجمعها لجمع كل من برة وفجار حروف فعله الا ان يدعى ان ذلك أغلبى او ان مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كأبره وأفجر أى صيره بارا وصيره فاجرا لكن كان ينبغى على هذا ان يقول الشارح نحو ابربرة وأفجر فجارا فتأمل (قوله ان اسم المصدر) أى العلم كما فى التصريح لا مطلقا لنصه فى التسهيل على ان اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر انه يقوم مقام المبين أيضا كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يرد عليه سبحان لان مذهب المصنف عدم عاملته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الرودانى الضمير واسم الاشارة (قوله شئته بغضا) فى القاموس شنأه كمنعه وسمعه شنأ و بثلث وشنأة ومشنأ ومشنأة ومشنؤة وشناءة أبغضه (قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بأن الاولى مشاركه فى المادة لان المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا) فيه انه اسم مصدر غير علم لانبت مثل عطاء لاعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقى فى الاشتقاق اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النيابة أو نظرا الى ما قاله الموضح من انه اسم عين للنبات ناب عن المصدر افاده سم لكن نص غير واحد على ان النبات مصدر سمى به النابت كما سمى بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه و بين الفعل دما ميمنى (قوله نحو توضأ وضوأ الخ) قال اللقانى لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما فى وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغى ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل الا ان يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اه وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الاول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقانى وما أجيب به انما يقع فى عدم ادخال تبتيلا فى اسم المصدر غير العلم لا فى عدم ادخال نباتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا اصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر آنفا الاعتذار عن عدم ذكره فى أمثلة اسم المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الاولى أن يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من انه مؤكد لمصدر عامله الذى تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العامل ان قبله واعمل الثانى وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله (قوله وأفردا) دفع به ما يوهمه من ظاهر الامر فى قوله وثن الخ ولا ينفى عنه مفهوم فوحد أبدا الصدق به بكون السبب كليا أى لا يوحد غيره دائما و يؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اه سم فلا اعتراض بأن جواز الافراد ظاهر لانه الاصل

نحو بربرة وفجر فجار وفى شرح التسهيل ان اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا و ينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء * الاول مرادفه نحو شئته بغضا وأحببته مقة وفرحت جذلا * الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والاصل انباتا وتبتيلا * الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا وأعطى عطاء (وما) سبق من المصادر (لتوكيد فوحد أبدا) لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (وثن واجمع غيره) أى غير المؤكد وهو المبين (وأفردا)

(قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من التثنية والجمع لان الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للقوافى بالقوافى تصريح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعى والعددى فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الرودانى (قوله لتقوية عامله) أى تثبيت معناه فى النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكد نقله الزركشى فى البحر المحيط فى الاصول ونقض بقوله تعالى ومكروا مكرا وقول الشاعر * وعجت عجيجا من جذام المطارف * وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كما فى الآية والبيت فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على اطلاقه (قوله ونازع فى ذلك الشارح) أى بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالاولى وان السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافى ذلك فدعواه الاولوية مردودة وما ذكره وان كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لنكات تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه ان نحو أنت سيرا الدليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة اليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الامثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك انه يمتنع الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد وانه لا خلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح انه يعمل ولا يخفى ان دليله الاول لا يأتى فى نحو أنت سيرا وانه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة فى قوله توكيدا أو نوعا الخ الا أن يكون مراده أن تلك الامثلة ليست من المؤكد الآن وان كانت منه بحسب الاصل فتأمل (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف فى سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وانما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله (قوله ما ضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لاثبات المنفى قبلها (قوله جحا مبرورا) يقدر فى الاول نجح وفى الثانى حججت (قوله والحذف حتم الخ) فى قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أى عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويح وويل قال الدمامينى والعامل المحذوف فى هذا المصدر ما نعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور وأما فعله المهمل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الاول اقتصر الشارح فى الخاتمة (قوله وواقع فى الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء الذى ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا

لصلاحيته لذلك أما العددى فيما تفاق نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات واختلف فى النوعى فالمشهور الجواز نظرا الى أنواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين (وحذف عامل) المصدر (المؤكد امتنع) لانه انما جئ به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافى ذلك ونازع فى ذلك الشارح (وفى) حذف عامل (سواه لدليل متسع) عند الجميع كان يقال ما ضربت فتقول بلى ضربا مؤلما أو بلى ضربتين وكقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا وان أراد الحج أو فرغ منه حجا مبرورا لحذف العامل فى هذه الامثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (والحذف حتم) أى واجب (مع) مصدر (آت بدلا من فعله) لانه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو على نوعين واقع فى الطلب وواقع فى الخبر فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا (كندلا اللذ كاندلا) فى قوله

على حين ألهى الناس جل أمورهم

فندلا زريق المال ندل الثعالب

وعجبا وطاعة وسمعا نقله الدنوشري عن اللقاني وفي الهمع عن الشلوبين وابن مالك ان عجبا وحمدا وشكرا الا كفرا انشاء وعن ابن عصفور وابن الخباز لفظا ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أي المصدر الواقع وان لم يكن متعديا على ما يؤخذ من الامثلة الآتية ومن تمثيل السيوطي في الهمع بخيبة خلافا لما وقع في كلام الشاطبي وتبعه البعض وهذا النوع الاول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثاني الآتي فسماعي على الصحيح الا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا واذا حصر ومؤكدا للجملة واذا تشبيه فقياسي وكذا من السماعي ما كان من الاول لا فعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل اندل يازريق) يقتضي أن زريقا اسم رجل وفي العيني انه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندلي أو اندلوا ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وانما سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لو قال وكقولهم قياما لا قعودا لكان أنسب (قوله أي قم ولا تقعد) فيه ان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوف عليه أي افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخلص أبي حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني الى أن يقال انه خبر بمعنى النهي (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو دعاء) عطف على أمرا أي دعاء له أو عليه وقدم مثل لهما (قوله نحو سقيا ورعيا الخ) اعلم ان من هذه المصادر ونحوها ما سمع مضافا نحو ويحك وويلك وبعدك وسحقك والنصب واجب عند الاضافة ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الهمع وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الاضافة وهو الاقرب ولا نسلم انه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له اذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله * صبر جميل فكلانا مبتلى * أي صبر جميل أجمل أو أمري صبر جميل وخبرا المكرر نحو سير سير والمحصور نحو ما زيد الا سير والمؤكد نفسه نحو له علي ألف اعتراف أي هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق ولمفيد خبرا انشائيا كقوله عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أي أمري عجب وشأني حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ ولتلك خبر والمفيد خبرا غير انشائي اه أي نحو افعل ذلك وكرامة أي ولك كرامة والظاهر ان ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه ان الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه نظر لان جاء في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالاوجه الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور وقال في الهمع ورفع المعرف بال أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة له لكن ادخال أل ليس مطردا في جميعها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقي لك والرعي وقال الفراء والجرمي بقياسه اه وبقولهما أقول والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا معمول لمحذوف مسوق للتبيين أي لك اعني أو لزيد أعني أو الجار والمجرور خبر لمحذوف فتقديره ارادتي أو دعائي وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه اذا كان المجرور مخاطبا نحو سقيا لك اما اذا لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندي ان يجعل معمولا للمصدر واللام

والاصل اندل يازريق
الدل أي اختطفه يقال
ندل الشئ اذا اختطفه
ومنه فضرب الرقاب أي
فاضربوا الرقاب وتقول
قياما لا قعودا أي قم ولا
تقعد كذا أطلق الناظم
ونص ابن عصفور الوجوب
بالتكرار كقوله
فصبرا في مجال الموت صبرا
أو دعاء نحو سقيا ورعيا

وجدعا وكأومقرونا باستفهام توبيخي نحو أتوانيا وقد جد قرنا وقوله ألؤما لأبالك واغترابا والثاني مادل على عامله

قرينة وكثر استعماله كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند تذكر الشدة صبرا لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة وعند خطاب مرضي عنه أفعل ذلك وكرامة ومسرة وعند خطاب مغضوب عليه لا أفعل ذلك ولا كرامة ولا مسرة ولا هما ولا فعلت ذلك ورغما وهوانا (وما) سيق من المصادر (للتفصيل) أي لتفصيل عاقبة ما قبله (كما منا) من قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء (عامله يحذف حيث عنا) أي حيث عرض لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فاما تمنون واما تفادون (كذا مكررو ذو حصر ورد) كل منهما (نائب فعل لاسم عين استند) نحو أنت سيرا سيرا وانما أنت سيرا وما أنت الا سيرا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل والحصر ينوب مناب التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز الاضمار والاظهار نحو أنت سيرا وأنت تسير سيرا والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج

للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين اذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على ان المحذور انما يلزم في سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق فان جعل نائبا عن سقى على ان الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدعا) بالدال المهملة يستعمل في قطع الانف وفي قطع الاذن كما في يس (قوله أو مقرونا باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بان الاستفهام مجازي لانه خبر في المعنى واجيب بانه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله ألؤما الخ) بضم اللام وسكون الهمزة اي اتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وقوله لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم اشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الاوطان (قوله والثاني) أي الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضيح الاول ما اشار اليه الشارح بقوله مادل الخ والاربعة ستأتي في المتن (قوله حمدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الامثال فلا اتجاه للاعتراض بانه يقال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع ان الكلام بذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء وكلامنا عند قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين اذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلا عن الشلوبين (قوله وما سيق الخ) المتبادر ان ما مبتدا ويحذف الخ (٢) خبره فيوهم ان هذا قسيم للآتي بدلا من فعله مع انه قسم منه فان الآتي بدلا من فعله اما واقع في الطلب كندلا واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما مسموع ولم يتعرض له واما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو مكررا الخ فالاولى جعل قوله وما للتفصيل الخ عطفا على بدلا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلا المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله للتفصيل عاقبة ما قبله) أي التفصيل المترتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما للتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفرا فاما يصح صحة أو يغتنم اغتناما (قوله والتقدير فاما تمنون الخ) وفي بعض النسخ فاما تمنوا الخ بحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله كذا) أي مثل ما سيق الخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من افراد المصدر الآتي بدلا من فعله كما مر الآن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا (قوله جاز الاضمار الخ) هذا ظاهر بالنسبة الى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع اضمار عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف عامل المؤكد امتنع وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح الآتي يكون جرى على رأي ابن الناظم (قوله والاظهار) أي ان لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه والا تعين الاضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وأنت أكلا وشربا قاله المصرح (قوله والاحتراز باسم العين الخ) الذي يتجه عندي ان هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند الى اسم معنى بل المصدر نفسه استند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع الخ) هذا بيان مراد وان لم يفهم من النظم ادمنه ومه انه لا يحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجواز

(٢) قوله ويحذف الخ خبره هكذا في الاصل الذي بيدي ولعل صوابه وعامله يحذف الخ خبره تامل اه مصححه

الحذف ووجوب الذكر مرفوعا ان جعل العامل المبتدأ ومنصوبا ان جعل فعلا (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فانه يحتاج الى اضمار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن معه الخ علة لمحذوف أى وانما جاز حذف العامل بعد اسم العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضى التعليل ان مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو أما سيرا سيرا وحينئذ ففى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله لا مجازا) مقتضى قوله أى ذات اقبال وادبار انه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا مرسلا لاقته التعلق (قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا) لا يشكل على قوله سابقا وحذف عامل المؤكد امتنع لان الامتناع عنده فى غير الصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الاصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأيها قال الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا يتقدم منها الا بعد تمامها (قوله هى نص فى معناه) ان أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وان أراد ولو مجازا فمنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى انها لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكأنه نفسها) الانسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة اعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى ان له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد أن المتكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر فى الجملة) أى برفع احتمال الغير (قوله كأنى أنت حقا) الذى يظهر لى أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز كما يريد بتوقة العلم لكن هذا انما يتجه على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجاز والذى فى الرضى والدماميني انه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع قال الرضى المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله تريد باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى والنقيض فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اهـ وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة

الى اضمار فعل هذا بخلافه بعد اسم العين لانه يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله

فانما هى اقبال وادبار

أى ذات اقبال وادبار (ومنه) أى ومن الواجب حذف عامله (ما يدعونه مؤكدا) وهو اما مؤكد (لنفسه أو غيره فالمبتدا) من النوعين وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه وسمى بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكأنه نفسها (نحو له على ألف عرفا) أى اعترافا الا ترى ان له على ألف هو نفس الاعتراف (والشان) وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصا وسمى بذلك لانه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه (كانى انت حقا